28

الإنساني

أبو غريب / غوانتانامو : ضرورة وقف الانتهاكات

العراق اليوم [صفحات خاصة]

تصدر كل ثلاثة شهور عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر
غير مخصصة للبيع
العدد الثامن والعشرون
صيف 2004

ICRC

الأطفال والحرب

حملة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في سورية ٢٠٠٤

ICRC Campaign in Syria 2004

Children & War

كاريكاتور

الرسم: **جواد عليرضا** [إيران]

تحية لهم

مع تصاعد الأخطار الأمنية في أي من مواضع النزاع المسلح بالعالم، يجد الإنسانيون أنفسهم أمام وضع لا يحسدون عليه، فقد تصل الأمور إلى حد يستحيل معه الاستمرار، خاصة عندما يكون العمل الإنساني نفسه مستهدفا، عن قصد أو عن جهل.

حدث هذا في الشيشان وفي أفريقيا من قبل، وذلك عندما تعرض عدد من ممثلي العمل الإنساني لاختطافهم كرهائن أو لقتلهم، أو عندما تعرضت المساعدات الإنسانية للسطو والسرقة!.

ومؤخرا تكررت مثل هذه الأخطار التي استهدفت العمل الإنساني في أفغانستان، ثم في العراق.

في العراق، على سبيل المثال، بدأ الأمر باستهداف بعض سيارات اللجنة الدولية، وهو ما راح ضحيته زميلان من المندوبين الأجانب، ثم انتهى بتفجير سيارة مفخخة أمام مقر اللجنة في بغداد، راح ضحيته بعض من زملائنا المحليين؛ ومن ثم كان لمحاولة تفجير مقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر أثر وخيم على عمل اللجنة في هذا البلد، الأمر الذي أدى إلى تقليص بعض الأنشطة الضرورية لحياة العراقيين وحمايتهم.

لقد حدث هذا بالفعل، بعد أن سحبت اللجنة عددا من مندوبيها الأجانب وقررت مواصلة بعض عملها بالكادر الوطني من موظفيها، في ظل شروط غاية في الصعوبة.

فمع حرمان العمل الميداني من تواجد الخبرات المتمثلة في المندوبين الأجانب، يفقد العمل جانبا كبيرا من احترافيته، كما يصبح من الصعب مواصلة بعض الأنشطة التي تتطلب ضرورة وجود هؤلاء الخبراء.

ولكن مع تعاظم أهمية العمل الإنساني، كما نشهد حاليا، يتعاظم دور الموظفين الوطنيين الذين يقع عليهم العبء الأكبر في تقديم الدعم والحماية للمحتاجين، وقد أثبتوا في هذا الشأن كفاءة وقدرة لمسناها في كافة مواضع النزاعات.

هؤلاء الزملاء، يقومون بعملهم عن قناعة حقيقية بأهمية العمل الإنساني، وبأنهم يقومون بدور لا غنى عنه لضمان واستمرار حماية الضحايا، وتقديم المساعدة لهم. يحدث هذا في كل مكان كما يحدث في بغداد والبصرة والفلوجة، وفي كافة أنحاء العراق، شمالا وجنوبا.

هؤلاء الوطنيون يشكلون بصفة مستمرة، الغالبية الساحقة من أعضاء اللجنة الدولية، كما يشكلون النواة الصلبة لكادر العمل الإنساني في كل موقع على حدة. (قبيل تقليص أنشطة اللجنة كان يعمل بالعراق حوالي 750 موظفا، من بينهم 140 مندوبا أجنبيا، كما يعمل حاليًا في اللجنة الدولية في إسرائيل والأراضي المحتلة ومناطق الحكم الذاتي، 190 موظفًا محليًا و80 مندوبا أجنبيًا). فالعاملون الوطنيون، كما تقر سياسة عمل اللجنة الدولية هم الأقدر على تقييم طبيعة واحتياجات العمل الإنساني، كما أنهم القادرون على تفهم الأوضاع في بلدهم، بعيدا عن مشكلات التباين الثقافي واختلاف اللغة. وبالتالي فهم يصبحون بمثابة الموجه والمرشد لهذا العمل، ومنهم تأتي الخبرات المضافة التي تغني مجموع الأنشطة على صعيد العالم بأسره، سواء في الجانب التطبيقي أو النظري.

وفي هذا العدد، يجد القارئ صفحات خاصة عن العراق، أسهم في إعداده الزملاء العراقيون، وقد عرضوا من خلاله لصورة العمل الإنساني المستمر برغم الصعوبات التي يواجهونها وبرغم تفاقم الأوضاع الأمنية.

بطبيعة الحال، ليس من الوارد في خاطر أي ممن يعملون بالمجال الإنساني أن يتخيل حدوث الحروب والمنازعات في جو نموذجي يضع حدودا للانتهاكات بسهولة ويسر، فالجميع يعلمون بمدى الأخطار التي تحيق بهم في عملهم بالميدان. وأكثر من يعملون في مواجهة هذا الخطر هم الموظفون الوطنيون الذين يقبلون بمواجهتهم له، سعيا لتقديم الخدمة الضرورية لمواطنيهم. فإلى هؤلاء الذين يحملون راية مواصلة العمل الإنساني سواء في العراق أو في فلسطين، أو في أي من مناطق النزاع بالعالم، تتقدم "الإنساني" بالتحية والعرفان لهم ولدورهم البطل ■

"الإنساني"

الإنساني

تصدر كل ثلاثة شهور عن
اللجنة الدولية للصليب الأحمر

المدير المسؤول **تمارا الرفاعي**
مدير التحرير **محمد سيف**
المستشار القانوني **د.عامر الزمالي**
مستشار التحرير **عنايات فريد**

المراسلات : 31 شارع جدة، حي المهندسين، القاهرة 12311
تليفون 7619332 • 3379282 فاكس 7618487
البريد الإلكتروني: icrccaie@link.net و icrc@link.net

الآراء الواردة بهذه المطبوعة لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها

الإشراف الفني **محيي الدين اللباد**

ICRC

اللجنة الدولية للصليب الأحمر منظمة مستقلة محايدة، أنشئت عام 1863. مهمتها إنسانية بحتة، تتمثل في حماية أرواح ضحايا الحرب وكرامتهم وتقديم المساعدة لهم. تقوم اللجنة بتوجيه وتنسيق أنشطة الإغاثة التي تنفذها الحركة الدولية للصليب والهلال الأحمر. وتعمل على ترويج وتدعيم القانون والمبادئ الإنسانية العالمية.

28
صيف 2004

الحرب لا تبرر غوانتانامو 05
أبو غريب/غوانتانامو: ضرورة وقف الانتهاكات 08
من سولفرينو إلى المستقبل الدامي 10
سؤال وجواب : ماذا تقول اللجنة الدولية عن الجدار العازل؟ 12
عندما نزفت رواندا بشرًا ! 14
رواندا: لا .. للأبد ! 18
تدريس القانون الدولي الإنساني: الأهمية والضرورة 20
استكشاف القانون الدولي الإنساني: المغرب نموذجًا 22
شهادة مدرِّبة 25

صفحات خاصة: العراق اليوم
البصرة مدينة التاريخ والعلوم والفنون 27
• خزانة العرب 32
• اعتدت أن أراها أمّا وأبا 34
• مشردون بفعل الفقر والعنف 36
• الفن العراقي: أسطورة المحنة والخلاص 39
• التطلع إلى حياة طبيعية 42
• وجوه من الميدان 44
• قصائد من العراق 48

المرأة العربية والنزاعات المسلحة 49
أركان العالم 53
بلا رتوش 56
إصدارات 58

الحرب لا تبرر غوانتانامو

غابور رونا*

تواصل الولايات المتحدة خططها لإخضاع المحتجزين في غوانتانامو لمحاكمات عسكرية، مستشهدةً في ذلك بنص اتفاقية جنيف بأن أسرى الحرب يحاكمون من قِبل محاكم عسكرية. فكيف لها أن تفعل ذلك رغم تأكيدها على عدم أحقية أي من المحتجزين في الحقوق والضمانات التي يوفرها القانون الدولي الإنساني لأسير الحرب؟ •••

الصورة الفوتوغرافية: أ ف ب

Al-Insani ♦ Summer 2004

••• **منذ** هجمات 11 سبتمبر/أيلول الإرهابية على أمريكا عام 2001 والجدل يدور حول العلاقة بين الأعمال الإرهابية، والأعمال المضادة للإرهاب، وحول العلاقة بينهما وبين قانون النزاعات المسلحة. لكنه جدل يتسم بالحمية بأكثر مما يتسم بالوضوح وإلقاء الضوء الضروري الكاشف على هذه القضية. أضف لذلك ما نشأ عنه من ارتباك وإرباك، نتيجة للاستخدام الخاطئ لكلمة واحدة هي "الحرب".

فعلى سبيل المثال، أكد السيد ويليام تافت، المستشار القانوني لوزير الخارجية الأمريكية، مؤخرا، على أنه في الحرب ضد الإرهاب تصبح حالة الحرب أمرا واقعا، وأنه بناء على ذلك يعتبر الأشخاص الذين تحتجزهم الولايات المتحدة في خليج غوانتانامو بكوبا في إطار هذه "الحرب"، أشخاصا محتجزين ضمن نطاق قانون النزاعات المسلحة.

لكنه يعد من قبيل التوسع في التفسير افتراض أن الإقرار بحق أمريكا في الدفاع عن نفسها ضد مرتكبي هجمات 11 سبتمبر يصل إلى القبول بـ "نموذج الحرب" ضد أي شخص وأي شيء يعد إرهابيا. فببساطة، وبموجب القانون الدولي للنزاعات المسلحة، المعروف أيضا بالقانون الدولي الإنساني، يجوز احتجاز المقبوض عليهم والمشتبه في أنهم إرهابيون ممن هم على صلة بما ينطبق عليه بالفعل توصيف النزاع المسلح، وهو الاسم القانوني للحرب. أما فيما عدا ذلك، أي بالنسبة للمحتجزين ضمن إطار آخر بخلاف النزاعات المسلحة، فإنهم يخضعون للقوانين الأخرى المنطبقة مثل القوانين الوطنية والقانون الجنائي الدولي وقانون حقوق الإنسان، التي تحظر عموما احتجاز المتهمين دون توجيه تهم، وتكفل لهم الحق في استشارة محام والحق في محاكمة عادلة.

فماذا نعني إذن بتعبير "النزاع المسلح"؟ إن هذا التعبير غير معرّف على نحو محدد في اتفاقيات جنيف، وهي المعاهدات التي تنظم قواعد الحرب المتفق عليها دوليا، ولكن هذا التعبير يفهم منه بشكل عام أنه يشمل النزاع الذي يجري فيه استخدام القوة بين دولتين أو أكثر (في حالة النزاع المسلح الدولي)، أو حالة الوصول إلى مستوى معين من العنف بين جهاز الدولة والجماعات المسلحة المناوئة له، أو بين جماعات مسلحة مختلفة داخل الدولة الواحدة (في حالة النزاع المسلح غير الدولي).

فما الذي يعنيه ذلك فيما يتعلق بالإرهاب؟

تقول وجهة النظر الأمريكية الرسمية أن ثمة نزاعا مسلحا دوليا تدور رحاه، يمتد إلى جميع أنحاء العالم، من شأنه أن يثير دولا معينة ضد الإرهابيين، وسوف ينتهي هذا النزاع متى تم دحض الإرهاب. وفي الوقت نفسه، ترى وجهة النظر هذه ضرورة أن تسود قوانين النزاع المسلح العالم بأسره ـ مما يعني أنه يجوز في إطار حدود معينة القيام بأعمال القتل، وتدمير الممتلكات، والاحتجاز، دون التقيد بتدخل القضاء. ففي هذا العالم بدلا من إلقاء القبض في الطريق العام على المشتبه في أنه إرهابي، ترى الولايات المتحدة أنه يحق لها إطلاق النار عليه إذا اعتبرته "مقاتلا معاديا".

إن هذه النظرية من شأنها أن تطيح تماما بالتوازن القائم والمتناغم بين قانون النزاعات المسلحة، وقوانين حقوق الإنسان والقانون الجنائي، وتفرض مخاطر وتبعات كبيرة على حقوق الإنسان والأمن.

فالولايات المتحدة تسيء استخدام مبدأ جواز احتجاز الأشخاص دون اللجوء إلى المحاكم أو المحامين في النزاعات المسلحة. وهناك على سبيل المثال فئتان من المحتجزين في غوانتانامو ممن لا يجوز بموجب القانون الدولي احتجازهم لفترة طويلة دون أية مراجعة قضائية أو إدارية.

الفئة الأولى هي المقبوض عليهم على نحو شرعي أثناء النزاع المسلح الدولي الذي وقع في أفغانستان عقب 11 سبتمبر/أيلول، وهو النزاع الذي انتهي بتولية حكومة قرضاي الحكم في يونيو/حزيران 2002. فبعد ذلك التاريخ، قد تتواصل الأعمال العدائية لترتفع إلى مستوى النزاع المسلح الداخلي، أو تنحسر لدرجة لا يمكن معها اعتبارها نزاعا مسلحا بالمرة. وفي كلتا الحالتين يحق للمحتجزين ـ كل على حدة ـ القيام بإجراءات للاعتراض على الأساس الذي تم اعتقاله بناء عليه. لكنه مما يبعث على العجب أن الولايات المتحدة تدعي عن صواب الحق بموجب قوانين الحرب في احتجاز أشخاص معينين لفترة استمرار النزاع المسلح، ولكنها تتنصل بعد ذلك من التزامها بموجب القوانين ذاتها بتوفير المحاكمة لأولئك الأشخاص.

أما الفئة الثانية فهم الأشخاص الذين ألقي القبض عليهم في أماكن بعيدة جدا، مثل زامبيا على سبيل المثال، لأنهم متهمون بالقيام بنشاط إجرامي إرهابي، ولكن ليست لهم أي صلة بالنزاع المسلح، و"أصبحوا" في قبضة الولايات المتحدة بدون تدابير قانونية. ويعد إخضاع هؤلاء لقواعد الاحتجاز أثناء الحرب مخالفا لنص القانون الدولي وروحه. فربما يكون الأشخاص الذين ارتكبوا أعمالا عدائية ضد مصالح الولايات المتحدة مجرمين، ولكنهم ليسوا بالضرورة مقاتلين أعداء. وربما يكون الأشخاص الذين ارتكبوا أعمالا عدائية في سياق النزاع المسلح مقاتلين أعداء، ولكنهم ليسوا بالضرورة مجرمين. أما الذين ارتكبوا أعمالا عدائية في إطار النزاع المسلح ولكنهم ليسوا جنودا نظاميين أو مقاتلين "مرخصين" فأولئك فقط هم الذين يمكن اعتبارهم مقاتلين "غير شرعيين" أو مقاتلين "غير مرخصين". ورغم أنه يجوز مقاضاتهم على الأعمال الحربية غير الشرعية التي ارتكبوها، إلا أنه لا يجوز حرمانهم من الحماية التي يكفلها قانون النزاعات المسلحة وغيره من القوانين المنطبقة ـ بالرغم من تأكيدات الولايات المتحدة على غير ذلك.

إن هذه ليست مجرد فروق قانونية دقيقة. بل إن حياة الناس وصحة حكم القانون معلقة بهذا الأمر، ولهذا أكدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر مرارا على ضرورة التزام الولايات المتحدة بالإجراءات التي تتطلبها اتفاقيات جنيف لتحديد صفة المحتجزين في غوانتانامو وغيرها من المواقع، سواء المعروفة، أو تلك التي لم يكشف عنها.

وتواصل الولايات المتحدة خططها لإخضاع المحتجزين إلى محاكمات عسكرية، مستشهدةً في ذلك بنص اتفاقية جنيف بأن أسرى الحرب يحاكمون من قِبل محاكم عسكرية. فكيف لها أن تفعل ذلك رغم تأكيدها على عدم أحقية أي من المحتجزين في الحقوق والضمانات التي يوفرها القانون الدولي الإنساني لأسير الحرب؟ إن الولايات المتحدة تخاطر بذلك بإلقاء أناس في بوتقة المحاكم العسكرية رغم أن الجرائم المنسوبة إليهم لا علاقة لها بالنزاع المسلح، كما هو مفهوم من القانون الدولي الإنساني. ويجوز ـ بل ينبغي ـ محاكمة هؤلاء الأشخاص، ولكن ليس عن طريق المحاكم العسكرية.

إن قانون النزاعات المسلحة يحقق توازنا جيدا بين المصالح التي يقتضيها أمن الدولة وحماية الناس في أوقات النزاعات المسلحة. وعندما يصل الإرهاب والحرب ضده إلى مستوى النزاع المسلح، لابد من تطبيق قانون النزاعات المسلحة. أما عندما لا ينطبق تعريف النزاع المسلح على جوانب من "الحرب ضد الإرهاب"، فمن صالح الجميع احترام القوانين الوطنية والقانون الدولي ■

الصورة الفوتوغرافية: أ ب

(*) غابور رونا: مستشار قانوني للجنة الدولية للصليب الأحمر في جنيف.

أبو غريب/غوانتانامو ضرورة وقف الانتهاكات

محمد سيف

لم تكن بواعث القلق بالنسبة للجنة الدولية فيما يخص السجون العراقية تتعلق بوضع عابر، وإنما وبحسب تصريحات ممثليها وما ورد في تقريرها: "تتعلق، ومنذ عام كامل، بنظام متبع، ونمط عام من سوء معاملة المحتجزين".

منذ بداية الحرب على العراق في مارس/ آذار 2003، دأبت **اللجنة الدولية للصليب الأحمر** على تذكير قوات التحالف بواجباتها كسلطة احتلال بمقتضى التزاماتها باتفاقيات جنيف والمواثيق الدولية المعمول بها في زمن الحرب. خصوصا فيما يتعلق باحترام المدنيين، وبمعاملة الأسرى والمحتجزين.

وكما هو معروف الآن، فقد انفجرت مشكلة سوء معاملة الأسرى والمحتجزين في العراق بعد نشر الصور التي اطلع عليها العالم كله، والتي لن نعلق عليها سوى بنفس العبارات التي استخدمها المسؤولون في أعلى مستويات دول التحالف، عندما وصفوها بالمقززة والمخزية.

في هذا السياق، وفي فبراير/شباط 2004، رفعت **اللجنة الدولية للصليب الأحمر** إلى **سلطات التحالف** تقريرا حول معاملة الأسرى والمحتجزين في السجون العراقية أعدته في يناير/ كانون الثاني 2004. واستندت استنتاجات مندوبي اللجنة الدولية في النقاط التي وردت بهذا التقرير إلى **مقابلات أجروها مع أسرى الحرب والمحتجزين المدنيين** على انفراد خلال 29 زيارة شملت 14 مركزا للاحتجاز عبر أنحاء العراق في الفترة **من 31 مارس/ آذار إلى 24 أكتوبر/تشرين الأول** 2003. وهو التقرير الذي تضمن عرضا لبواعث القلق التي تم تنبيه قوات التحالف إليها بانتظام طيلة عام 2003.

معاملة مهينة ولا إنسانية.. تعادل التعذيب

بالطبع، لم تكن بواعث القلق بالنسبة للجنة الدولية تتعلق بوضع عابر، وإنما وبحسب تصريحات ممثليها وما ورد في التقرير المشار إليه "**تتعلق، كما عبر عنها هذا التقرير، ومنذ عام كامل، بنظام متبع ونمط عام من سوء معاملة المحتجزين**".

وقد سلم هذا التقرير إلى السيد "**بول بريمر**" والجنرال "**ريكاردو سانشيز**" في فبراير/ شباط 2004؛ ونوقشت مختلف مواده مع **سلطات التحالف** في مناسبات عديدة وعلى شتى المستويات خلال عام 2003، وتضمن ذلك وثائق قدمت إليها؛ وهي وثائق لا تتعلق فقط بمشاكل الماء والغذاء وإنما أيضاً بسوء معاملة الأسرى والمحتجزين على نحو واضح، وهي: "**معاملة مهينة ولا إنسانية... تعادل التعذيب**" كما أوضح **مدير عمليات اللجنة الدولية** في بيانه أمام الصحفيين في السابع من مايو/ أيار 2004!.

طمأنة اللجنة الدولية!

في هذا البيان، وبخصوص ما جرى في السجون العراقية ورد فعل اللجنة الدولية إزاءه، ذكر مدير العمليات (ونحن هنا نقتطف منه):

أولا: "**كانت هناك حالات ظلت غير مقبولة وصعبة وحالات أخرى توصلنا إلى حل بشأنها؛ هذه طريقتنا في العمل. وهي طريقة يثمنها الكثيرون، وفي المقام الأول أولئك الذين نزورهم**"...

ثانيا: "**تمت طمأنة اللجنة الدولية في مناسبات عديدة بأن استنتاجاتها أخذت إلى أقصى درجة على محمل الجد وأن إجراءات ستتخذ بشأن تغيير هذه الأوضاع (...) وفي الزيارات اللاحقة كانت هناك إشارات تفيد بتسوية بعض المشاكل المادية. إلا أنه كان لابد من بذل المزيد من الجهود لا سيما** "**أن الأمر يتعلق هنا، في ما يخص سوء المعاملة، بنمط ونظام أوسع وليس بتصرفات بعض الأفراد...**"

ثالثا: "**ساد الاعتقاد لدى اللجنة الدولية أن ملاحظاتها وتقاريرها التي قدمت قد غيرت الأوضاع (...) ولولا هذا الاعتقاد**، كما قال مدير العمليات، **لكنا قد خلصنا إلى نتيجة أخرى واتخذنا إجراءات مغايرة**". وذلك بالطبع في إشارة إلى اللجوء للتنديد العلني بهذه الممارسات.

لكن الأمور، بطبيعة الحال، جرت على النحو الذي وصلت إليه، ومن ثم تفجرت هذه الأزمة على النحو الذي تابعه جميع الناس شرقا وغربا.

عدم الإخلال بالقانون ودور اللجنة الدولية ودور الدول المتعاقدة

إن الدور الذي أسند إلى **اللجنة الدولية للصليب الأحمر** يلزمها بأن تتخذ الإجراءات اللازمة إذا ما تبين لها أي إخلال بالقانون الدولي الإنساني، وبأن تتدخل لدى أطراف النزاع لكي تطبق وتحترم قواعد المعاهدات الإنسانية التي وافقت عليها. كما يتعين على اللجنة الدولية أن تستغل نفوذها لدى الدول المتعاقدة الأخرى كي تتحمل مسؤولياتها وفقا لأحكام المادة الأولى المشتركة بين اتفاقيات جنيف، وكذلك التدخل لدى أطراف النزاع لضمان احترام هذه الاتفاقيات.

ومن المهام المنوطة بمندوبي **اللجنة الدولية للصليب الأحمر** أن يكونوا على اتصال دائم بكل أطراف النزاع خلال الأنشطة التي يمارسونها كزيارة السجناء وحماية السكان المدنيين المتضررين من النزاعات وتقديم المساعدة لهم. وهم يحتجون مباشرة لدى السلطات المسؤولة عن التجاوزات التي يلاحظونها، ويلفتون نظرها إلى التصرفات التي لا يجيزها القانون الدولي الإنساني لكي تضع حدا لها. وتختلف هذه المهمة عن مهمة رجل الشرطة أو القاضي المكلف بضمان احترام القانون وقمع كل من ينتهكه. فالقانون الدولي الإنساني يختص الدول المتعاقدة بهذه المهمة.

سرية التقارير والتزام الدول

أما بخصوص موضوع سرية تقارير اللجنة الدولية، الذي كان محل نقاش واسع، وجدل كبير، مؤخرا، فنجد أن هذا الأمر يمثل في تفكير اللجنة الدولية عنصرا حيويا يمكنها من الوصول إلى الضحايا عبر أنحاء العالم، وهو يعد جزءًا من عملية بناء الثقة بينها وبين الأطراف المتحاربة، التي تمكنها بالتالي من الحصول على الإذن بزيارة الأسرى والمحتجزين، وهو الإذن الضروري بدوره ليتسنى إنجاز عمل مفيد لهم، وضمان معاملتهم على نحو إنساني، وعدم امتهان كرامتهم، كما تقضي بذلك المواثيق الإنسانية التي أقرها المجتمع الدولي، وهي المواثيق نفسها التي لعبت دول التحالف المتواجدة اليوم بالعراق الدور الحيوي والأكبر في إقرارها عقب الحرب العالمية الثانية، والتي من المفترض أن تكون هي أول من يلتزم بها ولا يخرق نصوصها.

وقد جرت العادة على أن اللجنة الدولية، انطلاقا من أهمية الحصول على ثقة الأطراف، لا تلجأ عادة للنشر العلني لتقاريرها، فهو غالبا ما لا يساعد على وقف الانتهاكات، بل ربما يؤدي إلى العكس مما يهدف إليه، أي بحجب التصريح عن مندوبي اللجنة الدولية وإعاقتهم عن الوصول إلى الضحايا وتقديم العون لهم، وهو الأمر الذي يهدف إليه العمل الإنساني في نهاية المطاف.

ليس على حساب المبادئ، وإنما لأهداف عملية

هذه السرية لا يجب بطبيعة الحال أن تمارس على حساب المبادئ. فالغرض منها هو إتاحة الفرصة للموقف العملي في تسوية الأوضاع، مع الاحتفاظ بحق اللجوء إلى التنديد العلني عند استنفاذ الفرص أمام التنبيه والتحذير المباشر للطرف المعني. فالاحتجاج العلني لايجب أيضا أن يكون هدفا في حد ذاته، وإنما لابد من حساب التوازن الدقيق لإظهار الروح المتفتحة على الحقيقة في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة من أجل تعبئة الدعم المعنوي والمادي المطلوب للمساعدة الإنسانية، ومسائل الاحتجاز، فالهدف هو بالضبط وقف الانتهاكات وتطبيق القانون.

غوانتانامو: الموقف والنموذج

وبطبيعة الحال لم يأت عدم إعلان اللجنة الدولية عن محتوى تقاريرها الخاصة **بسجن** "**أبو غريب**" وباقي السجون العراقية عن تقاعس في القيام بدورها، إذ لابد من التشديد هنا على ما جاء على لسان مدير عملياتها وسبق ذكره: "**لقد ساد الاعتقاد لدى اللجنة الدولية أن ملاحظاتها وتقاريرها التي قدمت قد غيرت الأوضاع (...) ولولا هذا الاعتقاد لكنا قد خلصنا إلى نتيجة أخرى واتخذنا إجراءات مغايرة**". وهو ما يعني بالضبط أن هذا الوضع، سواء كان خاصا بحالة السجون العراقية الخاضعة لسلطة الاحتلال، أم كان خاصا بحالة **معتقل غوانتانامو** الذي يقع تحت إشراف السلطات الأمريكية، لم يثن اللجنة الدولية عن توضيح موقفها الثابت والمبدئي وعن مواصلتها لدورها في تنبيه السلطات المعنية بمخالفتها للأعراف الدولية في هذا الشأن، وهو أمر واضح للجميع.

فمنذ بداية ما عرف بالحرب على الإرهاب، واعتقال المشتبه بهم في **سجن غوانتانامو**، كان للجنة الدولية موقف واضح لا تكل من إعلانه وتوضيحه باستمرار حول عدم مشروعية الإجراءات المتبعة في هذا السجن، ومخالفتها لأحكام اتفاقيات جنيف!

وليس ما ننشره في هذا العدد تحت عنوان: "**الحرب لا تبرر غوانتانامو**" بقلم أحد مستشاري اللجنة القانونيين، سوى غيض من فيض من الموضوعات التي صدرت من قبل اللجنة حول هذا السجن ومعارضة اللجنة الدولية للسلطة الحاجزة، وهي الولايات المتحدة الأمريكية.

إننا في معرض القضية المثارة الآن أمام العالم نخلص مباشرة إلى النتيجة التي يجب أن تكون واضحة في جميع الأذهان وهي على الوجه التالي:

إن كافة العاملين باللجنة الدولية يرون أن أهم شيء يتكيف على أساسه موقفها، سواء بالسرية أو العلنية، يتعلق تحديدا بوقف الانتهاكات، سواء في **سجن أبو غريب** أم في **باقي السجون العراقية** أو **سجون أفغانستان**، أو في **معتقل غوانتانامو**، أو في أي موضع من مواضع احتجاز السجناء وأسرى الحروب في العالم بأسره. وهو الأمر الذي عهد المجتمع الدولي للجنة الدولية أن تكون راعية له وحارسة عليه. أما فيما يخص العمل على وقف هذه الانتهاكات والمعاقبة عليها فهو أمر يقع على عاتق مائة وإحدى وتسعين دولة أقرت وصادقت على اتفاقيات جنيف، وعليها بالتالي إنفاذ هذه المبادئ والالتزام بها وحمايتها من الخروقات ■

"**طلعت شمس يوم 25 يونيو/ حزيران 1859 على واحد من أشد المشاهد التي يمكن أن نتصورها هولا. فقد كانت ساحة القتال على اتساعها مغطاة بجثث الرجال والجياد. وتناثرت أجساد الموتى على الطرق وفي الحفر والوديان والغابات والحقول. كانت مداخل سولفرينو مكتظة تماما بالقتلى. وقد دمرت الحقول فتقصفت أعواد القمح والذرة، وتحطمت السياجات وخربت البساتين. وكان المرء يقابل بين الفينة والفينة مستنقعات صنعتها الدماء. وبدت على القرى المقفرة آثار تدمير رشق البنادق والقنابل والمدافع، كما تزعزعت الجدران وتخرمت بفعل الطلقات التي فتحت فيها ثغرات كبيرة، وتصدعت البيوت وخربت. وبدأ سكانها الذين قضوا نحو عشرين ساعة مختبئين في قبائها بلا إضاءة ولا طعام يخرجون وقد بدا عليهم الذهول من هول ما اعتراهم من الفزع**".

هذا بعض ما كتبه **دونان** في وصف تلك المعركة الرهيبة!

كانت **معركة سولفرينو** (1859) هي إحدى حلقات قيام "**الدولة ـ الأمة**" في أوروبا؛ دارت رحاها في إيطاليا الممزقة إلى دويلات محتلة بالنمساويين؛ وقام فيها **نابليون الثالث** بإنفاذ حملة قادها بنفسه، فتصادمت فيها أعتى الجيوش الأوروبية حينذاك، وتحقق بها للإمبراطور الفرنسي انتصار باهظ الثمن، إذ فقد الحلفاء أكثر من مائة وسبعين ألفا من الجنود والضباط بين قتيل وجريح، وجرى بها التحام مباشر، وصفه **دونان** بأنه: "**رهيب ومروع، بين النمساويين والفرنسيين، اشتبكوا فيه جسما مع جسم، وداسوا بعضهم البعض بالأقدام، وتقاتلوا فوق الجثث الدامية، مستخدمين في الضرب كعوب البنادق، فتحطمت الجماجم، وبقرت البطون بالسيوف والحراب، واختفت الرحمة، وتحولت المعركة إلى مجزرة حقيقية، وصراع وحوش كاسرة هائجة أسكرتها الدماء**"

لم يكن **دونان** واحدا من المقاتلين في سولفرينو، فكما يقول: "**كنت مجرد سائح غريب تماما عن تلك المعركة الكبرى، وظفرت بفرصة نادرة نسجتها لي ظروف خاصة مكنتني من أن أكون شاهد عيان لتلك الأحداث المؤثرة، فقررت أن أحكي وقائعها**". ولم يكتف دونان بوصف المعركة، وإنما تقدم باقتراحات تستهدف أمرين: أولهما أن تنشأ في جميع البلدان "**جمعيات تطوعية للإغاثة**" تقوم بالعناية بالجرحى في وقت الحرب، والهدف الثاني هو أن يصاغ "**مبدأ دولي، تعاقدي ومقدس**" يكون أساسا وسندا لجمعيات الإغاثة.

كانت مبادرة الرجل الذي صار يعرف بأنه مؤسس حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر سابقة لا نظير لها لإنشاء كيانات عمل إنساني تكتسب الطابع الفعال، وتنهض على بعد مدني صرف ينطلق من تعاقد الدول، التي تمنح الحماية والمساندة لها، أي لجمعيات الإغاثة، وذلك بالاعتراف بحيادها وعدم جواز مهاجمتها من أي طرف من الأطراف.

والتف عدد من المؤمنين بهذه الأفكار حول المبادرة، فأسسوا ما سمي بـ "**لجنة الخمسة**" التي تألفت من الجنرال **ديفور**، و**جوستاف موانييه**، والطبيبين **تيودور مونوار** و**لويس أبيا**، إضافة إلى **هنري دونان**؛ وهي اللجنة التي شكلت "**لجنة لإغاثة العسكريين الجرحى**"، واتخذت فيما بعد اسم "**اللجنة الدولية للصليب الأحمر**" التي نظمت مؤتمرا لها في جنيف دعت فيه لإنشاء الجمعيات الوطنية للإغاثة. وتواصلت بعد ذلك جهودها التي تكللت بدعوة الاتحاد السويسري إلى عقد **مؤتمر جنيف الدبلوماسي** لعام 1864، الذي شارك فيه مندوبون عن 16 بلدا، صاغوا اتفاقية جنيف الأولى الخاصة بتحسين حالة الجرحى العسكريين في الميدان.

بالنسبة لـ**هنري دونان**، شكل نشر كتاب "**تذكار سولفرينو**" بداية لفترة قصيرة من النجاح الشخصي، إذ أنه كان قد انصرف عن تجارته وأعماله للتفرغ للعمل العام، وفي السنتين 1863 و1864، بلغ نجمه قمته عندما تسابق الناس لدعمه وتأييده، ثم بدأ في الأفول عندما قرر دونان الحالم أن ينزوي تدريجيا ليتيح الفرصة لرجال أكثر منه عملية لتبني المشروع. لذا شهد عاما 1865 و1866 مزيدا من الهبوط في مشاركته في الحركة التي ولدتها مقترحاته. وكان حياؤه وخجله مسؤولين عن ذلك، فالشاب الذي كان بليغا ومقنعا بقلمه وفي أحاديثه مع الناس، لم يكن لديه سوى القليل الذي يقدمه في الاجتماعات والمؤتمرات.

والمتابع لأعمال **دونان** المكتوبة، يجدها لا تقتصر فقط على ما قدمه في صرخته المدوية بكتابه "**تذكار سولفرينو**"، الذي توصل إلى ما يمكن لنا أن نطلق عليه برنامج عمل من أجل الإنسانية، فقد تنوعت القضايا التي تناولها في مقالاته التي نشرها بالصحف آنذاك، لتكشف عن هدير عقل تمتع بالمعرفة الثاقبة التي تخترق حجب المستقبل بخبرة الفيلسوف والمتابع لكل ما أنجزه عصره من تطورات علمية وفكرية وأخلاقية. فكان مناضلا صلبا لا تلين له قناة ضد العبودية وضد الحرب التي تنبأ بأنها لن تتوقف عند حد كما ذكر في مقالاته المنشورة في كتابه: "**المستقبل الدامي**". هذه الحرب التي سوف تتسع باطراد لكي تشمل الكوكب بأسره، وهو عين ما حدث، فلم يعش الرجل ليرى نبوءاته تتحقق باندلاع حربين كونيتين على اتساع العالم في القرن العشرين، استخدمت البشرية فيهما كل ما توصلت إليه آنذاك من تطور ووظفته في خدمة الدمار.

يقول **دونان** في المستقبل الدامي: "**آه! إن الحرب لم تمت! وكل ما ينجزه مجد حضارتكم سوف يكون في خدمتها: السكك الحديدية الكهربائية! المناطيد الموجهة، الغواصات الغاطسة، الجسور العائمة، آلات التصوير الشمسي، أجهزة البرق، الهواتف، وباقي اختراعات جراهام بل وأديسون الرائعة، التي ستعمل على النحو الذي ترغبونه جنبا إلى جنب مع آلات قتل البشر. وبما أن للبشر سيقانا وقلوبا هشة تنزف الدم؛ فسوف ينضم إلى كل هذا ما لم تخترعوه بعد للوصول بكفاءة أكثر إحكاما إلى المجزرة!**".

وقد كان لدى الرجل من التبصر ما جعله يدرك أن ما شاهده في معركة **سولفرينو** من خراب ودمار ودماء، لن يعدو أن يكون نزهة أمام ما سوف تعد به الأيام بعد ذلك من كوارث ومصائب تنتجها يد الإنسان، التي وظفت كل ما كان من شأنه أن يعود بالخير على البشر في آلة الحرب الطاحنة، ومن أجل المزيد من التفنن في القتل والتخريب بما يجعل الموت الذي حفلت به معارك الماضي أكثر رحمة بالناس مما ينتظرهم على يد آلات الموت التي سينتجها المستقبل.

يتساءل **دونان**: "**أية آثار بشعة سوف تخلفها آلات الدمار المفزعة الجديدة في الحروب المقبلة؟ وأية معاناة سوف يتعرض لها الأبناء والأزواج والإخوة والأصدقاء والآباء، الذين سوف يصبحون، بغير مراجعة من ضمير، هدفا لهذه الأسلحة! ألم يكن كافيا تنحية المحاربين خارج المعركة فاقدين ذراعا أو ساقا أو بقتلهم على النحو الذي حدث في المعارك من ماجنتا إلى سولفرينو؟ لماذا نحكم عليهم بالعذاب القاسي والخالص، الذي تحدثه وسائل الدمار الشيطاني التي لم تعرف بعد هذه؟**"

ولم تكن التضحيات التي تقدمها الإنسانية على مذبح الحروب، تقتصر في نظره على عدد القتلى والمصابين، أو على ما تخلفه من دمار وخراب، بل إن تكلفتها في ذاتها تعني تعبئة كل الموارد البشرية وتوجيهها ضد حياة الناس وعيشهم ومستقبلهم، بما ينجم عنه البؤس والفقر والمجاعة. يقول في موضع آخر من المستقبل الدامي: "**إنهم يعدون في كل مكان، وكل عام لمناورات كبرى أصبحت جد خطيرة. ففي عام 1890، في فرنسا، كلفت المناورات العسكرية مليونين ونصف، أصبحت ثلاثة ملايين ونصف في 1891؛ ولم يشارك بها فقط الحرس**

> "ليس هناك من يستحق هذا الشرف أكثر منك، فأنت الذي أسست منذ أربعين سنة مضت، المنظمة الدولية لإغاثة الجرحى في الميدان. وبدونك ربما لم يكن من الممكن أن يتحقق ذلك الإنجاز الإنساني الأعظم"
>
> اللجنة الدولية للصليب الأحمر–1901

هنري دونان : من سولفرينو إلى المستقبل الدامي

في الثامن من مايو من كل عام، تحتفل الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بمولد مؤسس وراعي الصليب الأحمر المواطن السويسري "هنري دونان" الذي تمكن في شهادته التي قدمها حول موقعة "سولفرينو"، من صدمة الرأي العام الغربي بهول الأثر الذي تخلفه الحرب الحديثة على البشرية، مما جعله يبدأ العمل جديا في تبني أفكار المؤلف ودعم فكرته الرامية لخلق مؤسسات إغاثة لضحايا الحروب من الجرحى والقتلى والمشردين. ومن هنا تولدت فكرة الصليب الأحمر في الغرب.

أو بعض الكتائب أو وحدات من الجيش، بل إن الجيوش مجتمعة تحركت من باريس إلى الألزاس. وهنا، كما هو الحال في بروسيا، فإن طلقة مدفع واحدة تطلق في الهواء تكلف ما يساوي ثمن الغذاء لعشر عائلات كاملة!".

وشأن **دونان** شأن غالبية من اختاروا طريق النضال من أجل مستقبل الإنسانية، فقد كان نضاله على حساب مصالحه الشخصية، فكان عام 1867 بمثابة كارثة بالنسبة له. إذ تبين له في ذلك العام أن عليه أن يقوم بتصفية أعماله التي أهملها طويلا. لذا اضطر للتضحية بكل ما يملك لإرضاء دائنيه. وسرعان ما ترك جنيف بعدها للأبد، وكان عمره آنذاك 39 سنة، لتصبح السنوات العشرون التالية بالنسبة له صعبة للغاية، فقد عاش فيها حياة مزعزعة، وصار فريسة للعوز والفاقة، فلم يكن يظهر إلا في مناسبات نادرة تقام لتكريمه على مشاركته في تأسيس الصليب الأحمر. غير أنه ظل يعيش مغمورا طيلة الوقت.

في أحد الأيام من عام 1887، ظهر رجل مسن في مدينة هايدن السويسرية. وعرف أهل المدينة أن هذا الرجل هو **هنري دونان**، الذي كان بسبب خيبة الأمل والفقر والعوز قد أصابته الشيخوخة قبل الأوان. وفي بيته الجديد، صادقه الكثيرون وأولوه العناية التي يستحقها. وأحيانا كان يتصل به أصدقاء قليلون من الماضي وأنصار سابقون سمعوا بأنه لا يزال حيا. ثم أرغمه اعتلال صحته في 1892 على الإقامة في المستشفى المحلي الذي أقام به فترة الثمانية عشر عامًا الأخيرة من حياته.

أخيرا، وفي عام 1892، علم صحافي شاب كان في رحلة بالجبال بوجوده فأجرى معه لقاء عرف منه العالم أنه لا يزال حيا. وتوالت حملات التكريم له. وأرسل له **البابا ليو الثالث** صورته موقعا عليها بنفسه وبخطه جملة: "**ليحل السلام بقوتك يارب**". وكانت ذروة التكريم له في عام 1901، عندما منحته لجنة نوبل أول جائزة لها للسلام، شاركه فيها الفرنسي "**فريدريك باسي**"، الاقتصادي وصاحب الكتاب الفذ: "**تاريخ العمل**". وكان دونان أضعف من أن يقوم بالرحلة الطويلة إلى كريستيانا لاستلام الجائزة والوسام، فتم إرسالهما له في هايدن. وجاءته من جنيف رسالة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر تقول: "**ليس هناك من يستحق هذا الشرف أكثر منك، فأنت الذي أسست منذ أربعين سنة مضت، المنظمة الدولية لإغاثة الجرحى في الميدان. وبدونك ربما لم يكن من الممكن أن يتحقق ذلك الإنجاز الإنساني الأعظم**" ■

م. س.

ماذا تقول اللجنة الدولية عن الجدار العازل

1 ما هو جدار الضفة الغربية؟

الجدار عبارة عن مجموع من الخنادق والسياجات والحوائط الخرسانية، والأسلاك ذات الشفرات، وأجهزة الاستشعار الإلكترونية. وهو يمتد بين الضفة الغربية والأراضي الإسرائيلية. كما أن أجزاء كبيرة من الطريق الذي يقطعه الجدار، كما هو منشأ أو مخطط له حتى الآن، تقطع الأراضي المحتلة على الجانب الشرقي من خط وقف إطلاق النار لعام 1949 المعروف بـ"الخط الأخضر". وقد تم حتى الآن إنشاء ما يزيد على 200 كيلو متر في هذا الجدار، يقع معظمها في المناطق الشمالية والغربية من الضفة الغربية، وحول القدس الشرقية، ومنطقة بيت لحم. ويتم في الوقت الحالي بناء قطاع آخر من الجدار في حين يتم التخطيط للجزء الأخير منه. وتفيد التقارير في وسائل الإعلام الإسرائيلية أن تكلفة بناء الجدار ربما تصل إلى عدة مئات الملايين من الدولارات.

2 هل توجد بيانات بأعداد المتضررين من خط سير الجدار، ونسبة الجزء الذي سيقتطع من الأراضي المحتلة؟

هذه البيانات موجودة في إحصائيات يسهل الحصول عليها وفي متناول الجمهور، ولكن ذلك ليس مسؤولية اللجنة الدولية التي لا تجعل جمع البيانات الشاملة أولويتها، بل تهتم بإيجاد حلول ملموسة وتقديم المساعدة لمن يحتاجون إليها.

3 هل تعتبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن الجدار غير قانوني؟

ترى اللجنة الدولية أنه ما دام الجدار ينحرف عن "الخط الأخضر" الذي يفصل إسرائيل عن الضفة الغربية ويقطع الأراضي المحتلة فهو يمثل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني. فالاهتمام الرئيسي للجنة الدولية هو خط السير الحالي للجدار وكيف سيؤثر في الحياة اليومية للفلسطينيين. ويعنيها أن يُبنى هذا الجدار، لو كان لابد له أن يُبنى، بما لا يخالف القانون الدولي الإنساني، فلا يوجد حظر عام على بناء الحواجز أو ما يماثلها من الإجراءات الأمنية ما دامت لا تخالف ما يتطلبه القانون الدولي الإنساني.

4 ما هي متطلبات القانون الدولي الإنساني في هذه المسألة؟

يحدد القانون الدولي الإنساني دور سلطة الاحتلال بأنها سلطة "أمر واقع" مؤقتة، ويهدف إلى حماية السكان المدنيين من الاستخدام المتعسف للقوات الحربية والإدارية للمحتل. ولذلك فعلى الرغم من الطبيعة الحربية للاحتلال، إلا أن حق سلطة الاحتلال في اتخاذ تدابير أمنية ليس حقا غير مقيد، وعليها احترام معاملة السكان المدنيين الواقعين تحت سيطرتها معاملة إنسانية في جميع الأوقات، وأن تسمح لهم بأن يحيوا حياة طبيعية بقدر المستطاع في ظل ظروف معينة، بما يتفق مع قوانينهم، وثقافتهم، وتقاليدهم الخاصة. لذلك لا يجوز لسلطة الاحتلال أن تفرض تدابير من شأنها إحداث تغيرات دائمة في البنية الاجتماعية أو الاقتصادية أو القانونية أو الديموغرافية أو التنظيمية للأرض المحتلة تكون في غير صالح السكان الواقعين تحت الاحتلال. كما يلزم القانون الدولي الإنساني سلطة الاحتلال بضمان حصول السكان على ما يكفي من الخدمات الأساسية والسلع الضرورية للحياة ـ كالغذاء والمياه، والرعاية الصحية والتعليم ـ وهو يمنح بالتالي حماية خاصة للممتلكات الثابتة وغير الثابتة للسكان ضد المصادرة أو التلف أو الدمار

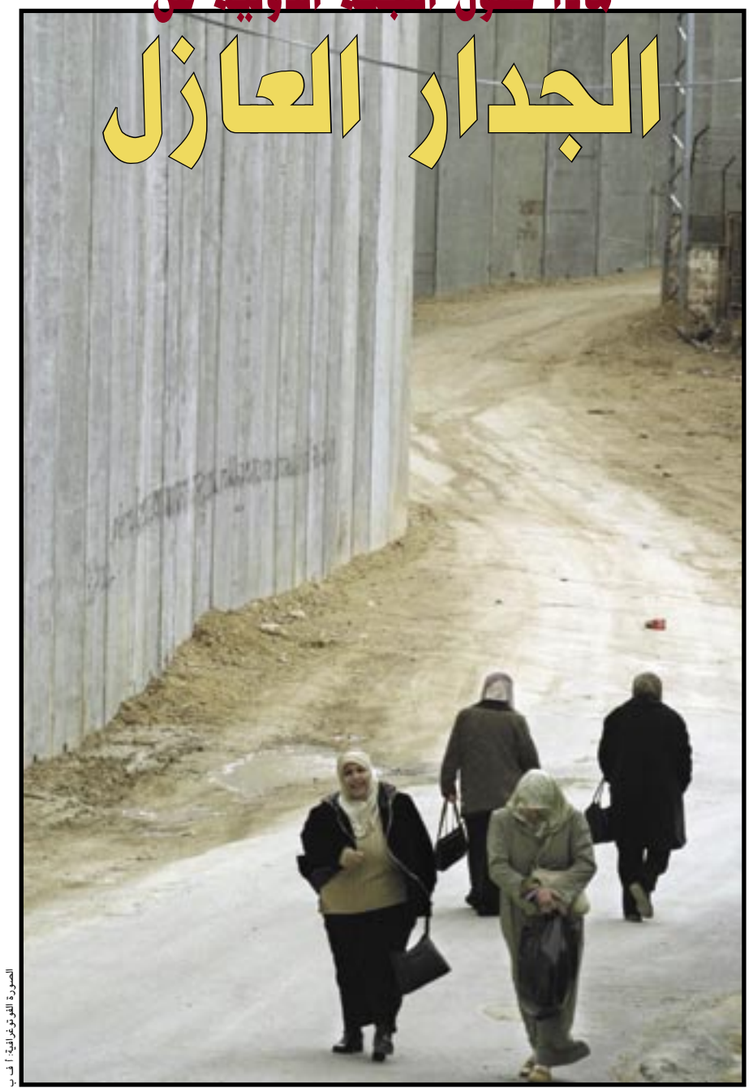

المصورة الفوتوغرافية | ف ب

التي لا مبرر لها من جانب سلطات الاحتلال.

5 يقال إنه إذا كان الجدار ينحرف عن الخط الأخضر، فذلك فقط ليحمي المواطنين الإسرائيليين الذين يعيشون في الضفة الغربية، فلم لا يسمح به؟

إن المستوطنات الإسرائيلية المتواجدة داخل الأراضي المحتلة تخالف القانون الدولي الإنساني، كما قالت اللجنة الدولية في مناسبات سابقة. لذلك، ما دام الجدار يستخدم لإطالة أمد وجود هذه المستعمرات وتقديم التسهيلات لها وتدعيمها فهو يتجاوز ما يعد ضروريا للحفاظ على القانون والنظام في الأراضي المحتلة ويعمل على تحقيق هدف يخالف القانون الدولي الإنساني.

6 أشارت إسرائيل في أوقات مختلفة إلى أن خط سير الجدار يمكن تغييره. فما رأي اللجنة الدولية في هذا الاقتراح؟

تعلم اللجنة الدولية أن السلطات الإسرائيلية قامت بتدابير معينة بغرض تخفيف حدة الأوضاع بالنسبة للفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية. وفي الوقت نفسه، تتابع اللجنة دائما عن كثب التصريحات والآراء المختلفة للقادة السياسيين الإسرائيليين. وسوف تدرس أي قرار يتم اتخاذه حول جدار الضفة الغربية بكل اهتمام، وستبقى مستعدة للمشاركة ـ بأية ملاحظات أو توصيات تكون لديها ـ مع السلطات الإسرائيلية. على أن التدابير التي اتخذت حتى الآن غير كافية، والوضع الإنساني مستمر في التدهور. وترحب اللجنة الدولية بأي تغيرات يتم إدخالها على القطاعات الحالية والمخطط لها من الجدار من أجل ضمان توافقه التام مع متطلبات القانون الدولي الإنساني.

7 هل لدى اللجنة الدولية أية مقترحات محددة حول ما يمكن عمله بحيث يتفق الجدار مع القانون الدولي الإنساني؟

ليس لدى اللجنة الدولية التفويض ولا المعرفة لكي تقترح على الدول التدابير الأمنية المحددة التي يتعين عليها اتخاذها لتحقيق هدفها المشروع في حماية سكانها وقواتها المسلحة. وكل ما يمكنها عمله، ويجب عليها عمله، هو أن تشير بوضوح متى تنتهك التدابير الأمنية القانون الدولي الإنساني والآثار الإنسانية لهذه التدابير. وقد قالت اللجنة الدولية رأيها القانوني المحدد حول هذه المسألة بالتفصيل على نحو ثنائي إلى السلطات الإسرائيلية، التي في وضع يمكنها من عمل التغيرات اللازمة.

8 ما الذي تقوم به اللجنة الدولية في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة على أرض الواقع؟

تعمل اللجنة الدولية في هذه المنطقة منذ الأربعينيات، ولها بعثة دائمة في إسرائيل والأراضي المحتلة منذ 1967. وخلال هذه السنوات عبرت اللجنة عن نفسها مرارا بصورة معلنة عندما شعرت أن ذلك من شأنه مساعدة ضحايا النزاع من كلا الجانبين. وعلى وجه التحديد فقد أدانت اللجنة الدولية مرارا الهجمات المتعمدة على المدنيين الذين لا يشتركون مباشرةً في الأعمال العدائية، بغض النظر عن مكان وقوع تلك الهجمات. ويعمل في اللجنة الدولية في إسرائيل والأراضي المحتلة ومناطق الحكم الذاتي في الوقت الحالي 65 موظفا دوليا وما يزيد على 250 موظفا محليا. وتبلغ ميزانيتها في عام 2004 نحو 30 مليون دولار أمريكي، وتضطلع بأنشطة في مجالات الحماية، والمساعدة، والاتصالات، والتعاون مع الجمعيات الوطنية. أما فيما يتعلق تحديدا بموضوع الجدار، فتوجد 10 مكاتب في الضفة الغربية وقرابة 20 مندوبا يرصدون بشكل منتظم الأوضاع الإنسانية للسكان المحميين بموجب القانون الدولي الإنساني، وذلك من خلال جمع المعلومات من الضحايا والشهود. ثم تتم مناقشة هذه الأمور مع الإدارة المدنية الإسرائيلية وممثلي قوات الجيش الإسرائيلي الموجودة بالضفة الغربية. كما تسلم اللجنة الدولية طلبات مكتوبة للتوسط إلى السلطات الإسرائيلية على مستوى المناطق أو المستوى المركزي وذلك لتناول حالات معينة. كما تشمل الأنشطة اليومية للمندوبين ضمان أن سيارات الإسعاف يمكنها الوصول إلى المرضى والجرحى، وتسهيل المرور عبر نقاط التفتيش أو البوابات للأشخاص الأكثر ضعفا، وتقديم المساعدة للأسر التي ربما تكون منعزلة، أو التي توجد في ظروف شديدة الصعوبة، كما تشمل تنسيق وصول الخدمات الحيوية إلى القرى المغلقة مثل صهاريج المياه أو المواد اللازمة لإصلاح البنية الأساسية.

9 هل لديكم أمثلة على الآثار الإنسانية المحددة للجدار؟

يسجل مندوبو اللجنة الدولية أمثلة محددة للآثار المترتبة على الجدار، من خلال المعلومات التي يحصلون عليها من الأشخاص المعنيين مباشرة، (وهي معلومات لا يتم طرحها للتداول عن طريق اللجنة). والعديد من المناطق الواقعة بين الخط الأخضر والجدار معروفة جيدا،مثل منطقة "الفي ميناشي" المحصورة في قلقيلية على سبيل المثال؛ وليس هناك حاجة لعمل قائمة شاملة هنا. وبعض المشاكل التي تضر بآلاف من الأسر يمكن تحديدها في البنود التالية:

الحصول على المياه: عندما لا يكون في القرية نظام لأنابيب المياه، ويتعين على صهاريج المياه الآن أن تتخذ طريقا أطول، أو أن تعبر الجدار لتسليم المياه، فذلك من شأنه خفض إمدادات المياه، ورفع سعرها.

الوصول إلى الأراضي الزراعية: تم الاستيلاء على عدة آلاف من الهكتارات من الأرض لبناء الجدار، أو أنها وقعت على الجانب الغربي منه. والعديد منها يستخدم للزراعة، ودُمرت بالفعل الآلاف من أشجار الزيتون. ومنذ فقد العديد من الفلسطينيين وظائفهم في إسرائيل أصبحت الزراعة مصدرا مهما للدخل، مما يضاعف من آثار فقد الأرض الزراعية على السكان.

الحصول على الرعاية الطبية: إذا احتاج شخص يقيم في المنطقة بين الجدار والخط الأخضر معونة طبية طارئة، فمن المستحيل عادةً على الهلال الأحمر الفلسطيني الوصول إليه مباشرةً؛ بل يجب إحضار المريض إلى إحدى البوابات وتوصيله إلى سيارة الإسعاف بطريقة "الظهر إلى الظهر". وبالطبع يمكن لذلك أن يضيع وقتا حيويا.

تدمير الممتلكات: على سبيل المثال، في إحدى المدن في منطقة طولكرم، تم تدمير ما يزيد على 150 محلا تجاريا وموقعا آخر لإفساح الطريق لبناء الجدار. وهذه ليست حالة فردية. وقد قدمت اللجنة الدولية المساعدة إلى مئات من الأسر التي دمرت بيوتها على هذا النحو.

تشغيل البوابات: لا يمكن للفلسطينيين الذين يريدون عبور الجدار المرور إلا من خلال بوابات يسيطر عليها الجيش الإسرائيلي. ولا تفتح هذه البوابات إلا لساعات قصيرة، ولا يتم الالتزام بها، مما يسبب مصاعب جمة لتلاميذ المدارس، المزارعين، والعمال، والموظفين الطبيين، وغيرهم ■

في الذكرى العاشرة لحرب الجميع .. ضد الجميع .. وضد الوطن:

عندما نزفت رواندا بشرا !

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

في مساء السادس من ابريل 1994، سقطت الطائرة التي كانت تقل رئيسا دولتي رواندا وبورندي، بعد العودة من دار السلام، عاصمة تنزانيا، عقب اختتام اجتماع لقادة دول شرق ووسط أفريقيا، لبحث أزمة بورندي، وإنهاء أعمال العنف الدموية، وقد سقطت الطائرة إثر قذيفة صاروخية وجهت إليها من "جهة ما" بالقرب من العاصمة كيجالي، وأودت بحياة الرئيسين، وكل من كان على متن الطائرة. وبمجرد سقوطها، سقطت رواندا في إحدى أفظع مذابح القرن العشرين وأكثرها دموية.

كان الرئيس الرواندي، جوفينال هابيا ريمانا، والرئيس البورندي، شيبرينا نتاريما ميرا، ينتميان إلى قبائل الهوتو. ومن المفارقة، أن الرئيس الرواندي كان قد تولى مهام منصبه قبل شهرين من الحادث، وبالتحديد في 5 فبراير من عام 1994، ليخلف الرئيس السابق، انداداي، الذي اغتيل أيضًا خلال محاولة انقلاب قادها الجيش، بدعم من قبائل التوتسي، في 21 أكتوبر 1993.

وعوضًا عن الانتظار لمعرفة نتائج التحقيق والتيقن من الجهة الفاعلة والمدبرة للحادث، اعتبرت قبائل الهوتو أن الحادث بمثابة عملية اغتيال مدبر من قبل التوتسي، وسرعان ما تفجرت الأوضاع وتدهورت وانجرفت رواندا نحو مأساة إنسانية لا مثيل لها: فسقطت رئيسة الوزراء، أغاثي ولينغيا مانا، صريعة مع أفراد عائلتها، وعدد من وزرائها وشخصيات حكومية أخرى، كذلك اغتيل عدد من أفراد القوات البلجيكية المرابطة هناك، وعدد من العاملين في عداد القوة الدولية، والكثير من الرهبان والكهنة. ولم تفلح محاولة مجموعة من كبار ضباط الجيش الرواندي والتي أعلنت عن تشكيل "لجنة أزمات" ودعوة المسؤولين إلى العمل على تسريع تشكيل المؤسسات الانتقالية المنصوص عليها في اتفاق أروشا، لمعالجة حالة الفراغ السياسي، ووقف الاشتباكات، واستئناف المفاوضات من أجل تطبيق اتفاقية السلام الموقعة في أغسطس 1993 بين حكومة رواندا، التي يسيطر عليها أنصار قبيلة الهوتو، والجبهة الوطنية الرواندية، لأقلية التوتسي: كانت الاتفاقية تنص على وضع حد للنزاع المسلح الدائر في البلاد منذ أكتوبر 1990، وعلى تشكيل حكومة موسعة وجمعية وطنية تتولى شؤون البلاد خلال فترة انتقالية مدتها عامان تؤدي إلى انتخابات عامة في سنة 1995.

جنوح الغضب

لم تفكر قيادات الهوتو مليًا ولم تنتظر طويلاً، فقد كانت مقتنعة سلفًا أن التوتسي وراء هذا الحادث، وعلى امتداد أكثر من 12 أسبوعًا، تالية، دارت واحدة من أبشع حلقات العنف، فكانت تلك الأسابيع، بشهادة المؤرخين، هي الأسابيع الأكثر دموية في التاريخ البشري، إذ كان معدل القتل اليومي فيها يزيد خمس مرات على معدل القتل في معسكرات الاعتقال النازية، وفاق عدد الضحايا فيها عدد ضحايا الحرب والتطهير العرقي التي دامت أربع سنوات في يوغوسلافيا حيث كان القتل يتم على الهوية. فعلى خلفية تحديد وتقسيم ورسم الحدود السياسية دون مراعاة العرقيات العابرة للحدود والتي تتوزع على أكثر من دولة، كان يكمن وراء المنازعات موروث من الحقد والكراهية الطائفية والقبلية، غرسته حقبة الاستعمار الألماني، ومن بعده البلجيكي، والتي دامت أكثر من ستة عقود، وبتأثير هذا التاريخ الطويل من تبني سياسة "فرق تسد" الاستعمارية، بين التوتسي، الذين يمثلون حوالي 10 – 15٪ من جملة تعداد السكان، وبين الهوتو الذين يشكلون 85٪ من السكان، وجدت المذبحة طريقها سهلا معبدا أمام مرتكبيها.

إخوة أعداء

كانت قبائل التوتسي تتمتع بالكثير من الميزات الاجتماعية من تعليم ومناصب وثروات، برغم كونهم يمثلون أقلية، الأمر الذي أثار عليهم حفيظة وحقد وكراهية الهوتو، ووضعهم في وضع التأهب الدائم لأخذ الثأر منهم، وقد تم لهم ذلك في عام 1962، عندما استقلت رواندا، فانقضوا على التوتسي، وطردوا جزءًا كبيرًا من كتلتهم السكانية إلى خارج البلاد، وخاصة إلى أوغندا وبوروندي. ونتج عن ذلك تجذر مشاعر العصبيات العرقية والتي لا تقل خطورة وتدميرًا عن العصبيات الطائفية بين أوساط الشعب العادي، وذلك على الرغم من عدم تواجد عوامل خلافية تتعلق باللغة والعرق والدين، إذ يوجد تجانس بين الجانبين من الناحية اللغوية والعرقية والدينية كما أن هناك تشابها كبيرا في عاداتهما وتقاليدهما، وسماتهما الثقافية وباقي القيم الأخرى، بل إنهم عاشوا لزمن طويل يجمعهم نظام سياسي واحد. بيد أن اندلاع العنف على هذا النحو، جعل الفرقاء المختصمين يعتقدون بأن قتل وإبادة بعضهم للبعض هو الوسيلة الناجعة والوحيدة لحصولهم على بلاد يعيشون فيها "بسلام".

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

قضى آلاف الأطفال في مذابح رواندا، وتم اقتحام دور العبادة والمدارس والمستشفيات التي لجؤوا إليها. كما اقتحمت ميليشيات الجيش الرواندي ملجأ للأيتام وقتلت الأطفال فيه.

الوحشية تنطلق من عقالها

ومع تزايد روح العداء، انزلقت البلاد إلى حرب أهلية قبلية طاحنة، ساعد على استمرارها الانهيار السياسي التام والفوضى الشاملة التي عمت البلاد. ورغم أن رواندا تعد من أفقر البلدان في العالم، حيث لا يزيد متوسط الدخل الفردي سنويًا عن مائة دولار، ولا تزيد مساحتها على عشرة آلاف ميل مربع، إلا أنها من أكثر الأقطار المأهولة بالسكان في القارة السمراء، حيث يعيش بها سبعة ملايين نسمة، بين الهوتو الذين يتركزون في شمال البلاد وشرقها وغربها، والتوتسي، الذين يتركز معظمهم في جنوب وجنوب غرب البلاد. وتحت غطاء التظاهرة الاحتجاجية اندفعت أفواج ميليشيات الهوتو تقيم الحواجز والمتاريس، وتنشر الفزع والرعب في شوارع العاصمة، وتوجهت إلى الجنود البلجيكيين، فقضت على عدد منهم، وعذبتهم عذابًا منكرًا، ثم ذبحتهم، وقطعت أجسادهم إربًا إربًا، الأمر الذي عجل بسحب بلجيكا لقواتها من رواندا، كما قتلت كل رؤساء الأحزاب المعارضة، وحتى العقلاء من زعامات الهوتو، ويممت وجهها شطر رؤساء جمعيات حقوق الإنسان وناشطيها، وحصدت أعناقهم جميعًا، وأتبعتهم بالصحفيين وموظفي الحكومة، ، بادئة بالرجال ثم الشباب والأطفال الذكور، وكذلك بالمتعلمين، وبالمجمل، سيق الناس إلى ساحات الذبح بعشرات الآلوف، وبعضهم أحرقوا أحياء، ومنهم من ذبحوا بالفؤوس، وقطعوا إربًا.. إربًا.. وتدفقت الدماء من جراح آلاف الأطفال وهم أيضًا في طريقهم إلى الموت.. في حرب إبادة جماعية منظمة، تراكمت فيها آلاف الجثث في العراء لعدة أسابيع متواصلة، الأمر الذي أدى إلى تحللها وانتشار الجراثيم والأوبئة وفي انتشار "رائحة الموت" في أنحاء مختلفة من رواندا. ولم تسلم الكنائس والمدارس والمستشفيات والملاعب الرياضية التي هرب السكان إليها للاحتماء بها واتخاذها ملاذًا من اندفاعة الموت القاتل. بل إن بعض الميليشيات، التابعة للجيش الرواندي اقتحمت ملجأ للأيتام في ضواحي العاصمة، وقتلت بلا رحمة وبدم بارد، عديدًا من الصبية والصبايا الأيتام، في مشهد يخلو كلية من الإنسانية. وبات محتمًا أن يتزايد ويتعمق جرح رواندا الدامي حيث أصبح الموت سيد الموقف، وتنوعت وتعددت أشكاله وصوره، سواء قتلاً بالرصاص، أو السلاح الأبيض، أو حتى رجمًا بالحجارة، لتتناثر الجثث في كل مكان وتصبح نهبًا للحيوانات الضالة. بل إن الموت امتد ليطال حتى الحيوانات سواء الأليفة أو المفترسة، التي لم تجد من يطعمها، فافترس بعضها البعض.

طوفان من المشردين

لم يذكر التاريخ المعاصر حالة كهذه، فأكثر من نصف الشعب ـ حوالي أربعة ملايين رواندي، في رقم قياسي لعدد النازحين ـ قادته ظروفه التعسة للتشرد في دول مجاورة هربًا من الموت الداهم، بمعدل وصل إلى 600 لاجئ في الدقيقة، وفي رحلة عذاب طويلة، وسط الجبال الوعرة والطبيعة القاسية، سقط خلالها الآلاف من السكان صرعى الطريق، حتى تعذر دفنهم بفعل الجبال الصخرية فطافت جثثهم فوق مياه بحيرة فكتوريا. كما كانت رحلة اللجوء أشبه بالاستجارة من الرمضاء بالنار، حيث لم يجد من تمكن من الوصول إلى دولة مجاورة في انتظاره سوى الجوع والعطش والأمراض، وقصور الخدمات الإنسانية والمآوى والملاذ لتعذر وصول الإمدادات وعجزها عن تلبية احتياجات النازحين، بفعل تدهور الحالة الأمنية. وباتت معسكرات اللاجئين أسوأ كابوس واجهته منظمات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة في تاريخها.

العمل الإنساني والمستقبل

لقد حصدت مذبحة العصر في رواندا أرواح أكثر من مليون شخص، ومن عاش من الروانديين ليس بمقدوره طى صفحات التسعينيات الأليمة، والتخريب الجسدي والنفسي الذي أصابهم وأصبح محفورًا في ذاكرتهم الجمعية، وهنا، صار على عاتق العمل الإنساني دور كبير في مساعدة الروانديين على الخروج من هذه المحنة، التي لا شك أن آثارها تستمر لزمن طويل. وتقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بجانب من هذا الدور، ممثلا في برامجها التي تنفذها لصالح الروانديين، خصوصا في مجالات ما يعرف بتصفية الآثار الإنسانية الناجمة عن النزاع، فهي تعمل على زيارة المحتجزين في 110 من أماكن الاحتجاز، كما تزود وزارة الداخلية الرواندية بنصف احتياجاتها من الغذاء المقدم لهؤلاء المحتجزين، إضافة إلى برامجها الأخرى في إعادة الروابط العائلية لضحايا هذه الحرب، ومساعدة اليتامى الذين خلفتهم، وتقديم العون للمدارس. كما تعمل بالمشاركة مع الصليب الأحمر الرواندي على نشر القانون الدولي الإنساني بين العسكريين والمدنيين، بهدف توسيع دائرة الوعي بعواقب النزاع المسلح، وترسيخ القيم الإنسانية في أفئدة من عانوا أكبر معاناة عرفها القرن العشرون من جراء العنف. فقد عانى هذا البلد الأمرين من نزاع يعود طابعه إلى عصور البربرية، كان بمثابة حرب للجميع ضد الجميع وضد الوطن! بيد أن الرغبة في انتصار الحياة تراود الأجيال الجديدة التي عليها أن تتدبر الدروس المستفادة من تلك الحرب العبثية التي تعينها وتساعدها على تحقيق مستقبل أفضل لا تتكرر فيه هذه المذبحة الوحشية غير المسبوقة ■

د. السيد عوض عثمان*

(*) خبير في الشؤون الدولية

رواندا: لا . . للأبد !

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

كان للمائة يوم التي عاشتها رواندا في حرب الإبادة الجماعية أثر لا يمحى من ذاكرة الأجيال التي زامنتها، سواء في رواندا أو في العالم أجمع. وليس بوسع الإحصائيات المحزنة أن تعكس أبدًا حالة الجحيم التي عاشها هذا البلد وسكانه في تلك الأيام من عام 1994. لقد مثلت هذه المأساة بحق محنة للجميع، ومحنة للعمل الإنساني، لابد من وقوف البشر جميعا في مواجهة تكرارها، سواء في أفريقيا أو في أية بقعة من الأرض، وللتأكيد أيضا على أهمية العمل الإنساني أكثر من أي وقت مضى، رغم كونه يمثل حيزا ضئيلا من الخير في بحر من الهول.

في هذه الصور التي تنشرها الإنساني تذكير بهول الكارثة، وتذكير أيضا بضرورة ألا تكون حماية كرامة الإنسان مجرد شعار يرفع بل حقيقة يومية يمارسها الناس.

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

في هذه الكارثة التي تعد من أكبر كوارث النزوح المكثف بالعالم، لم تتمكن كل الجهود الإنسانية من ملاحقة تبعاتها المدمرة، على الرغم من اكتظاظ المخيمات التي أقامتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالهاربين من جحيم الإبادة.

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

من قُتل ظلّ في أرضه تحرسه علامة أو بلا أثر يدل عليه. أما من أفلتوا من القَتْل، فقد تركوا قتلاهم وهربوا، يدفعهم النزوح إلى أي مكان، ولا مكان

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

ولم يرحم الجناة حتى الأطفال، الذين سقطوا فريسة الموت والإصابات الخطيرة بأعداد لم تقدر على استيعابها المستشفيات الميدانية التي أقيمت بمخيمات اللاجئين.

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

من هؤلاء الأطفال من انطبق عليه المثل العربي: «من لم يمت بالسيف مات بغيره» فقد افترسهم الجوع والعطش في مسار هروبهم من الجحيم. •••

رواندا: لا.. للأبد!

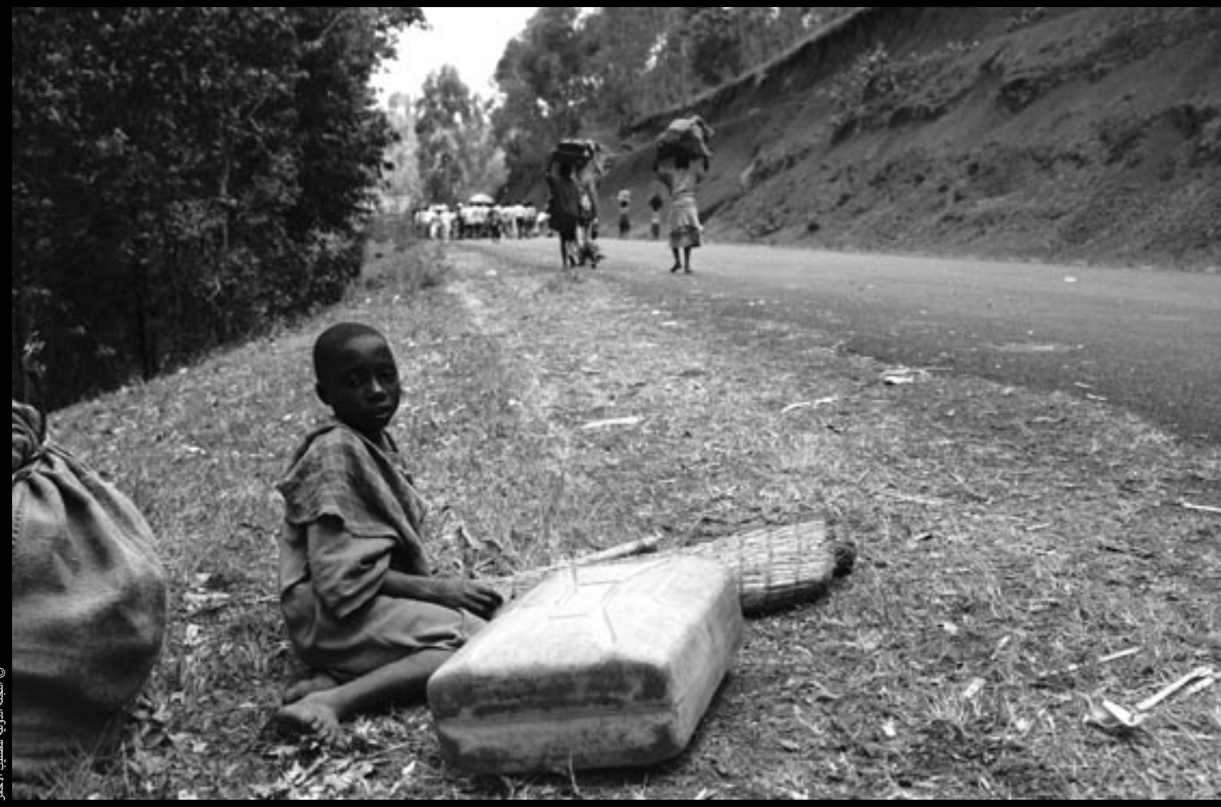

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

••• كما كانوا يتساقطون على طرق الهرب من التعب والإرهاق وعدم القدرة على مواصلة المسير.

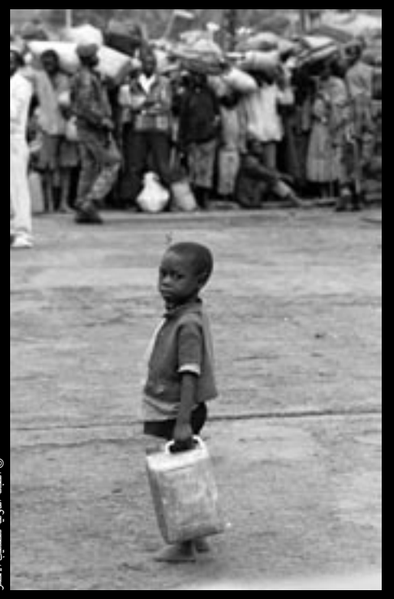

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

البعض كان يعثر على من يرافقه، والبعض لم يكن له أي حظ بالعثور على دليل.

كما وجد البعض نوعا من الأمن والملاذ في أفراد العمل الإنساني.

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

وكانت الصدفة وحدها هي التي تنظم لقاء الأهل بالأهل في جحيم الفرار.

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

وتواصلت جهود الإنسانيين في تسجيل الأطفال الذين تشردوا، على أمل أن يتم العثور على أثر تبقى لذويهم بعد الكارثة ■

يذكر أن عالم البيولوجيا الفرنسي «**لويس باستير**» كان يقول مخاطبا الإنسان «**لا تقل لي ما هي ديانتك ولا ما هو لونك ولكن قل لي ما هي آلامك**»، بهذه العبارة الموجزة لخص العالم الفرنسي وحدد، مضمون ومجرى التطور الأخلاقي للإنسانية، ألا وهو وحدة النوع الإنساني، وتوحد التجربة الإنسانية في الألم والفرح دونما تفرقة، بسبب الدين أو العنصر أو اللون أو الانتماء أو ما دون ذلك من التقسيمات الطائفية والدينية والمذهبية، التي تبرر انتهاك الحقوق والكرامة لكثير من الجماعات.

على أن مضمون هذه العبارة ربما يتجاوز بكثير منطوقها المباشر الذي يتعلق بمساواة البشر في تجربة الألم، ذلك أن «**باستير**» كعالم، بلور في هذه الجملة – وفي وقت مبكر – هدف وغاية التقدم العلمي الذي يتمثل في تخليص البشر من آلامهم، والحفاظ على حياتهم وترقيتها وتذليل العقبات التي تعترض البشر في بحثهم عن السعادة والفرح، وكأن باستير كان يتنبأ بالانحرافات والدهاليز التي ستعوق التقدم العلمي عن السير في هذه الوجهة الإنسانية والأخلاقية.

من ناحية أخرى فإن عبارة «باستير» حددت مضمون العمل الإنساني بمعناه الحديث والمعاصر، والذي يتمثل في تخفيف وقع الحروب والنزاعات والصراعات الدولية منها وغير الدولية، وخاصة آثارها على المدنيين والمصابين والجرحى والأطفال والنساء والأسرى وما دون ذلك من الفئات، التي تتعرض لمضاعفات هذه الحروب، وذلك بصرف النظر عن ألوانهم وعقائدهم ومذاهبهم والأطراف التي ينتمون إليها في خضم هذه المعارك، وتقديم كافة أشكال العون الممكن ماديا ومعنويا لأولئك وهؤلاء من ضحايا الحروب والنزاعات وهو ما يمثل مضمون رسالة **اللجنة الدولية للصليب الأحمر** ومؤسسها «**هنري دونان**» الذي عرف ويلات الحروب في أوروبا وقرر أن يكرس حياته لهذه القضية النبيلة.

بيد أن رسالة اللجنة الدولية للصليب الأحمر ورسالة مؤسسها، بعدما يقترب من القرن ونصف القرن على تأسيسها بحاجة الآن إلى التعزيز والدعم في الظروف الحالية التي يمر بها العالم، والتي تتمثل في انتشار الحروب والصراعات وحدة التوترات العرقية والدينية وتعدد الفاعلين الذين يقومون بانتهاك الكرامة الإنسانية وحق الحياة للكثيرين على ضوء اعتبارات قبلية وعرقية ودينية، حيث لم تعد الدولة وحدها هي التي تقوم بهذا النوع من الانتهاكات والمخالفات عندما تنخرط في حروب مع غيرها أو مع جماعات قومية مسلحة تتمرد على سلطتها، بل ثمة العديد من النزاعات الدولية والمحلية المدولة وما دون ذلك من الصراعات والنزاعات التي تنتهك أطرافها القانون الدولي الإنساني وقواعده.

وبقدر ما تطورت قواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني بقدر ما زادت حدة الانتهاكات لقواعده في بقاع كثيرة من العالم تلك التي تشهد توترات عرقية وقبلية على عكس ما كان متوقعا مع بداية انهيار الاتحاد السوفيتي وبدء نهاية الحرب الباردة وتتابع الموجات المتلاحقة من العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية.

يضاف إلى ذلك تلك الصعوبات المتعلقة بأدوات وأساليب التدخل الإنساني ومضمونه وتعيين تلك المناطق التي تستوجب التدخل والعمل الإنساني وتفاعلات الرأي العام العالمي مع القضايا والأقاليم التي تشهد التوترات ومضاعفاتها على الكثير من الفئات وذلك عبر الاتصال والإعلام والبث المباشر الذي ينقل الوقائع فور حدوثها وتتيح للملايين عبر العالم متابعتها والتأثر بها والاستجابة لنداءات التضامن مع منكوبي هذه النزاعات وتخفيف آلامهم.

بيد أنه من بين تلك الصعوبات التي تواجه العمل الإنساني، تبرز على نحو خاص الصعوبة المتعلقة بجهل القانون الدولي الإنساني وقواعده ومبادئه وكيفيات تطبيقه في حالات محددة ومتعينة في مجرى النزاعات والحروب، ذلك أن القانون الدولي الإنساني تقتصر معرفته على دوائر محددة من الخبراء القانونيين والممارسين في إطار المنظمات الإنسانية الدولية والمحلية، ويبدو ذلك غير كاف من وجهة استشراف القانون الإنساني الدولي وتلك الإمكانيات الإنسانية والأخلاقية والتربوية المضمنة فيه، فثمة العديد من الفئات التي ينبغي أن تعرف جيدا المبادئ والقواعد التي يشملها هذا القانون.

وإذا كانت معاهدات جنيف عام 1949 قد ألزمت الأطراف السامية الموقعة عليها بتدريس قواعد القانون الإنساني الدولي لأفراد القوات المسلحة وتدريبهم عليها نظريا وعمليا، فإن هذه المعاهدات قد أوصت بتدريس هذا القانون لعديد من الفئات الأخرى كالأطباء والقائمين على التمريض والإسعاف وما دون ذلك من الفئات كالمحامين والقضاة وأعضاء النيابة وكذلك العاملين في حقل العمل الإنساني والإغاثة.

بالإضافة إلى ذلك فإن تدريس مبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني لفئات أخرى من الجمهور تبدو على درجة كبيرة من الأهمية حتى لو كانت هذه الفئات غير منخرطة بالضرورة في مجالات ذات صلة بالعمل الإنساني في اللحظة الراهنة، فتدريس مبادئ هذا القانون وقواعده للشباب في المدارس والجامعات والمعاهد قد يؤهل بعضهم للانخراط في مجال العمل الإنساني، وقد يختار الكثير من هؤلاء الشباب مهنًا وأعمالاً ذات صلة بدوائر تطبيق هذا القانون ومجالات إنفاذه.

ومع ذلك فإن تدريس القانون الدولي الإنساني تتجاوز أهميته بكثير دوائر التخصص والعمل المتصل بحقل هذا القانون ومجالات تطبيقه، ذلك أن تدريس هذه المبادئ ينطوي على قيم ومبادئ وتطوير استعدادات ذهنية وإنسانية وتربوية ضرورية للتنشئة والتكوين وتشكيل ثقافة معاصرة وإنسانية في المستقبل.

تنبع أهمية تدريس القانون الدولي الإنساني على نطاق أوسع من نطاق المتخصصين والممارسين من اعتبارات متنوعة ذات طبيعة فلسفية وإنسانية وأخلاقية وعملية وتربوية، تسوغ تدريس هذا القانون وتبصر بالإمكانيات المضمنة فيه من هذه الزوايا مجتمعة.

تأكيد الانتماء المشترك للإنسانية

على الصعيد الفلسفي والإنساني فإن تدريس القانون الدولي الإنساني يؤكد الانتماء المشترك للإنسانية بصرف النظر عن الاختلاف في الأديان والأعراق والثقافات، ومن شأن هذا الانتماء أن يرتب الوعي بمسؤوليات محددة ومتعينة يجيء في مقدمتها معرفة الحالات الملموسة التي يمكن أن توجد فيها جماعة من الناس في أوقات الحرب والنزاع والصراع، ولا تقف هذه المسئوليات عند مجرد الوعي بهذه الحالات بل أيضا كيف يمكن مساعدة مثل هذه الجماعة وتخفيف الآلام التي تتعرض لها والأضرار التي لحقت بها من جراء هذه النزاعات والمبادئ والقواعد والمعايير التي تحكم مثل هذه المساعدة وتنظمها والتي هي جوهر القانون الإنساني الدولي.

ولا شك أن هذه المعرفة بالحالات المختلفة للوجود الإنساني في أكثر النزعات وحشية وهمجية ألا وهي نزعة الحرب والقواعد والمبادئ التي تساعد المنكوبين في هذه النزاعات من شأنها أن تقود إلى تعميق الانتماء للنوع الإنساني وتأكيد المصير المشترك للإنسانية وخلق ثقافة إنسانية عالمية للتعاطف مع منكوبي الحروب والصراعات والتوترات العرقية والقومية.

ورغم أن القانون الدولي الإنساني ليس معنيا بالضرورة بوقف الحرب وإنهائها أو الحيلولة دون قيامها لأنه ينصب على معالجة وتخفيف ويلاتها وآثارها على المقاتلين والمدنيين والأسرى وغيرهم، إلا أن تدريس مبادئ هذا القانون من شأنه أن يكشف ويلات هذه الحروب بطريقة مادية وملموسة وليست مجردة وهو ما قد يفضي إلى تقليص النزوع للحرب وخلق ثقافة معادية لها باعتبارها ذلك النزوع الذي يكرس أسوأ ما في النوع الإنساني من وحشية وهمجية، ومن ثم تصبح الحرب كأداة لحل الصراعات منفرة وتصبح مرفوضة من قبل الضمير الإنساني حتى ولو

إحدى ورشات العمل لتدريب التربويين على تدريس القانون الدولي الإنساني

د. عبد العليم محمد*

تدريس القانون الدولي الإنساني
الأهمية و الضرورة

عجز عن وقفها.

والمفارقة فيما سبق أن استمرار الحروب والصراعات والنزاعات وعجز البشرية عن إنهاء الحروب وإلغائها هي في الوقت ذاته مبرر نشأة القانون الدولي الإنساني ومبادئه، كما أن عدم التنفيذ النسبي لمبادئ القانون الدولي الإنساني يعد أمرا أساسيا لوجود هذا القانون، ولا يعني ذلك أن استمرار الحروب شرط لاستمرار وجود القانون الدولي الإنساني، بل يعني أن إنهاء ومنع الحروب سيمكن هذا القانون من التواجد والتطبيق في مستويات أرقى وأكثر شمولا.

ولا شك أنه من أهم المشكلات التي تعوق تحقيق هذا الهدف أي الانتماء المشترك للإنسانية وتشكيل ثقافة كونية هي النسبية الثقافية والتي تتمثل في القول بأنه لا توجد معايير عامة وقواعد يمكن اعتبارها عالمية أو كونية وقابلة للانطباق في كل الظروف والأقاليم، بل توجد في الأقاليم المختلفة ثقافات متباينة ومعايير مختلفة للتطبيق تنتسب لكل إقليم، والحال أن القول بهذه النسبية الثقافية يعني انتفاء وجود المعايير العامة والقواعد الكلية القابلة للانطباق في كافة الظروف وكذلك استحالة وجود مرجعية واضحة للحكم على الانتهاكات وتقويمها، كما أن القول بهذه النسبية يتجاهل المسار الطويل والمتعرج للأفكار والقيم في الزمان والمكان، تلك الأفكار والقيم التي تنتقل من ثقافة لأخرى ومن مكان لآخر في ظروف تاريخية مختلفة وكما أن الشكل الحالي القانوني والوضعي الذي يجسد هذه المعايير والقيم لا ينبئ بيقين وحسم عن هوية هذه الأفكار والقيم، فقد عرفت البشرية عبر تاريخها الطويل قيما مشتركة ومبادئ مشتركة، تشابهت وتقاطعت وتم تعديلها والإضافة إليها في عملية طويلة ومتداخلة على نحو فريد للغاية.

تعزيز التفكير القانوني

يتيح تدريس القانون الدولي الإنساني تعزيز ملكات التفكير القانوني للطلاب وتطوير قدراتهم على اختيار وتطوير الحجج المناسبة، عبر دراسة المشكلات والحلول القانونية لها، وتعد مبادئ القانون الدولي الإنساني مثل التمييز بين الحق في الحرب، وقانون النزاعات المسلحة، أو بين المدنيين والمقاتلين، مثالية للتدريب على التفكير القانوني الذي يساعد على تشخيص المشكلات الإنسانية في الأنباء اليومية وتحليلها.

ولا شك أن دراسة القانون الدولي تسمح بفهم أعمق لطبيعة القانون، وتجاوز الأفكار المسبقة والسطحية التي ترى القانون المحلي مرتبطا بالقضاء الإلزامي والمحاكم والشرطة، ذلك أن القانون الدولي يعمل في مجتمع غير منظم نسبيا، كما أن القانون الإنساني يقع بحكم طبيعته عند مفترق طرق القانون الدولي، ومن ثم فهو يسمح بفهم الواقع في أقصى حالاته أي في حالة النزاع المسلح.

تعزيز العدالة واحترام الضعف

تنطوى دراسة القانون على استلهام العدالة ومبادئها واحترام حقوق الضعفاء، لأن القانون لا يهتم فحسب بتنظيم المجتمع وتقدمه وحفظ استقراره بل أيضا بحماية الضعفاء من بطش الأقوياء وذوي النفوذ بحكم مواقعهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وإنصافهم من خلال مفهوم العدالة، ولا شك أن دراسة القانون الدولي الإنساني على نحو خاص من شأنها أن تعزز هذه القيم في تكوين الطلاب والدارسين والشباب، ذلك لأن الكائن الإنساني يمتلك القدرة على الاختيار الأخلاقي وتحمل مسؤولية اختياراته أمام المجتمع ولا تحكمه اعتبارات الضرورة الجبرية وقد استطاعت الإنسانية عبر مسيرتها بناء معايير للخير والشر على ضوء تمتع البشر بالقدرة على الاختيار. ومن شأن إشاعة هذه القيم بناء روادع أخلاقية ضد جموح القوة والعنف.

نشر القانون الدولي الإنساني

تدريس القانون الدولي الإنساني ونشره هما في الواقع عمليتان متلازمتان، فالتدريس يستلزم التعريف بالقانون والاطلاع على وثائقه ومبادئه وفق العلامات البارزة في تطور القانون وارتباطه بالواقع.

وهكذا فإن تدريس القانون الإنساني يعني نشره في أوساط طلاب كليات القانون والحقوق والعلوم السياسية والاجتماعية والطبية وكذلك في المعاهد الخاصة بتدريس هذا القانون في المعاهد المختلفة في سويسرا وفرنسا والولايات المتحدة وغيرها من البلدان.

ويهدف التدريس والنشر إلى تبديد الجهل بالقانون الإنساني، ذلك أن الجهل بمبادئ هذا القانون أخطر بكثير من الجهل بفروع القانون الدولي الأخرى، إذ يترتب على هذا الجهل انتهاكات وآثار جسيمة تلحق بالآخرين يصعب محوها وتجاوزها.

الحاجة العملية للقانون الإنساني في المستقبل

يرتبط تدريس القانون الدولي الإنساني بحاجة عملية ألا وهي حاجة الكثير من الطلاب لفهم القانون الإنساني ومبادئه إذا ما اختاروا في المستقبل مهنًا معينة مثل ضباط القوات المسلحة أو ضباط الشرطة أو الدبلوماسيين والمحامين وأعضاء النيابة والقضاة أو العمل في منظمات الإغاثة والمنظمات الإنسانية.

جميع هذه الفئات بحاجة إلى معرفة عميقة بمبادئ وقواعد القانون الدولى الإنساني كركيزة للنجاح في مهماتهم القانونية والدبلوماسية والقضائية وحتى يجنبوا دولهم مسؤولية الانتهاكات الخطيرة في غيبة نصائحهم واستشاراتهم في هذا المجال المتميز.

قد لا تحصل هذه الفئات على ما يكفيها من دراسة القانون الإنساني في إطار التعليم الجامعي، ولكن هذا القسط من التعليم قد يوفر لها إلماما بوجود القانون الإنساني وأساسياته ومبادئه وموقعه في إطار النظام القانوني الدولي والنظام القانوني الوطني الخاص ببلادهم ■

(*) نائب رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية بجريدة الأهرام

استكشاف القانون الدولي الإنساني في التطبيق

المغرب نموذجا

يندرج استثمار برنامج "استكشاف القانون الدولي الإنساني" في إطار سيرورة الإصلاح الشمولي للمنظومة التربوية المغربية، بعد صدور "الميثاق الوطني للتربية والتكوين" (1999) الذي ركز بصفة أساسية على ضرورة إيلاء أهمية قصوى لمفهوم التكوين؛ وتمكين المتعلم من الأدوات التي تسمح له بالنمو والتطور المعرفي، العقلي والنفسي؛ واعتبار التربية على حقوق الإنسان اختيارا استراتيجيا للتنمية الثقافية والتربوية والسوسيو ـ اقتصادية.

كما أن هذا الاهتمام يندرج كذلك في تدعيم العمليات التالية:

(1) إعادة النظر بصفة شمولية في البرامج والمناهج باعتماد مداخل تربوية جديدة تساعد على انفتاح المؤسسة التعليمية على محيطها.

(2) إعداد الوثائق الخاصة لعشرية البرنامج الوطني للتربية على حقوق الإنسان (1995 – 2004) الرامي إلى إدماج هذه التربية في المواد الدراسية، مع مراعاة دعم الكفايات والتجارب التربوية للفاعلين التربويين بهذا البرنامج، وإغناء الجانب الوثائقي المعتمد في هذا المجال.

الإطار المؤسساتي

تدخل عملية الاهتمام بالقانون الدولي الإنساني في الفضاء المدرسي في إطار شراكة ثلاثية بين وزارة التربية الوطنية والشباب واللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر المغربي.وذلك بعد اختيار المغرب كموقع للريادة بجانب جنوب افريقيا وتايلاند من أجل تجريب المسوغات الأولية.

وقد تم العمل في هذا الإطار بصفة مفتوحة وغير رسمية منذ سنة 2000 حتى حلول 10 ديسمبر/كانون الأول 2004، حيث تم توقيع اتفاقية شراكة رسمية تم بموجبها تحديد أهداف الشراكة ومجالات التعاون ومسؤوليات الأطراف المعنية.

وتجدر الإشارة، إلى أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في إطار التزام الدول الموقعة على اتفاقيات جنيف بنشر القانون الدولي الإنساني، تدعم برامج عمل مع قطاعات حكومية أخرى منها البرلمان، وزارة الخارجية، وزارة العدل، وزارة حقوق الإنسان، وكذلك القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي.

ماهية البرنامج

لنستكشف القانون الدولي الإنساني هو عبارة عن عدد من الأنشطة الاستكشافية المستنبطة من المعطيات القانونية والتاريخية والحربية والاجتماعية والتقنية ذات الصلة بمفهوم وتطبيق القانون الدولي الإنساني.

وقد تمحورت هذه الأنشطة حول سبع وحدات نمطية، خمس منها أساسية:

- وحدة تمهيدية حول التمثلات العامة؛
- الوحدة الأولى: المنظور الإنساني؛
- الوحدة الثانية: الحدود في النزاع المسلح؛
- الوحدة الثالثة: القانون في التطبيق؛
- الوحدة الرابعة: ضمان العدالة؛
- الوحدة الخامسة: التصدي لنتائج الحرب.
- الوحدة الختامية: أسئلة ختامية.

وتتضمن هذه الوحدات مجموعة من المعطيات والمفاهيم يتم تناولها انطلاقا من نصوص وصور وأشرطة فيديو موثقة ومستوحاة من حوادث عرفتها جهات مختلفة من العالم.

ويتم تدريب التلاميذ عليها عبر طرق دينامية حديثة تنبني على الأسلوب التشاركي التفاعلي وذلك انطلاقا من عدد من تقنيات التنشيط المقدمة في دليل المدرس.

أهداف البرنامج

يهدف البرنامج إلى المساهمة في نشر القانون الدولي الإنساني عن طريق المدرسة باعتبارها قناة تمكن من التواصل مع فئات عريضة من المجتمع الدولي. كما أنها تتوفر على المستلزمات والموارد البشرية اللازمة للقيام بهذه العملية. وباعتبارها فضاء يصقل تصورات التلاميذ في سن مبكرة. ولدورها في المساهمة في تنشئة اليافعين على ثقافة السلم واحتواء تصاعد العنف والدمار والمعاناة التي تنتج عن النزاعات المسلحة. ودورها في المساهمة في تكوين مواطن العالم عبر أدوات مشتركة وموحدة.

تجربة المغرب

كان للمغرب الشرف باختياره موقعا للريادة من أجل تجريب المسوغات الأولية وذلك بهدف معرفة مدى قابلية مجزوءات "لنستكشف القانون الإنساني" للتطبيق وقياس ردود أفعال المتعلمين؛ ومعرفة مدى نجاعة العدة البيداغوجية الموظفة في التجريب؛ وخلق وضعيات لاستكشاف المتعلم للقانون الدولي الإنساني وتهييئه لقبول الآخر ونبذ العنف والاقتناع بأهمية الحوار واحترام الكرامة الإنسانية؛ ومعرفة مدى ردود أفعال المدرسين حول التعامل بطرق غير اعتيادية؛ ودعم البرنامج الوطني للتربية على حقوق الإنسان وإثراء المقاربات التربوية المعتمدة فيه.

وقد اختير لهذا العمل موقعان تجريبيان هما:

محمد بن معيزة*

نيابة خريبكة في وسط البلاد، وهي عبارة عن مدينة منجمية؛ ونيابة الحسيمة، وهي مدينة جبلية على البحر الأبيض المتوسط. ولهذين الموقعين خاصية مشتركة تتمثل في كونهما يعرفان حركة مهمة للهجرة نحو أوروبا.

أما بالنسبة للمستوى الدراسي فقد وقع الاختيار على الصف الثاني اعدادي (13–14سنة) والصف الثاني الثانوي (16–17سنة) حيث تشكل قسم لكل مستوى في الموقعين.

وامتدت التجربة ما بين 2 و12 أكتوبر 2000 تم خلالها إنجاز حوالي 12 ساعة من الأنشطة بالنسبة لكل مجموعة. وقد تمحورت هذه الأنشطة حول ثلاثة مجزوءات هي: المنظور الإنساني، والحماية من خلال القانون الدولي الإنساني، وشروط ومعوقات العمل الإنساني. وتم اعتماد المقاربات والتقنيات التعليمية التالية:

- تداعي الأفكار ولعب أدوار ومناقشة أشرطة وتحليل الصور والشهادات؛
- التطرق لمفهومي الاختيارات الصعبة والورطة.

التقويم

وقد تم تقويم التجربة بصفة يومية وشمولية من لدن واضعي البرنامج ومفتشين من الوزارة. وبعد صدور التقرير التقويمي العام تم تنظيم يوم دراسي حول التجربة: أبعادها، صعوبتها، مكامن القوة والملاءمة، والامتدادات الممكنة وانعكاسات إدماجها في الأنشطة المدرسية.

خلاصات واستنتاجات

مكن التقويم من إثبات النتائج التالية:

- تعرف التلاميذ على القانون الدولي الإنساني وضرورة احترامه للحفاظ على كرامة الإنسان.
- تعلم بعض مميزات العمل الإنساني والتعرف على المنظمات المضطلعة به.
- تغيير نظرة التلاميذ حول الأعداء في الحرب.
- تجاوب التلاميذ مع مختلف الأنشطة وطرحهم لأسئلة محرجة ومثيرة خاصة تلك المتعلقة بخرق القانون الدولي الإنساني.
- استعداد التلميذ المغربي وقابليته للتعامل مع مفاهيم إنسانية عالمية والمساهمة في إغنائها وبلورتها في سلوكيات ومواقف.
- تثمين القدرات والخبرات والكفايات التربوية والمعرفية التي تتمتع بها الأطر التربوية المغربية (المدرسون، المفتشون) وقدرتها على استثمارالمستجدات الجديدة والتكيف مع الوضعيات والمنهجيات التعليمية/ التعلمية الجديدة.

وكان من أكبر الصعوبات التي تم رصدها: إشكالية الترجمة على مستوى المصطلحات التربوية وبعض المفاهيم، وتعذر التوفر على الوثائق قبل الدورة التكوينية الأولى، وقلة الوقت المخصص للإعداد.

ولعل التعليقات التالية تشكل خير تعبير عن مدى ملاءمة أنشطة استكشاف القانون الدولي الإنساني:

"**تعلمت أن أنمي طريقة تفكيري وأن أكون زعيما لمجموعتي في بعض الوضعيات**" [تلميذ]

" **تعلمت أننا يتوجب علينا القيام بعمل إنساني كلما سمحت الظروف بذلك، والعكس يعني أننا نشارك في جريمة**" [تلميذ]

" **تعلمت أن أرى الكائن البشري (الإنسان) في كل شخص، بما في ذلك عدوي**" [تلميذ]

"**المقاربة المعتمدة في البرنامج مقاربة تدرجية** Graduelle **كل نشاط يرتبط بالنشاط السابق، مثلا ليس هناك أطفال ـ جنود دون تعريف للأطفال. فلا يمكن التطرق إلى مفهوم القانون الدولي الإنساني دون التطرق إلى المنظور الإنساني**" [مسؤول من وزارة التربية الوطنية]

"**الطريقة التي تمت بها صياغة الدرس لا تسمح باستعمال وسائل تعليمية تقليدية. ففي حالة استخدامكم لهذه الطرق التقليدية ستفشلون في مهامكم. يجب أن تتخذوا المواقف السليمة، وأن تعلموا بأننا نتعلم بشكل جماعي**" [مدرس ساهم في التجربة]

امتدادات

لقد تبين لمختلف المقومين والمتشبعين أن التجربة المذكورة مكنت من الوقوف على حقيقة قارة ومثيرة حيث إن التعامل مع أنشطة استكشاف القانون الدولي الإنساني أبرزت تغييرا واضحا في مواقف المتعلمين والأساتذة والمسؤولين على حد سواء.

فالأستاذ أعاد النظر في طريقة تعليمه، بينما التلميذ استحسن الأنشطة لأنها ردت إليه الاعتبار كفاعل في سيرورة تعلمه فلم يعد يشعر أنه مجرد متلق بل أصبح عنصرا يبدي رأيه بكل حرية في أشياء يعيشها ويراها كل يوم عبر وسائل الإعلام. ●●●

(*) منسق البرنامج بمديرية المناهج، وزارة التربية الوطنية والشباب ـ المغرب

●●● ومن هنا بدا للمسؤولين التربويين أن البرنامج يستحق العناية والتتبع لأنه يشكل قيمة مضافة أكيدة.

وفي إطار الامتدادات التي تم تحديدها لهذه التجربة، يمكن التذكير بالعمليات التالية:

• تكوين فريق مركزي عهد له بتتبع المشروع بصفة عامة؛

• تكوين أساتذة المراكز التربوية الجهوية المكلفة بإعداد أساتذة الإعدادي؛

• تكوين مجموعة من المفتشين والأساتذة بنيابات الرباط ، الجديدة، خريبكة؛

• تكوين بعض فعاليات المجتمع المدني باعتبار فاعليه عناصر تمكن من النشر السريع للقانون الدولي الإنساني عبر الجمعيات غير الحكومية؛

• إنجاز بعض الأنشطة مع التلاميذ في الرباط وخريبكة والجديدة؛

• بروز محاور حول استكشاف القانون الدولي الإنساني في بعض الكتب المدرسية الجديدة (2003–2004)؛

• تحمل المغرب مسؤولية تنظيم وتأطير الملتقى العربي الإقليمي الأول لفائدة المكونين العرب في مجال نشر القانون الدولي الإنساني (أكتوبر 2002) وكذا تتبع الملتقى الثاني المنعقد بالأردن (أكتوبر 2003).

عمل السنة الحالية

أما بالنسبة لبرنامج عمل السنة الحالية (2003–2004) بعد توقيع اتفاقية الشراكة، فقد تقرر إنجاز العمليات التالية:

• تكوين مؤلفي الكتب المدرسية؛

• مراجعة الترجمة العربية من ناحية المصطلحات التربوية؛

• وضع صيغة مبسطة (بأقل تكلفة) للمسوغات تمكن من توفير الوثائق الضرورية لدى المدرسين؛

• توسيع التكوين تدريجيا إلى جميع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين؛

• تعميق التفكير في استراتيجية الإدماج (منطق النشاط الخاص أو المواد الحاملة).

ملاحظات نهائية

إن الانخراط الصريح والفعال للمغرب في مشروع استكشاف القانون الدولي الإنساني ترتب عنه:

• إشاعة الخطاب حول التجربة المغربية وطنيا، إقليميا ودوليا؛

• توفر المغرب على ثلة من المؤطرين ذوي خبرة متميزة ومشهود بها دوليا؛

• خلق الحاجة للتعرف على البرنامج لدى الفاعلين التربويين؛

ـ التجاوب الجدي الإيجابي لكل الفئات التي استفادت من تكوين في الموضوع.

وفي هذا الصدد يجب التذكير بالجوانب المميزة التالية:

• ملاءمة الموضوع على مستويات عدة: التربوية والتعليمية والسوسيو ـ ثقافية؛

• القيمة المضافة الأكيدة التي يوفرها البرنامج على مستوى الإلمام بموضوع جديد ذي حساسية حادة وحينية.

• أهمية التعليمات المستعرضة من الناحية المنهجية والكفايات التي يمكن للتلميذ توظيفها في أنشطته الصفية المعتادة؛

• ضرورة الاعتماد على تكوين (تدريب) رصين خصوصا على مستوى المناولة التربوية ويعتبر هذا شرطا أساسيا؛

• ضرورة التغلب على الجانب الوثائقي حيث إن الصيغة الحالية للمسوغات (الوحدات النمطية)، تشكل عائقا يحول دون إمكانية الفاعلين والتلاميذ من التوفر على الوثائق اللازمة.

على ضوء المعطيات السابقة، فإن وزارة التربية الوطنية والشباب، بتوقيعها الشراكة المذكورة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تكون قد أكدت بصفة نهائية انخراطها المؤسساتي والفعلي لقطاع التربية والتكوين في نشر القانون الدولي الإنساني بالفضاء المدرسي. وذلك انطلاقا من قناعة أطره بجدوى البرنامج. ولعل قرار السيد الوزير بتوزيع وثيقة حول الموضوع خلال اجتماع وزراء التربية والتعليم المنعقد باليونسكو خلال أكتوبر 2004 ليعد خير دليل على أهمية وأبعاد هذا الانخراط.

هذا، وإن التوفيق الذي صاحب العمليات السابقة لايجب أن يجعلنا نغفل أن الطريق لازال طويلا وصعبا مما يستوجب تضافر الجهود والنفس الطويل خصوصا فيما يتعلق بإشكالية الإدماج وأوجه التكامل مع المكونات الأخرى لما يسمى بالتربية المستدامة المرتبطة بالتربية على القيم والمواطنة.

وفي الأخير، لابد من الإشارة إلى أنه في إطار الحملة التضامنية التربوية مع إقليم الحسيمة إثر فاجعة الزلزال، فلقد كان من أبرز الأنشطة التي قامت بها الوزارة تلك المتعلقة بالتربية على العمل الإنساني والتضامني الذي شكلت الوحدة النمطية الخامسة أهم محاوره وهو جانب آخر من الملاءمة لمشروع استكشاف القانون الدولي الإنساني ■

فصل دراسي في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال اختبار معلومات التلميذات حول القانون الدولي الإنساني

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

لا يكفي المرء أن يؤمن بموضوع ثم يجلس ليحتسي قهوته، أو أن يطلع على ما يحدث حول العالم ويهز رأسه في حسرة وضيق. فهذا لا يجدي نفعا. هناك طرق عدة للتفاعل. ونشر القانون الدولي الإنساني وبرنامج استكشاف القانون الدولي الإنساني إحدى هذه الطرق

شهادة مدرِّبة

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

تاليا عراوي*

منذ حوالي خمس سنوات، كان القائمون على برنامج استكشاف القانون الدولي الإنساني باللجنة الدولية للصليب الأحمر يبحثون عن شخص ناشط مهتم بحقوق الإنسان وما تسفر عنه النزاعات. من ثم جاؤوا لزيارتي في مكتبي وأعطوني نسخة من الطبعة الإرشادية للبرنامج كي أطلع عليها وأوافيهم بوجهة نظري فيها. وقد قمت بإدراج استكشاف القانون الدولي الإنساني في واحد من برامجي التدريبية عنوانه "فكر وقضايا"، وسعيت لتحسس ردود فعل الشباب حول محتوياته؛ ثم أرسلت لبعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في لبنان تقريرا مسهبا حول الموضوع، دعيت بعده لحضور دورة تدريبية مكثفة لمدة أسبوع بمقر اللجنة الدولية بجنيف سويسرا، خولتني الحصول على شهادة للعمل بالتدريب في هذا البرنامج من قبل اللجنة.

وإدماج القانون الدولي الإنساني في تعليم الشباب والناشئة، يعد في نظري أمرا ذا أهمية قصوى. فنحن نعيش في عصر دمغته الحروب والأعمال اللاإنسانية. وشباب كل بلد في العالم معرضون للتأثر بهذه الأوضاع سواء على نحو شخصي أم عبر مشاهدتهم لوسائل الإعلام. ومن المهم بالنسبة لهم أن يفهموا أنه حتى الحروب لها قوانين قادرة على التحكم فيها، وأن يعلموا أن الأفعال اللاإنسانية وأعمال العنف أمور غير مسموح بها، ولا يجب أن يكون مسموحا بها. ويعد القانون الدولي الإنساني أمرا أكثر حساسية في منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي، لكونها منطقة تعج بأعمال العدوان في أشكالها المختلفة، فهناك عسف من القوى العظمى، كما لم يدع النزاع العربي الإسرائيلي أحدا على غير دراية بالسياسة أو المواقف السياسية. وبالتأكيد كما هو متوقع، فإن استكشاف القانون الدولي الإنساني، وكذا القانون الدولي الإنساني نفسه، غالبا ما يواجهان بمقاومة وتهكم في البداية. لكن من المهم معرفة أن هذا التهكم وتلك المقاومة لا يخلوان من اهتمام بل هما دليل على وجود حالات نفسية شاهدت الكثير، أو عانت الكثير، فلم يعد بوسعها أن تستوعب سريعا أن قوانين النزاعات المسلحة محل احترام من جانب الأمم. وفي النهاية فالنتيجة هي أن نقد القانون الدولي الإنساني في صفوف الشباب بالشرق الأوسط يتضمن كذلك دفاعا شديدا عنه. فليس أمرا مقلقا أن نجد بعض المقاومة، بل في الواقع، يمكنني أن أضيف أن التسليم السريع بالقانون الدولي الإنساني من قبل الناس ربما يكون دلالة على موافقة عامة سهلة قد تتبدد بسرعة، ولحسن الحظ ليست هذه حالة الناس في الشرق الأوسط.

واستكشاف القانون الدولي الإنساني برنامج شديد الأهمية والتحدي. وذلك بفعل هامش المرونة المعطى لمن يقومون بتدريسه. فعناوينه وفصوله تشكل جوهره، وبوسع المدربين أو الموجهين ذوي الخبرة به أن يطرحوا مقالاتهم أو مختاراتهم الخاصة للمناقشة في حلقاتهم الدراسية. كما أن بإمكانهم أن يطلبوا من طلابهم أن يأتوا إلى الدرس بمقتطفاتهم الخاصة من الصحف والمجلات. فهل هذا البرنامج بحاجة إلى تطوير؟ نعم، أعتقد أن كل شيء يحتاج إلى تنمية وتحديث مستمرين. فنحن نعيش في مرحلة ديناميكية للغاية تتغير فيها الحقائق والقيم على نحو مستمر. إنه نوع من الإعصار. ومن الصحي، بل هو في صميم روح استكشاف القانون الدولي الإنساني أن نجاري ما يحدث. وهناك نقطة أخرى هامة هي أن تدريس استكشاف القانون الدولي الإنساني لابد في أغلب الأحوال أن تتم مواءمته تبعا لنوعية المتلقين. فالجمهور يفرض الموضوعات المطلوب التشديد عليها، ونوع الأسئلة التي يجب طرحها، ونوع الأفكار التي تومض في الرؤوس.

ولأنني لم أقم بالعمل في كل بلدان الإقليم فليس من السهل علي الخروج برأي عام. ولكني أعرف أن هذا البرنامج في بلدان مثل مصر وسوريا وإيران والجزائر وتونس ولبنان لا يتعارض مع أي من القوانين والممارسات المعمول بها. بل إن بوسعه أن يقدم تناولا جديدا للأشياء كما أن منهجه التدريسي يمكن أن يكون جديدا (على سبيل المثال في مصر وإيران، حيث يتبع الدارسون طريقة واحدة هي المحاضرات والتلقين). أما في لبنان، فهو متوائم للغاية مع المنهج اللبناني الجديد المنقح الذي يشدد على أهمية الحوار والأخذ والعطاء بين المعلمين والطلاب. إن مناهج التعليم المتبعة التي غالبا ما تستعين بوسائل الاتصال المختلفة، ومجموعات العمل، شديدة الأهمية في هذا البرنامج. لذا فإن الشيء الوحيد الذي كان جديدا بالكامل على آذان الدارسين اللبنانيين هو محتوى برنامج استكشاف القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الإنساني. وليست هناك حاجة لتذكير قرائنا بتاريخ لبنان والأعطاب النفسية التي خلفتها الحرب. كما أن الحروب في فلسطين والعراق ليست مجرد حكايات نتابعها على التلفزيون. وبالنسبة للشباب اللبناني فهم غالبا ما يكونون منغمسين في السياسة أكثر مما نتصور. واطلاعهم على قوانين النزاعات المسلحة والحديث معهم حول الصواب والخطأ في الحروب، وحتى حول ما تعنيه "الحرب العادلة" أمر هام، بل شديد الأهمية. ويتضمن ملف استكشاف القانون الدولي الإنساني قصصا صادمة وموجعة ولكنها هامة للإحساس بما تجلبه الحرب والتحدث عنه. إننا نعيش في أيام لا يوجد فيها بلد منغلق على نفسه، خاصة مع انتشار وسائل الإعلام والإنترنت. وهو أمر مختلف بطبيعة الحال أن يشاهد هؤلاء الصغار الأشياء لا أن يقرأوا عنها ثم ●●●

(*) مستشارة للجنة الدولية للصليب الأحمر بمشروع استكشاف القانون الدولي الإنساني

يطوون الصحيفة. وقد كان لدي عدد من الدارسين أصبحوا معنيين بالقانون الدولي الإنساني ويقومون حاليا بإبداع الألعاب التي تشرح مضامينه، مثل ألعاب الورق، والقواعد الأرضية، واللوحات والرسوم. وهي ألعاب تعادل في تمكنها وذكائها الألعاب الأخرى مثل بنك الثروة، ولعبة التعقب. وكل ما يريدونه هو نشر هذه الألعاب بشكل واسع وإرسالها إلى البلدان الفقيرة لتوزع مجانا على الأطفال غير القادرين، وبالتالي يكون بوسعهم الحصول على التسلية ودراسة القانون الدولي الإنساني. وقد أرسلوا الألعاب التي اخترعوها إلى اللجنة الدولية في جنيف لهذا الغرض.

وهناك بالطبع بعض الناس، سواء من الدارسين أو أعضاء المنظمات غير الحكومية، ممن يسألون أسئلة لا أستطيع الإجابة عليها على الفور، لذا أعدهم بالنظر فيها وإعطائهم الإجابة فيما بعد. وهو ما نطلق عليه في استكشاف القانون الدولي الإنساني "الأسئلة الصعبة". وفي هذه الحالة لا نستبعد الأسئلة، سواء للسماح بالتفكير لبعض الوقت قبل الإجابة، أو بدعوة شخص بمقدوره الإجابة عليها. والعاملون في اللجنة الدولية للصليب الأحمر يبذلون قصارى جهدهم لتقديم المساعدة. فالمدرب أو الموجه لديه هامش للحركة؛ والمهم هو عدم الانحراف عن جوهر الموضوع وهو استكشاف القانون الدولي الإنساني. ويأتي على نفس الدرجة من الأهمية أنه مهما كان توجه النقاش فلابد من الحرص على ألا يخرج عن الإطار الموضوع. ومن الضروري امتلاك المهارة لوضع الأمور في سياقها.

وقد كانت لدي الفرصة لتنظيم دورات تدريبية لجمهور من مختلف الجنسيات، في ماليزيا وفي إيران وفي بودابست بالمجر، حيث تم جمع أناس من جميع أنحاء العالم، انتهوا جميعا إلى الإيمان به. في البداية، كان من الصعب علينا ترويج الفكرة، إذا جاز لي القول، ولكن كلما آمن المرء به وبرسالته، كان بمقدوره التواصل مع عواطف الآخرين وأن يلقى القبول. ولم أجدني مضطرة أبدا لأن أحيد عن طريقي لإقناع الناس ببرنامج استكشاف القانون الدولي الإنساني أو بالقانون الدولي الإنساني. وأعتقد أن الرسالة تعيش فيهم بالفعل. فالدارسون، والمنظمات غير الحكومية، والجيش وغيرهم على دراية به. وأعتقد أنه يكون من الأفضل لو أن كل بلد حافظ عليه، ولا أعتقد أن علينا أن نقف ضد طرح موضوعات مثل "جرائم الحرب"، ومعسكرات غوانتانامو غير العادلة أو أن نخلط بين الإرهابيين والمناضلين من أجل الحرية.

فالقانون الدولي الإنساني وضع من أجل البشر عامة، بغير اعتبار للعنصر أو النوع أو الجنسية. إنه من أجلنا وما يمليه ضميرنا. وهو محفور في القانون الأخلاقي الذي أومن بأن كل إنسان أو إنسانة يحمله في داخله، وما أعتقده هو أننا علينا فقط أن نساعده في اكتشافه.

إنني أتصور أن الأمور يمكن أن تسير على نحو أفضل لو أن المرء قرر أن تكون أفضل. ومع ذلك، فمن المحزن والمؤسف أن نرى البلاد التي وقعت على اتفاقيات جنيف وبروتوكوليها الإضافيين تتشدق بها فقط. إن رحلاتي في بلاد مختلفة للحديث حول القانون الدولي الإنساني كانت تجربة عظيمة، وقد جعلتني ألتقي بأناس من مجالات مختلفة. أناس لم أعتقد من قبل أنهم يتشاركون نفس الأفكار والإيمان بحقوق الإنسان والسلام، وقد صافحوني ببساطة، وتحدثوا معي عن إمكانيات جعل الأمور تسير على نحو أفضل. وقد أحببت أن أعرف الكثير عن ثقافتهم وحياتهم الأمر الذي جعلني أحترمهم أكثر وأكثر وأولع بثقافتهم. إن الشعور بالجماعة شيء عظيم إذا أتيح للمرء فرصة تقدير قيمته.

وأقول في النهاية أنه لا يكفي المرء أن يؤمن بموضوع ثم يجلس ليحتسي قهوته، أو أن يطلع على ما يحدث حول العالم ويهز رأسه في حسرة وضيق. فهذا لا يجدي نفعا. وعلى المرء أن يتفاعل. وهناك طرق عدة للتفاعل. ونشر القانون الدولي الإنساني وبرنامج استكشاف القانون الدولي الإنساني إحدى هذه الطرق ■

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

طالبات يمنيات في فصل دراسي لاستكشاف القانون الدولي الإنساني

مسار تطبيق البرنامج بالمنطقة

قطع تطبيق برنامج استكشاف القانون الدولي الإنساني بالدول العربية شوطا كبيرا يكشف عن مدى الجهود المبذولة من قبل السلطات واللجنة الدولية من أجل إدماج هذا البرنامج بالبرامج التربوية بالمنطقة. ففي اليمن صدر القرار الوزاري بتشكيل لجنة لتدريب المدربين وتجريب البرنامج بالمدارس المنتقاة في ثماني محافظات بالنصف الثاني من العام الدراسي 2002 ـ 2003، وعقدت دورتان تدريبيتان، كما تم الاتفاق على صيغة مذكرة التفاهم بين اللجنة ووزارة التربية والتعليم. أما في سورية فقد عقدت دورة لمشرفي وموجهي وزارة التربية عام 2002، كما عقدت دورة أخرى في أبريل/ نيسان 2004، أعقبتها تجربة البرنامج في 4 مدارس منتقاة لمدة أسبوع. وتم استخدام البرنامج في الحملة القومية حول "الأطفال والحرب". وفي الأردن عقدت مائدة مستديرة لعرض البرنامج على خبراء التربية واتفق على خطة عمل لتطبيق البرنامج عام 2003، كما تم عمل دليل الأنشطة الخاص بالبرنامج، وتم حصر جميع مفاهيم القانون الإنساني في مصفوفة منهجية قدمت للمجلس الأعلى للمناهج لإقرارها، وصدر قرار وزارة التربية باعتبار البرنامج من الأولويات المقترحة لتعديل البرامج الدراسية. وفي لبنان عقدت مائدة مستديرة لخبراء التربية لعرض البرنامج واتفق على خطة للتدريب في ديسمبر/ كانون الأول 2003، كما اتفق على توقيع مذكرة تفاهم بين اللجنة ووزارة التربية. وفي فلسطين تم توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة التربية، وعقدت دورتان تدريبيتان في الضفة الغربية ومثلهما في قطاع غزة، كما يتم تجربة البرنامج في 9 مدارس بالضفة و 6 مدارس بالقطاع. وفي السودان تم إدراج دراسة البرنامج في أجندة اللجنة القومية للقانون الدولي الإنساني. وفي تونس عقدت مائدة مستديرة لخبراء مركز تطوير المناهج وأقرت خطة عمل بشأن تطبيق البرنامج، كما عقدت دورة تدريبية لعدد 22 مدرسًا، وتم إعداد دليل للأنشطة وزع على المدارس المنتقاة، وفي الجزائر تم عرض البرنامج على وزارة التربية وتحدد موعد لعقد مائدة مستديرة لاجتماع الخبراء لإقرار خطة عمل، وفي موريتانيا تم عقد ثلاث دورات تدريبية، وتمت تجربة البرنامج في 3 مدارس، كما اتفق على المشروع النهائي لمذكرة التفاهم بين اللجنة ووزارة التربية. وفي جيبوتي تم توقيع مذكرة تفاهم بين اللجنة ووزارة التربية، وعقدت دورة تدريبية للجنة المشكلة لدراسة البرنامج. وفي مصر تم عرض البرنامج على اللجنة القومية للقانون الدولي الإنساني عام 2001، واعتمدت خطة عمل بين اللجنة الدولية ووزارة التربية، كما أقيمت ست دورات بالقاهرة لإعداد مدربين من مدربي وموجهي الوزارة، وتم تطبيق البرنامج في ثلاث مدارس بالقاهرة والجيزة، وبناء على ذلك قررت الوزارة التوسع في التدريب وأقيمت خمس دورات بمحافظات مختلفة، ويطبق البرنامج حاليا في 360 مدرسة تجريبية، كما تم إدماج 11 مفهوما من مفاهيم القانون الدولي الإنساني بالمناهج التعليمية، قامت بتحديدها وصياغتها اللجنة القومية.

كما تم في إطار التعاون مع جامعة الدول العربية عقد دورتين لممثلي وزارات التربية العرب حول البرنامج في الرباط 2002 وعمان 2003، على أن تعقد الدورة الثالثة بالقاهرة في 2004 حول إشكاليات إدماج مفاهيم القانون الدولي الإنساني في المناهج وأفضل الطرق لهذا التطبيق■

العراق اليوم

البصرة: بشر ودبابات ودموع

الصورة الفوتوغرافية: أ ف ب

البصرة مدينة التاريخ والعلوم والفنون

أ.د. حميد التميمي*

البصرة هي مدينة الظلال والفيافي والجداول والنخيل، وهي أيضًا مدينة النفط والعطاء، وقبل كل هذا كانت البصرة وستظل منارًا للعلم وفنارًا يضيء على شواطئ الخليج العربي، وتدل تسمية البصرة على الحجارة الرخوة المائلة إلى البياض أو على الأرض التي كأنها جبل من الجص أو الطين العلك الجيد المختلط بالحصى. فلتسميتها دلالات ذات صلة بوصف التربة والحجر.

احتلت البصرة منزلة رفيعة في التاريخ، فهي أحد الأمصار السبعة التي نالت مكانة كبيرة في التاريخ العربي الإسلامي عسكريًا واقتصاديًا لمئات السنين، وذلك إلى جانب كل من المدينة المنورة وبلاد الشام ومصر والجزيرة العربية والبحرين والكوفة، بل إن هناك من المؤرخين من قال "إن البصرة ومصر جناحا الدنيا"، فهي أول مدينة أسسها العرب خارج الجزيرة العربية. ولقد شكلت القبائل العربية الأساس الأول لسكانها، فهذه القبائل، وبخاصة عشائر تميم وبكر بن وائل كانت ترتاد هذه المنطقة قبل الإسلام. وكان في مكانها، قبل التأسيس، قصبات وقرى متعددة، كالأبلة والخريبة.

حين بدأت حركات التحرير العربي الإسلامي، بعث الخليفة عمر بن الخطاب ●●●

(*) م.عميد كلية الآداب/جامعة البصرة

البصْرَة: مدينة التاريخ والعلوم والفنون [تتمة]

●●● (رضي الله عنه) حملة عسكرية باتجاه البصرة بهدف تقليل الضغط على المقاتلين المسلمين في جبهة الكوفة، وعهد الخليفة بقيادة الحملة إلى الصحابي عتبة بن غزوان، وكان يكنى بأبي عبد الله، وهو من الصحابة الأوائل، هاجر إلى الحبشة وشهد بدرًا وشارك في معركة القادسية مع سعد بن أبي وقاص وتوفي في سنة 17 للهجرة.

حرر عتبة بن غزوان الأبلة ولكنه كقائد عسكري قدر عدم ملاءمة موقعها فلم يجعل منه مقرًا لقواته، بل اختار موقعا آخر كان متوافقا مع المتطلبات العسكرية فشيد مدينة من القصب بما فيها المسجد الجامع ودار الإمارة، فصارت بذلك أقدم مدينة أنشئت في التاريخ الإسلامي، وكان ذلك في سنة 14 للهجرة/ 635 م وقد تطور بناؤها إلى اللبن والطين في سنة 17 للهجرة / 638 م في عهد واليها أبو موسى الأشعري وقد تداول عليها الولاة بعد ذلك.

وقد احتلت البصرة مكانة كبيرة في التاريخ، فقيل إن منزلتها "تزهو بها على مدائن كسرى"، وأسهمت هذه المدينة في إغناء وتطوير الثقافة العربية، ففي المربد كان يجتمع كبار الشعراء والأدباء وكان جامعها الكبير أكبر مدرسة علمية حتى أن بعض المصادر العربية ذكرت أن أحد الخلفاء العباسيين استفسر في حدود سنة 210 للهجرة عن عدد العلماء والطلاب في البصرة، فقيل إن فيها عشرة آلاف طالب يتلقون العلم لدى ما يصل إلى (700) مدرس، وبناء على طلب منه تم أخذ نسخة من كل كتاب ألفه عالم من علماء البصرة، حينذاك، في العلوم المختلفة، وعلى مدى عشرين عامًا فكانت عدتها أكثر من مائتي ألف مجلد تم نقلها إلى بغداد في ثلاث سفن!.

في هذه المدينة أتم النحوي العربي أبو الأسود الدؤلي وضع قواعد نحو اللغة العربية ووضع الخليل بن أحمد الفراهيدي معجمه الشهير (العين) وهو أول معجم في اللغة العربية وألف ابن دريد كتابه (الجمهرة) ومقصورته وألف المبرد كتاب (الكامل) والحريري مقامته الشهيرة وكان الحسن بن الهيثم أستاذًا في علمي الرياضيات والبصريات وفي الفلسفة كان للمعتزلة وإخوان الصفا وخلان الوفا والمناقشات العلمية للحسن البصري، وواصل بن عطاء والنظام وأبو الحسن الأشعري وكثيرون غيرهم أدوارا مهمة في تطور الثقافة العربية.

صمود وعناد مبكران

بدأ صمود البصرة منذ مدة مبكرة من تاريخها المديد، إذ كانت لأبنائها اليد العليا في المشاركة بحروب التحرير العربية الإسلامية في بلاد فارس حاملة لواء الإسلام ورسالته بقيادة ولاتها عتبة بن غزوان وأبو موسى الأشعري وعبد الله بن عامر بن كريز وزياد بن أبيه وكان للمهلب ابن أبي صفرة قائد أهل البصرة، دور كبير في العمليات العسكرية في فارس وفضلاً عن هذا شارك قرابة ألف وخمسمائة من أبناء البصرة في معركة القادسية كما أنهم صمدوا في وجه حركة الزنج في العصر العباسي وأسهموا في العمليات العسكرية ضدها وكذلك صمدوا بوجه هجمات القرامطة الذين حاولوا السيطرة على المدينة، ولكنهم لم يتمكنوا من البقاء فيها أكثر من سبعة عشر يومًا إثر معركة طاحنة دارت في سنة 311 للهجرة / 923 م.

واستطاع البصريون في الربع الأول من القرن الرابع للهجرة تحجيم الهجوم البويهي لمدة قدرت بما يقرب من عشر سنين.

ومع مرور الزمن زادت أهمية البصرة في الجوانب السياسة والاقتصادية والعسكرية كافة، وقد ظلت قلعة عربية دائمة تقف بوجه الغزاة وتصد الطامعين وتحول دون مآربهم وأطماعهم، حتى في الفترات المظلمة من تاريخ الأمة حين سيطر على أقطارها الأغراب. فبعد انهيار الدولة العربية في العصر العباسي، سنة 656 للهجرة / 1258 م مد الإلخانيون نفوذهم باتجاه البصرة ولكنهم لم يستطيعوا أن يقيموا إدارة حقيقية فيها، إذ ظلت تعيش حالة من الاضطراب بسبب الثورات المستمرة ضد السلطة الأجنبية ولعل من أبرز ما يذكر بهذا الصدد هو أنه في أواخر عهد الإلخان المغولي أولجايتوا "محمد خدا بنده" سيطر على البصرة محمد بن عيسى في شهر ذي الحجة سنة 716 للهجرة /1316 م، ويبدو أنه نظرًا لصعوبة إدارتها بسبب قوة القبائل العربية بها فقد عهد بها الإلخان المغولي الأخير "أبو سعيد" في أوائل سنة 718 للهجرة/1318 م إلى فضل بن عيسى، الذي كان أميرا قبليًا في بادية الشام.

هكذا يظهر أنه كان للقبائل العربية دور مهم في عرقلة الهيمنة المباشرة للدولة الإلخانية المغولية المستعمرة وبقيت تهاجم الإدارة الأجنبية فيها حتى مطلع العهد الجلائري كما حصل في سنة 755 للهجرة /1354 م فرغم أن الشيخ "حسن الجلائري" عزز الحامية العسكرية فيها بقوات إضافية إلا أنه من الناحية الفعلية ظل يحكمها شيوخ القبائل العربية واشتهر منهم "عفان عرب" في عهد السلطان "أويس بن حسن الجلائري" 757 للهجرة/ 1356م ـ 776 للهجرة/1374م، وإذا استثنينا الفترة التي حكم فيها "أحمد الجلائري" باسم أخيه "حسين بن أويس" 1374 م ـ 1382 م نجد أن سلطة الجلائريين كانت اسمية لا أكثر إذ لم يقبلها السكان، وتذكر المصادر التاريخية أنه كان يحكمها في عهد السلطان "أحمد بن أويس" 1383 م ـ 1410م عربي يدعى "صالح بن حولان" ويذكر أحيانًا بابن حيلان، وكان هذا يعترف بالسلطة الاسمية فقط للسلطان أحمد ولكنه وقف مقاومًا لقوات "تيمورلنك" عند مجيئها إلى البصرة إثر احتلال بغداد. وباستثناء فترة قصيرة حكمها فيها أحد أمراء تيمور، سنة 796 للهجرة /1394م، تشير المصادر التاريخية إلى أن القبائل العربية انفردت بحكمها بصورة مستقلة منذ بداية القرن التاسع للهجرة ـ الخامس عشر للميلاد، وعرف من أسماء حكامها "ناصر ومحمود قبان"، وقد واجها جيوش السلطان أحمد في1401م وهزماها، ثم حكمها الشيخ "مانع أمير المنتفق" حتى سنة 1417 م حين دخل في حروب طويلة مع الملكة "دوندي" الجلائرية وخسرها، ولم تلبث الأوضاع أن اضطربت بعد وفاتها في سنة 1419 م، إذ لم يستقر الأمر لابنها "أويس بن شاه ولد" الذي دخل في حرب مع أهل البصرة ثم ترك أمرها لحاكمها. وحين حاول "إبراهيم بن شاه رخ" وهو أحد أحفاد تيمورلنك غزوها في شعبان عام 838 للهجرة/1434 م اصطدم بأهاليها في ليلة عيد الفطر في معركة قوية انهزم فيها الجيش الغازي وقتل جماعة منه ومات إبراهيم نفسه بعد عام من ذلك، فعم الفرح أهل البصرة لتخلصهم من تهديده. وقد استمر ضعف سيطرة كل الدول الأجنبية التي غزت القطر وهيمنت عليه في الفترة المظلمة في البصرة حتى كان مجيء العثمانيين، أي أن أهل المدينة وعشائرها كانوا يحكمونها من الناحية الفعلية.

وعي حضاري خاص

إن المقاومة وعي حضاري ومن هنا نلاحظ أن أهل البصرة كانوا يقاومون كل غازٍ انطلاقًا من وعيهم لمخاطر الغزاة ورفضهم لهيمنتهم، ومن ذلك أنه حينما حاول الصفويون في مطلع القرن السادس عشر السيطرة على البصرة باءت محاولاتهم بالفشل بسبب المقاومة التي

أبداها السكان، وحينما احتلت الدولة العثمانية العراق في سنة 1535 م نجد أنها لم تستطع في الوقت نفسه أن تمد سيطرتها الحقيقية إلى البصرة التي كان يحكمها الشيخ "مغامس بن مانع بن شبيب" شيخ المنتفق كما كان يحكم البادية الجنوبية أيضًا ورغم أن الشيخ الأخير أرسل ابنه راشد إلى بغداد لتحية السلطان "سليمان القانوني" (1520–1566م) وتسليمه ما قيل أنه مفاتيح المدينة نجد أن البصرة بقيت فعلاً خارج هيمنتهم، وقد عين مغامس ابنه واليًا على البصرة في سنة 1542م ولم يرض العثمانيون عن ذلك ولتقديرهم أهمية ميناء البصرة فقد استغلوا موقف التأييد الذي وقفه الشيخ مغامس إلى جانب إحدى الثورات القبائلية واعتبروا ذلك تمردًا أرسلوا في أثره "إياس باشا" والي بغداد على رأس حملة عسكرية إلى البصرة في سنة 1546م. ولم تتم السيطرة على المدينة إلا بعد قتال ضار وكان ذلك في 26 كانون الأول من العام المذكور ومع أن العثمانيين دخلوا المدينة بجيشهم إلا أنهم لم يحققوا السيطرة الكاملة على البصرة بسبب القبائل العربية المتحدية لسلطتهم.

كان مركز القبائل العربية في هذه المدة في المدينة وقد صمدوا في مواجهة العثمانيين الذين حاصروها في سنة 1549 م ودخلوها محتلين ولكن العشائر سرعان ما ثارت مرة أخرى عليهم وفشل الأسطول العثماني في سنة 1554 م في جهوده لاحتلال حصون العشائر، فاستنجد الوالي بالعاصمة "اسطنبول" التي أبلغت بقوة الثورة فحشدت قوة عسكرية لمواجهتها ومع ذلك فشلت في إخمادها ثم فشلوا مرة أخرى في سنة 1566م في إخماد الثورة وزادت هجمات العشائر في السنة التي أعقبتها ودفع هذا الأمر والي البصرة "درويش باشا" إلى طلب قوة عسكرية من السلطان "سليم الثاني" 1566–1574م الذي أرسل قوة عسكرية كبيرة عن طريق البر والنهر قادها والي بغداد حينذاك "اسكندر باشا الشركسي" إلا أن الثوار واجهوا القوة العسكرية بعنف وتسببوا في خسائر كبيرة لها ولم يستطع العثمانيون السيطرة على الموقف رغم كل أساليب التخريب والأضرار التي استخدموها، وهي سلاح المحتلين عادة، بل إن القبائل نجحت في محاصرة البصرة بهدف طرد القوة العثمانية منها.

وال يبيع ولايته

وهكذا ظل العثمانيون يعانون من استمرار الثورة في البصرة لذا وجدنا أحد الولاة وهو "درويش علي باشا" يبيع في سنة 1596 م ولايته "لأفراسياب الديري"، كاتب الجند المحلي في البصرة، وكان أخواله من الدير، مقابل ثمانية أكياس من العملة فكان أن حكمت أسرته البصرة خلال المدة 1596–1668م.

وقد عاشت البصرة خلال هذه المدة مرحلة رخاء تجاري أدت إلى إضعاف تجارة الموانئ الإيرانية، الأمر الذي دفع الشاه "عباس الصفوي" إلى القيام بعدة محاولات لغرض احتلالها خلال الربع الأول من القرن السابع عشر متعاونًا في ذلك مع القوى الأجنبية ذات المصالح الاستعمارية في الخليج العربي وقد فشلت هذه المحاولات. فقد جرد الشاه حملة على البصرة في السنة الأولى من عهد "علي باشا" (1624–1647)م ولكنها ردت على أعقابها وعاود الإيرانيون الكرة مرة أخرى بقيادة حاكم شيراز "إمام قولي خان" وبجيش تعداده ثلاثون ألف جندي في سنة 1625م وأخيرًا كانت حملة إيرانية أخرى، في سنة 1628 م، ولكنها فشلت أيضًا. ومع انتهاء حكم آل افراسياب توالى على البصرة عدد من الولاة خلال المدة 1668–1694م ولم يوفق أي منهم في تثبيت دعائم الحكم العثماني أو نشر الاستقرار. وقد حكمها "مانع شيخ المنتفق" لمدة ثلاث سنوات 1694–1697 م.

قرن من الصمود

في القرن الثامن عشر كان أبرز ما مر بالبصرة محاولات "نادر شاه"، الذي أصبح حاكمًا لإيران بين (1732–1747)– للاستيلاء على أقطار الخليج العربي من خلال إنشاء أسطول بحري ومن خلال تهديد ممتلي شركتي الهند الشرقية الإنكليزية والهولندية، وما أن اطمأن إلى قوة أسطوله إلا وكان أول نشاط له مهاجمة البصرة في أبريل/ نيسان 1735 م معبرًا عن نواياه التوسعية ومحاولاً إعادة التوازن إلى قواته التي فشلت أمام أسوار بغداد قبل ثلاثة أشهر من ذلك التاريخ.

كان الوضع الدفاعي الرسمي ضعيفا، وقد شجع هذا نادر شاه، إذ لم يكن لولاة بغداد سوى سفن صغيرة قليلة التسليح كما أن كوادرها كانت ضعيفة الخبرة لا تجرؤ على الخروج إلى عرض البحر، وبسبب ذلك دخلت قوات قائده "لطيف خان" شط العرب بأسطول يتألف من ثلاث سفن كبيرة وخمسين أخرى متوسطة الحجم وعدد من السفن الصغيرة وهيأ نادر شاه جيشًا بريًا ضم ثمانية آلاف شخص.

واجهت البصرة هذا الحشد بصلابة وطلب متسلمها مساعدة من المقيم الإنكليزي فيها غير أن الأخير رفض ذلك فقام بالاستيلاء على سفينتين للشركة الإنكليزية عنوة ووضع عليها بالإضافة لطاقمها عددا من الجنود فصار في كل منها (200) جندي وقد هب أهل البصرة جميعهم لصد العدوان وشكلوا سدًا منيعًا بسفنهم عند مقدمة الشط وقد استمرت المقاومة لمدة ثلاثة أيام، أبدى خلالها البصريون شجاعة فائقة فتمكنوا من إغراق عدد من السفن الإيرانية وانسحب الباقون وعلى رأسهم قائدهم لطيف خان نفسه إلى إيران فعزله نادر شاه.

كرر نادر شاه محاولته مرة أخرى ضمن هجوم واسع على العراق، في سنة 1743م خصص فيه 12 ألف جندي لمحاصرة البصرة ومع ذلك لم تستسلم المدينة بل إن متسلمها أرسل خطابًا إلى القائد الإيراني بعد اتفاقه مع وجهاء المدينة جاء فيه أن أهل البصرة مستعدون لمواجهة الغزاة ولا يخيفهم شيء ●●●

البصْرَة: مدينة التاريخ والعلوم والفنون [تتمة]

••• وأن النصر حليفهم بإذن الله ولكن الإيرانيين استمروا في تهديد المدينة ومع ذلك استمرت المقاومة وعبر الإيرانيون شط العرب وشددوا الحصار على البصرة وأحدثوا تدميرًا بقرى السبيليات والزبير ولكنهم لم يستطيعوا اقتحام المدينة وانسحبوا عنها في 27/11/1743 م.
وكان للإيرانيين موقف آخر في عهد حاكم شيراز "كريم خان" إذ أنه استغل أوضاع العراق الصحية بعد انتشار الطاعون في سنة 1773م والصراع السياسي للولاة المماليك وبدأ بالإعداد لاقتحام المدينة ونظرًا لتسرب الشائعات بقرب الهجوم قام متسلم البصرة "سليمان أغا" بتحصينها وتجميع المقاتلين النظاميين وكانوا (15) ألفا، ورجال القبائل العربية المحيطة للبصرة وأصلح المدافع المنصوبة على السور وتولى أبناء المدينة تطوعًا إصلاح السور واتفقوا على الصمود جميعهم حتى يأتي لهم إسناد من بغداد.
وفي مطلع 1775م تحركت قوات "صادق شاه" شقيق كريم خان إلى البصرة وفي أواخر 3/16 وصلوا مصب "السويب" بقوة تصل إلى ثلاثين ألف مقاتل وثلاثين سفينة وقد تحركت العشائر إلى المدينة للمشاركة في الدفاع عنها. ورغم تسلل بعض السفن الإيرانية إلى شط العرب نصب البصريون حاجزا من الزوارق المربوطة ببعضها بالحبال والسلاسل في صدر نهر العشار وأنجز ذلك في يومين وفي 16/4/1775 أقام الإيرانيون معسكرهم على بعد ثلاثة أميال شمال البصرة ثم حاولوا بعد عدة أيام استغلال الظلام لتسلق الجدار الشمالي لسور البصرة لكن شجاعة البصريين أفشلت المحاولة.

عام من الحصار

لم يتخلف أحد من البصريين عن الدفاع عن بصرتهم بل شكلوا جميعهم وحدة متراصة وقد زاد الإيرانيون من إمداداتهم العسكرية الأمر الذي أفزع البريطانيين، الذين بموجب اتفاق سابق كان يجب عليهم أن يشاركوا في الدفاع عن البصرة، ولكنهم خرجوا بسفنهم إلى الخليج العربي وسحبوا معهم السفن البصرية بحجة حمايتها وقد غير هذا من الموقف العسكري لصالح الإيرانيين، إذ ساعد في فرض الحصار على البصرة الذي استمر لمدة تزيد على عام، رفض البصريون خلالها كل عروض الاستسلام ولكن طول الحصار ونفاد المؤن داخل المدينة اضطر متسلمها سليمان أغا إلى إرسال وفد إلى المعسكر الإيراني للتفاوض في إنهاء الحصار وما إن دخلها الإيرانيون إلا وبدأت هجمات متفرقة عليهم أدت إلى خسائر كثيرة. ودخلوا في معركة مع المنتفق في الفضيلية في سنة 1777 م، وكانت المعركة الثانية في سنة 1778 م في أبي حلانه ونتيجة للمقاومة البصرية ولحدوث اضطراب سياسي في إيران انسحب الإيرانيون في مارس/ آذار 1779م.

لقد امتد الحكم العثماني للبصرة عبر السنوات الطوال وحتى الحرب العالمية الأولى التي كانت مرحلة جديدة في حياة البصرة حين احتلها البريطانيون في 22/11/1914 فكان ذلك إيذانًا بتطورات جديدة إذ حرص المحتلون على أن يجعلوا منها قاعدة لخطوات الاحتلال اللاحقة، وكان موقف السكان معاديا للمحتلين لذلك لجأت السلطة المحتلة منذ الأيام الأولى إلى مختلف الأساليب الصارمة، وقد عبر السكان عن عدم رضاهم بالاحتلال بأساليب متعددة ظهرت منذ الأيام الأولى وحتى بعد السيطرة البريطانية الكاملة على المدينة ككسر جدار "ثكنة العشار" ومهاجمة الضباط والمدنيين البريطانيين بطرق بارعة لم يكن الجيش العثماني نفسه قد مارسها وتبلورت مشاعر الجمهور المعادية بجلاء أكثر قبل "معركة الشعيبة" وأثناءها وبعدها في أبريل/ نيسان 1915 وحين قامت ثورة العشرين كان هناك هياج وطني في البصرة ضد السلطة المحتلة التي سارعت إلى كبته.

وعند قيام حركة مايس (مايو) 1941 عمد البريطانيون إلى احتلال البصرة مرة أخرى إذ بدأوا بإنزال قواتهم فيها وقد لجأ الوصي "عبد الإله" إلى البصرة يرافقه "جميل المدفعي" و"علي جودة الأيوبي" وكان متصرف البصرة حينذاك "صالح جبر"، ورغم جهد هؤلاء وغيرهم من الموالين للبريطانيين نجد أن أبناء البصرة رفضوا الاحتلال وتبلور ذلك بشعور عام عدائي فقاطع عمال الميناء البواخر البريطانية وفي يوم 2 مايس (مايو) عندما سمعوا بنبأ بدء إطلاق النار في منطقة الحبانية هاجمت الجماهير مواقع اللواء العشرين الهندي وقد احتل البريطانيون منطقة المعقل والمطار ومحطة توليد الكهرباء واستخدموا الطائرات والمدفعية، وفي 7 مايس (مايو) 1941 جرى احتلال العشار وتم تطويق المتصرفية والمصارف والدوائر الرسمية و أطلقت النيران لساعتين بدون إنذار وقد استأنف إطلاق النار فاشتبك سكان ساحة "أم البروم" وبعض أفراد الشرطة العراقية وجماعة من المواطنين مع البريطانيين في معركة أسفرت عن قتل ما بين خمسين إلى مائة من الكوركا الهنود وخمسة أفراد من الشرطة وجرح ستة آخرين وإصابة رجل وامرأة من المواطنين وأدى القصف البريطاني إلى قتل عائلة بكاملها في العشار بمحلة الرباط الصغير، ومع ذلك استمرت المقاومة بصور شتى، ووزعت البيانات الوطنية في شوارع المدينة تشدد في مقاومة المحتلين وبقيت كذلك حتى نهاية أحداث الحركة.

وفي عام 1948 انتفض البصريون تأييدًا لوثبة يناير/ كانون الثاني ضد معاهدة بورت سموث مع بريطانيا ثم كان لهم موقف بارز آخر في دعم الشعب الفلسطيني وإضراب 1953 وساندوا الشعب العربي في مصر، في سنة 1956، وأيّدوا ثورة 14 تموز 1958.

سفر في المجهول

والبصرة مدينة تشتهر بآبارها النفطية الكثيرة وحركتها التجارية، فهي ميناء العراق الوحيد المطل على الخليج العربي، وقد ازدهرت فيها الحياة الاقتصادية، إذ تعددت فيها أنشطتها المختلفة، وبعد ثورة 1958 أنشئ فيها معمل لصناعة الورق ووضعت أسس معمل للحديد والصلب وبني فيها ميناء أم قصر، الذي أنجز في حدود عام 1966، واستمر الازدهار الاقتصادي في نمو وانتعشت حركة الأعمال، ولكن سرعان ما أصاب الشلل كل شيء مع بداية الحرب مع إيران، في سبتمبر/ أيلول 1980 ثم الحرب الثانية في عام1991 والحرب الثالثة في مارس/ آذار 2003 وفي كل هذه الحروب كانت البصرة ساحة قتال، وكانت أيامها طويلة ثقيلة مليئة بالخوف و الألم، فصارت البصرة معسكرًا كبيرًا، بل وكبيرًا جدًا، يعج بالعجلات العسكرية من كل الأنواع والجنود من كل الصنوف، ويمر الليل وفي أثره النهار على أصوات المدافع وأزيز الطائرات والقصف العشوائي الذي طال كل أنحاء البصرة ولم يكن أحد بمأمن منه، إنه الرعب الدائم والخوف من اليوم القادم وما قد يحمل من قنابل ودم ودمار شامل، فقد قضى الكثير من أبناء المدينة في الحرب أو السجون وكذلك بفعل الجوع والفاقة والمرض، أثناء الحصار الذي ازدادت وطأته بعد عام 1992، فقد باع الكثيرون أثاث بيوتهم ليعيلوا أسرهم وليحفظوا كرامتهم. كما أن مستلزمات الحياة الإنسانية هي الأخرى ضعفت، فماء الشرب لم يعد عذبًا ولا متوفرًا، في أكثر الأحيان؛ والكهرباء تأتي لمامًا، وتترك الناس يلهثون من الحر نهارًا، ويغرقون في الظلام ليلاً. وقد أثرت كل هذه في نفوس الناس وسلوكهم اليومي فلقد نسوا الفرح وطال سفر أحلام البهجة في المجهول. ولعل في غدٍ صباح مشرق وأمل بالسلام والمحبة يزدهر ■

الصور الفوتوغرافية
للفنان العراقي: **ن. رمزي**
من كتابه: «**العراق . الأرض والناس**»

إن أي شخصية بصرية ليست في الواقع إلا نبتة طلعت في تربة أخصبتها أيد لم تكل يوما من الأيام.
د. أحمد زكي

خزانة العرب

[→]
مكتبة عامة في العراق.
رسم ليحيى بن محمود الواسطي
من مخطوطة لكتاب «مقامات الحريري»،
العراق، 1237 م.
تتلمذ الحريري على أيدي علماء في البصرة.

وصف «الحريري» المكتبات العامة في البصرة خلال القرن الخامس الهجري بأنها كانت بمثابة منتديات للمثقفين، أما ابن النديم فقد أولى اهتماما شاملا لبحث تلك المنتديات والتعريف بدار كتب البصرة والخزائن والمكتبات التي غطت الساحة الأدبية والفكرية ومن تلك الخزائن خزانة أبي حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني، وخزانة أبي بكر محمد بن الحسن الأزدي المعروف باسم ابن دريد، وخزانة الحبشي بن معز الدولة البويهي، وخزانة أبي خليفة، وخزانة القاضي أبي فرج بن أبي البقاء، وخزانة أبي سعيد عبد الملك(الأصمعي)، وخزانة أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، ومكتبة المدرسة النظامية، ومكتبة مدرسة أبي العباس الجرجاني، ومدرسة أبي الفرج البصري، ومدرسة أبي المظفر باتكين لعلوم الطب، وغير ما ذكره المؤرخون فلم تبق من تلك الخزائن غير خزانة واحدة يعود تاريخ تأسيسها إلى القرن السادس الهجري الموافق سنة 1200 ميلادية وهي المكتبة العباسية الخاصة بأسرة (باش أعيان) والتي يعود تاريخ تأسيسها إلى الأمير "هاشم بن المستضيء بالله" ـ الخليفة العباسي الثالث والثلاثين وهو الجد الأكبر لأسرة (باش أعيان) وقد ورثها الشيخ "عبد الله ضياء الدين بن عبد الواحد الكبير" عام 1884 من جده لأمه "الشيخ أحمد نور بن محمد شريف الأنصاري الشافعي" قاضي البصرة ومفتي الشافعية.

وتقع المكتبة العباسية حاليا في محلة المشراق (سوق الذهب) وكانت تضم حتى القرن الهجري الحادي عشر أربعة آلاف مخطوط لم يتبق منها حتى الآن إلا ألفان وخمسمائة مخطوط قام المجمع العلمي العراقي عام 1960 بتكليف "الشيخ علي الخاقاني" لجرد المكتبة فاستطاع أن يؤشر (750) مخطوطة، وفي عام 1981 أصدر مركز الخدمات والأبحاث الثقافية في بيروت كراسا أشرف عليه السيد "كمال يوسف الحوت" استطاع فيه جرد (900) مخطوطة وقد شملت عملية تصنيف المخطوطات: التفسير وعلومه والمنطق والفقه والأصول والتصوف والعقائد والسير والتراجم واللغة والأخلاق والوعظ والطب والأنساب وعلومها، وتضم المكتبة العباسية حاليا ألفا وخمسمائة مخطوط في اللغة والأدب والدين والفلسفة، إضافة إلى تسعة آلاف كتاب مطبوع يعود أكثرها إلى عصر المطابع الحجرية كما تضم المكتبة حاليا أكثر من سبعة عشر (فرمانا عثمانيا) وثمانية وأربعين (بيورلدي) من أوامر الولاة العثمانيين بما في ذلك إعفاءات الأسرة من

إحسان وفيق السامرائي*

الضرائب والرسوم الأميرية، وإضافة إلى ذلك تمتلك الأسرة العباسية وثائق عن الصحافة العراقية أثناء الحكم العثماني والبريطاني للعراق وتشمل صحف "مرقعة الهندي لأحمد حمدي الملا حسين"، و"جريدة أتي" باللغتين التركية والعربية لـ "مكتوبي زاده عمر فوزي كركوكلي"، وجريدة "الرشاد" لـ "يوسف السامرائي"، وجريدة "الدستور" لـ "عبد الله بك الزهير"، وجريدة "الإيقاظ" لـ "سليمان فيضي"، وجريدة "الأوقات البصرية" الخاضعة لسيطرة قوات الاحتلال البريطاني للبصرة عام 1914.

كما تحتفظ المكتبة بسجلات تؤرخ أسماء الزائرين الذين وفدوا لزيارتها من الأقطار العربية كافة ومنهم السيد "نوري السعيد" رئيس وزراء العراق، والشاعر "مهدي الجواهري"، و"الصاغ صلاح سالم" وزير الإرشاد القومي المصري عام 1954، والأديب "إبراهيم عبد القادر المازني"، والبروفيسور هملي، وأدوارد بيرسون، وروبرت سترونغ، والبروفسور بروكلمان، مؤلف تاريخ الشعوب الإسلامية، والشيخ "محمد سيد طنطاوي" مبعوث الأزهر عام 1967، والدكتور "جورج عطية"، وعشرات الأسماء المعروفة الأخرى.

أما أشهر المخطوطات الأثرية التي تضمها المكتبة العباسية فهي:

(1) الإيضاح في الوقف والابتداء (بلا تنقيط) وقد كتب بخط طاهر بن عبد الكريم الخضر الأنصاري في دمشق عام 540 هجريا ـ وتأليف أبي بكر بن محمد القاسم بن الأنباري البغدادي.

(2) العيون والنكت (تفسير الماوردي) خط ياقوت المستعصمي (الجزء الخامس) ويحمل هذا المخطوط ختم ابنة الخليفة المستعصم أما الأجزاء البقية فهي موزعة بين مكتبة سامي أسعد (حلب) والمكتبة الرامفورية في الهند وجامعة القرويين (فاس) ومكتبة قليج على باشا (استانبول) وجامعة إيسل (أميركا).

(3) العالي الرتبة في أحكام الحسبة لأحمد بن موسى الخوي الدمشقي (وهي النسخة الوحيدة من القرن السادس الهجري).

(4) مصحف بخط الخطاط التركي علي أهداه السلطان عبد الحميد الثاني عام 1301 هجريا إلى الشيخ عبد الله ضياء الدين عميد الأسرة العباسية.

(*) كاتب عراقي

وفي المكتبة مخطوطات أثرية أخرى كتبها رجال أسرة باش أعيان العباسية عن تاريخ البصرة ومنها:

(1) مرشد الأنباء إلى حكام البصرة الفيحاء (حتى أواخر العهد العثماني) للشيخ محمد أمين عالي باش أعيان.

(2) زبدة التواريخ للشيخ عبد الواحد ابن الشيخ عبد الله باش أعيان حول تاريخ البصرة من التأسيس حتى دخول الإنجليز وهو خمسة عشر مجلدا.

(3) موسوعة تاريخ البصرة (أربعة مجلدات) للشيخ عبد القادر باش أعيان.

(4) تمائم الدرر في مناقب السادات الغرر للشيخ عبد السلام باش أعيان.

ومن المكتبات الخاصة في البصرة أيضا مكتبة السيد "عباس شبر"، وتضم بعض المخطوطات الأثرية إضافة إلى ديوان الموشور للسيد عباس شبر، ومكتبة "أحمد محمد خان بهادر"، وقد بيعت إلى جامعة البصرة وكانت تضم (تفسير القرآن للبغوي والكامل للمبرد والوافي بالوفيات للصفدي)، ومكتبة الشيخ "ميرزا محسن الفضلي"، ومكتبة السيد "أحمد سعيد الحكيم"، ومكتبة السيد "كاظم خليفة"، وفيها مخطوطات المؤلف (جمل آلات الإعراب للفراهيدي، ورحلة الحياة والموت عن حياة الشاعر بدر السياب، ولو ملكتم بساط الريح: دراسة عن الشعر الرديء والفصيح على لسان العامة وإعادة تركيب الشعر الجاهلي، ومكتبة المؤرخ "حامد البازي"، وتضم مخطوطاته عن تاريخ البصرة الكبير (4 مجلدات)، وأغاني الهيوة والثورة العراقية وقد بيعت المكتبة بعد وفاة المؤرخ الكبير، ومكتبة الدكتور "محمد جبار المعبيد" وتضم مؤلفاته العشرة وعشرات المقالات في الشعر واللغة وقد بيعت المكتبة بعد وفاته، ومكتبة "أحمد ملا حسين" وتضم آلاف الكتب الفكرية والدينية، ومكتبة "الدكتور محمد الحمداني"، ومكتبة السيد "حسن عبد الرحمن" (القانونية)، ومكتبة الدكتور "جان زاتان ستراك"، وتضم أربعة آلاف كتاب في الطب، ومكتبة المؤرخ "ناهي ساهي الطاني"، وتضم المكتبة عدة آلاف من كتب الفكر والتراث والأنساب كما تضم مخطوطاته (موسوعة البصرة 15 جزءا – موسوعة الطويين 40 جزءا) والمفصل في المياه والأنواء والنخل والشجر 15 جزءًا وغيرها، ومكتبة "قاسم رؤوف"، ومكتبة "ميرزا عباس جمال الدين"، ومكتبة السيد "محمد جواد جلال"، ومكتبة السيد "أحمد الرويح"، وتضم مخطوطاته عن العراق والخليج العربي، ومكتبة الشيخ "عبد الوهاب الفضلي"، ومكتبة المطران "يعقوب كوكي"، ومكتبة الدكتور "يعقوب ألبا حسين".

والمعروف أن أكثرية المكتبات المذكورة قد أتلفت أو دمرت جراء الفتن والحروب الأخيرة ولم يبق منها غير بقايا متفرقة تعرضت للنهب والبيع ■

ربع قرن من معاناة المرأة العراقية

المصورة الفوتوغرافية: دورثي لانج

اعتدت أن أراها أبًا وأمًا

نادية حمدان*

عند الحديث عن الحروب التي دهمت الشرق الأوسط إبان العقود الأخيرة من القرن الماضي، تتبادر إلى الذهن مباشرة الحروب التي مر بها العراق منذ عام 1980 وما تلاه من أعوام. وبالحديث عن النزاعات في العراق نتناول مأساة شعب كامل برجاله ونسائه وأطفاله وشيوخه. ولكن الحيف الذي مر على المرأة يستحق أن نسلط عليه الضوء.

(*) قسم الإعلام في بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر ـ بغداد

تتصدر النساء عادة قائمة الفئات المتضررة من جراء اندلاع النزاعات المسلحة، إذ إضافة إلى صفتهن كنساء يشكلن نصف المجتمع، يصبح لزامًا عليهن في ظل الظروف الاستثنائية أن يشغلن الحيز الشاغر الذي يتركه الرجال خلفهم عند التحاقهم بصفوف القتال. علاوةً على المصاعب التي تواجههن من احتمالات الاغتصاب وفقدان أفراد العائلة وصعوبة الظروف المعيشية وغيرها. لكن لنساء العراق سجلاً يستحق التوقف عنده وذلك لكثافة وتنوع التجارب.

حين اندلعت الحرب مع إيران في سبتمبر/ أيلول عام 1980، كنت طفلة صغيرة لم ألتحق بعد بمقاعد الدراسة. وفي فترة دراستي الابتدائية. نشأت على معايشة واقع الأمهات والمعلمات وقد أثقل كاهلهن القيام بدور الرجل، بعد أن انضم هذا الأخير إلى صفوف المقاتلين. فصارت العراقية تعمل في مجالات عدة لم تكن لتشغلها لو تواجد الرجل. اعتدت أن أراها أمًا وأبًا في فترة غيابه حتى يعود، إن كان مقدرًا له أن يعود. أما إذا لم يعد، فقد نالت المرأة لقب الأرملة أو الثكلى أو العانس في أحسن الأحوال. هذا الحال دفع بالمرأة إلى امتهان ما لم يكن بالحسبان في يوم من الأيام. ففقدان المُعيل كارثة كبرى في مجتمع شرقي أُبوي النزعة. مع ذلك صبرت المرأة العراقية وأثبتت جدارة متميزة مستغلة كل الظروف الصعبة لتحفظ المجتمع العراقي واقفًا رغم مروره بحرب عاتية استمرت ثمانية أعوام وحصدت آلافا مؤلفة من الأرواح.

وعندما وضعت الحرب أوزارها عام 1988 تنفسنا الصعداء على مدى عامين متتالين.

بعد هاتين السنتين، وكنت قد وصلت إلى مرحلة الدراسة الإعدادية، جاء أغسطس/ آب عام 1990، واجتاح العراقُ جارتَه الجنوبية الكويت. وبدأ فصل جديد من تاريخنا بفرض العقوبات على العراق. وراحت النساء العراقيات شأنهن شأن الرجال يعانين الأمَّرين لتتدبر المعيشة. أواسي زينب، إحدى صديقاتي التي تنتظر بفارغ الصبر عودة خطيبها من الحرب. فيما أرى جارتي، أم واثق، التي فُقد زوجها تاركًا لها ثلاثة أطفال لتعيلهم وهي نفسها في حاجة إلى المعيل. ففي بداية التسعينيات غدت أبسط مقومات الحياة شحيحة. يا الله، كيف سنعيش؟. وتضخمت العملة وراح الاقتصاد العراقي يتدهور ساعة إثر ساعة. فلم تعد القدرة الشرائية قادرة على مواكبة الانحدار السريع للاقتصاد. ولم يمر وقت طويل حتى حرب الخليج الثانية عام 1991. وجاءت مع الحرب ويلاتها. في تلك الفترة عانينا من الدمار وأحيانًا الموت ومن الفاقة والحاجة إلى الدواء والماء والغذاء لنا ولصغارنا. تضررت محطات الماء والكهرباء والمجاري والخدمة الهاتفية والمصافي النفطية بل وحتى الملاجئ. وبتدمير البُنى التحتية أصبح العراقيون يبحثون عن اللقمة المفقودة والوقود المختفي والماء المقطوع والكهرباء المقطوعة، ولا يعرفون ما جرى لبعضهم لانقطاع الخدمة الهاتفية. وعانينا من تبعات وقوف المرأة وحدها دون رجل إضافة إلى الخوف والذعر الناجمين عن أصوات القصف والمعدات الحربية.

ماذا عساها تفعل؟ تراكمت عليها المحن. صار منظر النساء اللواتي يتاجرن في أي شيء وفي كل شيء منظرًا مألوفًا، وتحولت كثير من الموظفات إلى عاملات تنظيف أو عاملات يدويات بالأجرة اليومية لأن أجر الوظيفة لم يعد يسد رمقًا. وراح الأطفال يتسربون من المدارس ليسهموا في سد ما يستطيعون سده في ذلك الظرف الصعب وكذلك لتوفير مصاريف التعليم الذي لم يعدْ مجانًا إلا بالاسم. وتفشت الأمية في بلد حاربها على امتداد عقدين حتى كادت تختفي، وصار قانون التعليم الإلزامي لاغيًا على أرض الواقع رغم أنه لم يلغَ دستوريًا.

في مرحلة دراستي الجامعية أخذت وتيرة الأيام تتثاقل لتترك المرأة العراقية تواجه مع الرجل ضراوة الحياة غير الطبيعية والتي انعكست سلبًا على العلاقات الزوجية وتسببت في ارتفاع معدلات الطلاق. وكذلك دفعت بالجهات الحكومية إلى سن قانون المرافق الشرعي ـ المُحرَم ـ للمرأة عند السفر بغية الحد من انتشار البغاء بين صفوف النساء المسافرات إلى دول الجوار.

وتعلمت المرأة العراقية في تلك الفترة ما لم تكن لتتعلمه لو أنها قضت سنوات طوالا في جامعات ومعاهد التدبير والاقتصاد المنزلي. صارت المرأة عمومًا هي المسؤولة عن خياطة الثياب وعن توفير الطعام بزراعة ما يمكنها من الخضار والفواكه والأعشاب في حديقة المنزل وتربية الحيوانات. بل ووصل الأمر بها إلى العلاج بالأعشاب في ظل نقص الدواء. ولا يفوتني أن أذكر أن عائلات كثيرة اضطرت إلى التخلي عن نصف مساكنها لتبيعها بأسعار بخسة لتسد جزءًا من متطلبات المعيشة في ظل تضخم العملة وانخفاض معدلات الرواتب إلى نحو دولارين في الشهر لكل موظف.

واستمرت معاناتنا مع ارتفاع معدلات وفيات الأطفال في ظل نقص الدواء وتلوث المياه. حتى جاء عام 1996 حين وَقَّع العراق مع الأُمم المتحدة اتفاق النفط مقابل الغذاء والدواء. وبعد أشهر من هذا الاتفاق لحظ الشارع العراقي تحسنًا نسبيًا ملموسًا تجسد في مفردات البطاقة التموينية التي باتت مصدر المعيشة الأساسي للفرد العراقي آنذاك. غير أن هذا الاتفاق لم يحسن من دخل الفرد العراقي ولم يوفر الدواء بالكم الكافي ولم يضمن تأهيل وصيانة وإدامة مرافق البُنى التحتية للبلد.

في غضون ذلك طرأت على المجتمع العراقي ظاهرة جديدة هي السفر لجوءًا أو هجرة أو طلبًا للعمل في بلدان تفتقر إلى الكفاءات. وشهدت العائلة العراقية تفككًا في مفاصلها بحثًا إما عن الإعالة من الخارج حيث يعمل من يتصف بالكفاءة سواء أكان الأب أو الأُم أو كليهما لتوفير المال لبقية الأفراد، أو بحثًا عن موطن جديد تجد فيه مُستَقَرًا آخر غير المستقر الذي فقدته في بلدها. كان الحصول على عقد عمل خارج البلد يحتاج جهدًا وحظًا ومعارف بل وحتى مالاً مدفوعًا مقدمًا. خلَّف هذا الظرف فراغًا في جو العائلة العراقية وثغرة في بناء المجتمع العراقي وبالتالي في نفسية المرأة العراقية.

بيد أن أملاً ظل يلمع في البال ويحدو العراقيين مهما كان بصيص ذلك الأمل خافتًا. كنا نتطلع لليوم الذي تزول فيه العقوبات الدولية ويحل عنا الكرب إلى غير رجعة.

بحلول الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول 2001 رأينا تحول المسار العالمي العام وأخذت الشكوك تحوم حول مستقبل العراق وما سيؤول إليه مصير البلد.

وفي مارس/ آذار عام 2003، وقد أصبحت امرأة عاملةً تدرك جيدًا وبوضوح العواقب الوخيمة للحرب. بدأت الجيوش تزحف والعراقيون والعراقيات لا حول لهم ولا قوة. المدنيون منهم تطالهم النيران بقصد أو بدونه والأرواح تُحصد بغض النظر عن هوية الحاصد. رأينا المؤسسات المدنية تنهب، والمتاحف تسرق والخراب يعم البلد أكثر من أي وقت مضى، والقانون يختفي! فكل الثوابت لم تعد ثوابت، بل صارت مواد طيعة تشكل حسب الرغبة.

توقع بعضنا أن يتغير الحال إلى الأحسن بعد أن زالت أسباب فرض العقوبات. وبالفعل في مايو/ أيار من عام 2003، أي بعد نحو شهرين من قيام الحرب أعلنت الأمم المتحدة رفع العقوبات عن العراق. فزادت آمال العراقيين، ومن ضمنهم نساء العراق اللواتي رحن يحلمن بتنفس الصعداء والعيش الكريم.

لم يدر بخلد أحدنا أن تداهمنا مشاكل مؤقتة مثل غياب الأمن والأمان من البلد. وأن البطالة سوف تصبح غولاً يخلف إجرامًا. وأن البنى التحتية التي وعدنا بتأهيلها أو استبدالها سيصيبها المزيد من التدهور الذي يصل حد التهاوي. وأن بلدنا سوف يصبح لقمة سائغة وبابا مشرعا لكل من لفظتهم أوطانهم من مجرمين وخارجين عن القانون. أما المرأة العراقية فقد نالها من الحيف الكثير شأنها شأن باقي فئات المجتمع. فقد أضحت عرضة للخطف والتهديد والقتل، والأمثلة كثيرة على نساء استهدفن إما لعملهن في مواقع معينة أو لأغراض الانتقام أو لأسباب غير محددة.

ما تزال معاناتنا نحن نساء العراق مستمرة لا سيما حين تزعزعت ثقتنا مع أُولى البوادر التي نادت باستبدال قانون الأحوال الشخصية المدني المطبق في العراق منذ قيام الدولة العراقية مطلع القرن الماضي بأحكام الشريعة الإسلامية. ففي بلد متعدد الأطياف مثل العراق يصعب نقل المجتمع بأكمله من طور معين من القوانين إلى آخر. علاوة على أن تطبيق مثل هذا القرار، الذي لم يحظَ بقبول العراقيات، ومن حسن حظهن أوقف العمل به، قد يحرم المرأة من بعض الحقوق التي تمتعت بها في العقود الأخيرة.

من نافلة القول أن الشعوب لا تنهض ما لم تنهض فيها المرأة فهي اللبنة الأساسية في بناء الأسرة وبالتالي المجتمع بأكمله. ولتعزيز دور المرأة في نهضة العراق جاء في الدستور العراقي المؤقت للمرحلة الانتقالية: "تنتخب الجمعية الوطنية طبقا لقانون الانتخابات وقانون الأحزاب السياسية. ويستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة للنساء لا تقل عن الربع من أعضاء الجمعية الوطنية".

يقيني أن المرأة العراقية بحاجة قبل الحصول على مقعد في البرلمان إلى ضمان تنشئتها وإعدادها إعداداً سليمًا بتعليمها ورفدها بفرص العمل وضمان حقوقها المدنية أُسوة بالرجل.

فكم أنا سعيدة اليوم بإنجاز قد لا يبدو ذا شأنٍ للكثيرين. لقد استلمت وثيقة السفر واعتزم زيارة الأردن دون أن أكون تابعة لما كان يسمى المحرم، وهو أمر من شأنه أن يرفع من ثقتي بنفسي ويعطيني الإحساس بأني كفء لنصف المجتمع! ■

أطفال الشوارع في بغداد

مشردون بفعل الفقر و العنف

ظاهرة التشرد التي نراها اليوم، كانت موجودة في السابق، وازدادت سوءا بعد حرب الخليج عام 1991 وفرض العقوبات الاقتصادية على البلد.

أضحت ساحة الفردوس والمناطق المجاورة لها في شارع أبو نواس مرتعا للأطفال المشردين يختارونها لكثرة الأجانب من الصحفيين ومندوبي الشركات الأجنبية والجنود الأمريكيين، مما يعطى نوعا من الحماية لهم وفرصة للحصول على بعض الأموال التي تأتي غالبا عن طريق الاستجداء. وازدادت هذه الظاهرة بعد الحرب الأخيرة على العراق بسبب نزوح العديد من العائلات من المحافظات حيث لا تملك مسكنا أو مأوى إلى العاصمة بغداد.

قبل الحرب الأخيرة على العراق، كان ينحصر تواجد الأطفال المشردين في العاصمة في حي البتاويين فقط، حيث كانت عصابات التسول تسخر هؤلاء الأطفال للاستجداء في الشوارع واقتطاع نسبة كبيرة من إيراداتهم اليومية مقابل توفير الحماية وبعض الطعام لهم. وكانت هنالك دار واحدة حكومية للأطفال المشردين تدعى **دار الرحمة للأطفال** تقع في واحة مستشفى الرشاد، وهي تابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية حيث تأوي حوالي 150 طفلا من البنين والبنات. غير أن معظمهم هرب بعد دخول القوات الأمريكية إلى العاصمة إذ فتحت أبواب هذا المستشفى وفر معظم من في داخله.

وفي دراسة ميدانية جديدة أجرتها كل من **خلود محمد** و**واجدة عبد الرضا** الباحثتان في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، تبين أن أطفال الشوارع يصنفون إلى ثلاث فئات: أطفال عاملون بشكل مستقر في مكان محدد وفي مجالات مختلفة منها بيع الصحف وصبغ الأحذية، وأطفال متقلبون غير مستقرين يقومون ببيع الأشياء التافهة أو التسول، وأطفال مختصون بالخدمات غير المشروعة بمختلف أشكالها كبيع المواد المخدرة.

توصلت الدراسة إلى أن وجود الأطفال في الشوارع يرجع إلى أسباب رئيسية منها:

1ـ أسباب عائلية: تتمثل في تفكك الروابط الاجتماعية للعائلة وكثرة الإنجاب بسبب جهل الأم أو الوالدين معا وزيادة نسبة الطلاق أو تعدد الزوجات.

2ـ أسباب عامة تخص المجتمع ومنها: تدني المستوى التعليمي في كافة المراحل وارتفاع تكاليف المعيشة وقلة موارد العائلة وعدم توفر مراكز لممارسة الشباب الهوايات المتنوعة واستثمار وقت الفراغ ومعاناة الأسرة العراقية من تبعات الحروب والحصار الاقتصادي لسنوات عديدة وقلة وسائل التثقيف ولا سيما في العقدين الماضيين.

والجدير بالذكر، أن قانون الرعاية الاجتماعية العراقي رقم 126 لعام 1980 يرعى القاصرين حيث تستقبل دور الدولة كل من هم دون الثامنة عشرة من العمر وكل من يعاني من مشاكل أسرية أو فقدان رعاية الوالدين أو أحدهما، بسبب الوفاة أو الإعاقة أو التوقيف أو الحجز وكذلك مجهولي النسب والمشردين ومن تقرر المحكمة المختصة أو أية جهة إدارية ذات اختصاص إيداعه فيها لمدة محددة. والقاصر حسب القانون العراقي رقم 78 لسنة 1980 هو الصغير الذي لم يبلغ سن الرشد أي الثامنة عشرة من العمر ومن تقرر المحكمة أنه ناقص الأهلية أو فاقدها. لكن لا يوجد قانون خاص بالأطفال الفاقدين للرعاية الأسرية، لذلك تندرج حماية المشرد ضمن قانون رعاية الأيتام.

وبالرغم من أن إدارة "دور الدولة لرعاية الأيتام" التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية تشرف حاليا على 21 دارا للأيتام خمس منها في بغداد تضم حوالي 290 مستفيدا وست عشرة دارًا في المحافظات تضم بحدود 545 مستفيدا، بالإضافة إلى الإشراف على دارين للأطفال المشردين، غير أن الحاجات الحقيقية في الشارع تفوق قدرة الخدمات التي تقدمها كل هذه المراكز.

المركز المفتوح

قبل بضعة أشهر، بدأت إحدى المنظمات الأجنبية غير الحكومية العاملة في العراق بمشروع «**المركز المفتوح**» الذي يستقبل أطفالا مشردين ومدمنين على تناول مواد مخدرة. ووضعت لهم برنامجا خاصا لإعادة تأهيلهم يبدأ بالرياضة الصباحية ثم الاستحمام ثم تناول فطور يخلو من أية مواد سكرية قد تعيد مفعول المادة المخدرة. وأضحى المركز مشهورا يستقطب حوالي 75 طفلا في اليوم الواحد، غير أن البرنامج توقف وأقفل المركز أبوابه لأسباب أمنية.

وفي دار "**الطفل للأولاد**" في منطقة المسبح في بغداد، ترى دارا كبيرة تقع على ضفة نهر دجلة وفيها حديقة واسعة تحوي ألعابا وبعض الأراجيح. وتجد بعض الأطفال الذين تبدو عليهم آثار جروح قديمة يركضون في كل مكان وهم فرحون في مكان تواجدهم. وتقول الباحثة الاجتماعية إنعام صالح أن دار الطفل للأولاد في بغداد كانت تضم كلا من الأولاد والبنات ولكن تم الفصل بينهما مؤخرا فقط. وتحوي الدار الآن 29 طفلا تتراوح أعمارهم بين 6 ـ 17 سنة. **وسام**، مثلا، (15 سنة) شخص انطوائي لا يحب الاختلاط مع الآخرين، خرج من البيت بعد أن تأذى بسبب زوجة والده. وهو أمي لكنه يعتزم العمل لإعالة نفسه. **وعيسى** (12 سنة) كان قد اقتيد قبل الحرب الأخيرة إلى سجن "التسفيرات" في العاصمة العراقية بعد أن مارس التسول في الشارع، حيث قضى عدة اشهر في دار الرحمة وبعدها انتقل إلى **دار الطفل للأولاد**. يقول **عيسى** إنه بعد أن توفي والده، أجبرته عمته على التسول. وهو الآن في الصف الثاني متوسط. أما **أحمد** (11 سنة) فقد دخل دار الرحمة قبل شهرين من بداية الحرب الأخيرة، وهو لا يعرف القراءة والكتابة. بالرغم من ذلك، فهو يريد أن يصبح في المستقبل رئيسا للبلاد. أما **أيوب** فلا يعرف عمره بالتحديد وهو يريد أن يصبح طيارا في المستقبل بالرغم من أنه لم يدخل المدرسة على الإطلاق.

ويوجد بريق من الأمل داخل الدار، حيث يتعلم الأطفال في ورش العمل أعمال الميكانيكا والنجارة ودروس محو الأمية، كما أن البعض منهم يذهب إلى المدرسة. وهناك برنامج يدعى الدمج الأسري الذي يهدف إلى إرجاع المشردين إلى ذويهم، بعد التأكد من أنهم لن يتعرضوا للاعتداء أو الأذى النفسي. وقد نجح هذا البرنامج بإعادة أربعة أولاد إلى ذويهم.

وتقع دار الطفل للبنات على ضفاف نهر دجلة في منطقة الأعظمية في بغداد وفي منطقة مسيجة بعناية شديدة من أجل حماية ●●●

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

الصورة الفوتوغرافية: أ ف ب

مشردون بفعل الفقر والعنف

[تتمة]

لا تقف نتائج تشرد الأطفال في العراق عند حدود، بل ينجم عنها عدد من المشاكل الأخرى المعقدة. بعض المشردين الصغار ينخرطون في إدمان مواد مخدرة مدمرة.

●●● الفتيات في الداخل. وبالرغم من وجود عدد أقل من الألعاب في حديقة الدار، ألا أن الباحة المطلة على النهر تبعث على الهدوء والسكينة لجمالها الأخاذ. وتقول نضال مجيد عبد القادر مديرة دار الطفل للبنات، بأن الدار تأسست في 18/2/2004 وتؤوي 16 بنتا أعمارهن تتراوح بين 6–20 سنة. وتشير مديرة الدار إلى إن إفرازات الحرب كان لها دور رئيسي في ظهور حالة التشرد، إضافة إلى تردي الحالة الاقتصادية. ويعد تعرض الفتيات إلى العنف داخل بيوتهن أحد العوامل التي تدفعهن إلى تفضيل حياة الشارع على الرجوع إلى منازلهن.

وظاهرة التشرد التي نراها اليوم، كانت موجودة قبل الحرب أصلا، ثم بدأت الحالة تزداد سوءا بعد حرب الخليج عام 1991 وفرض العقوبات الاقتصادية على البلد. والمشكلة الأكبر تكمن في الشارع الذي قد يعرض الفتاة إلى اعتداءات جنسية، وقد يسلك بعضهن طريق الدعارة.

تقول شيماء (17 سنة)، الفتاة الخجولة، والتي هربت مع أختها من بيت والدها بسبب المشاكل التي تخلقها دوما زوجة الأب، بأنها مرتاحة في الدار. وبالرغم من أنه لم تسنح لها فرصة الذهاب إلى المدرسة، فإنها تنوي تعلم بعض المهارات مثل فن الخياطة التي قد تساعدها في حياتها. وقد قضت سلوى (16 سنة) السنوات الخمس الماضية في دار للأيتام بعدما توفي والدها وابتداء معاناتها بسبب أختها الكبيرة التي اعتادت على ضربها بشكل يومي من أجل الحصول على ميراث الأب بأكمله. ولا تريد سلوى الرجوع إلى البيت بسبب ما عانته وهي الآن تتعلم القراءة والكتابة في مدرسة لمحو الأمية وبدأت أيضا بتعلم استخدام الحاسبة الإلكترونية وتعلم الخياطة، وتقول إنها مرتاحة في الدار. وتتمنى مارلين (16 سنة) أن تصبح طبيبة في المستقبل وهي الآن في الصف الثاني متوسط، حيث استطاعت تعلم فن التصوير والخياطة في السنوات الطوال لمكوثها في الدار.

وتقول مديرة الدار أنه توجد الآن أربع ورش لتعليم الخياطة والأعمال اليدوية وورشة كومبيوتر وصف لمحو الأمية. وقد نجحت عملية الدمج الأسري في إعادة 26 بنتا إلى ذويهم، حيث شمل العمل الإعانة المادية للأسرة من خلال تخصيص حصص غذائية لهم. بالإضافة إلى ذلك، تعد دار الطفل للبنات بنظافتها وخدماتها الجيدة، التي أبرزها تفاني موظفاتها في العمل، من الأمور التي تجعل هؤلاء الفتيات آمنات ومرتاحات في الدار.

وتعد حالة التفكك الأسري والأسباب الاقتصادية الصعبة واستخدام العنف داخل العائلة من الأسباب الرئيسية التي تجبر الطفل على الهروب من منزله، وهي معاناة فئة ليست قليلة من الأطفال العراقيين مع النقص الحاد في توفر الوسائل والطرق التعليمية الحديثة التي تساعدهم في اقتباس أبجديات الحياة. فبعد سنوات طوال من حروب وحصار اقتصادي اتعب جسمه وعقله، يستحق هذا الطفل الآن أن يحصل على أبسط حقوقه ■

أحمد خالد الراوي

قسم الإعلام – بعثة اللجنة الدولية بالعراق

الفن العراقي أسطورة المحنة والخلاص

د. بلاسم محمد*

يحظى الفن العراقي بتقدير وإعجاب المتخصصين والنقاد العرب. ويعد هذا الاعتراف التاريخي والوثائقي شاهدا على نضج وجدية ممارسة ما تزال تشكل نفسها تحت مظلة من الأحداث التي رافقت الإنتاج التشكيلي والمفاهيمي للحركة عملت على تأكيد الخصوصية المتميزة لهذه التجربة. ولأنني لا أرغب في إعادة رسم المسار المخادع لهذه التجربة منذ أكثر من ثلاثين عامًا لاسيما التصويرية منها، ولا تقديم محاولاتها المدهشة، فسأكتفي هنا بتأكيد أهمية المرحلة التاريخية المذكورة، التي كانت مليئة بالمشاريع الفردية والجماعية، وبالإشارة إلى أن هذه السنوات تشكل مرحلة مهمة وحاسمة.

ومن الواضح أن هذا الموضوع يمكننا العثور فيه على قراءة لحساسية الوسط الثقافي لدينا. فنحن نحمل عنه تذكارات، بل أكثر من هذا لدينا قائمة بعناصره وعلاماته. وقد قام الكتاب والمثقفون في الوسط الثقافي بتفسير الجزء الظاهر منه، لكن ما وراء الظاهر هو الذي ظل يشكل الهوية الحقيقية في البنية التشكيلية التي سادت حقبة غير قصيرة من الزمن.

ومن الملاحظ، أن المنجزات الفنية العراقية تمثلت وهضمت أساليب مختلفة ومهمة ولست هنا بصدد دراسة هذه الأساليب، لكن مراجعة هذه الأساليب تساعدنا في اكتشاف القوانين والكيفيات واللعب الفنية. فهل يمكن تمثيل البائسين والبؤس والقسْر والتخلف في صورة، من دون الخروج على تحديات التشكيل والسياق الذي يحكم صورته الإنسانية والحداثوية على سبيل الافتراض؟

إذا كان الأمر كذلك فإننا سنقع تحت مشكلة الاختيار التي ستطرح نفسها بقوة سواء في ●●●

(*) أستاذ بكلية الفنون الجميلة – بغداد

محمد مهر الدين، «الشهيد»، أقلام خشب، 1981

مرت ثلاث حروب دامية بالعراق من دون أن يحمل الفن التشكيلي العراقي شيئًا عنها في ذاكرته البصرية، سوى ذاكرة التناسي التي هي ذاكرة الحضور المهيمنة على وجدان الفنان والفن معًا في خروجهما من دائرة الصراع إلى فضاء الصراع مع الحرب ذاتها؟

الفن العراقي
أسطورة المحنة والخلاص

[تتمة]

••• التركيز على حدود حقل الموضوع فقط، بما يحدد الأسلوب انطلاقا من متطلبات المدلول ليؤسس خطًا فنيًا في فضاء جديد له رموزه وثقافته المستقلة بعض الشي، بما يجعله يقترب من خطاب الصحف والمجلات. أو عبر انفلات الفن عن هذا جميعه لتأكيد حقل أسلوبي يعمل على إقصاء المضامين والإيديولوجيات التي تفرضها البيئة الثقافية؟

إن هذه الجدلية تفتح نفسها، لكن حين تنفتح كليًا تنهار لصالح الاثنين معًا.

فنزعة الفنان العراقي في دراسة المكان تشكل بحد ذاتها النظام الدلالي والاستعارات والأساليب التي حددت هوية هذا الفن.

لقد توجه الفنان إلى الخارج. فاصطدم بجدار من التوجع، وحوصر من اتجاهات متعددة حتى أنه ظل يراقب من الخارج لتسجيل ذاكرة فردية محمولة على الوثائق، سواء الحقيقية منها أو المزيفة.

لكن ثمة توجها إلى الداخل اختاره الفنان، لا يقل أهمية، وقد تمثل في بحثه المتجدد في العالم الفردي ورموزه، يقظته وحلمه، وهو توجه بوسعنا أن نسميه مونولوجًا وجدلاً داخليا.

وقد أصبح كلٌ من الأسلوبية والشعرية موضوع مناورة، لأن الداخل نفسه مؤسلب مترع بالمزاعم ووجهات النظر الثقافية والآراء والتجارب الشخصية.

ومن هنا أضحى تأويل العمل الفني ممكنًا واحتماليًا من خلال دلالته الداخلية.

في هذا المناخ لم تظهر البيئة العراقية بالفن، أو لم يظهر ما يمكن أن نصطلح عليه بالخصوصية، وذلك في هيئة أنساق أو نسق ظاهر، بل كنسق غائب ومختزل لمدلولات ثابتة ومستقرة حتى في وجدان الناس الذين يريدون فهم ما يجري.

فاللوحة التشكيلية صارت تنشطر عند القراءة إلى لوحتين لوحة مرسومة ولوحة أخرى مكتوبة في القراءة. وعلى حين تحاول اللوحة المرسومة إنجاز لعبة التركيب، تحاول الأخرى إعادة التركيب، وبين هاتين اللعبتين حاول الفن العراقي أن يقول كلمته في العودة إلى مضمون المقولة التي نطق بها الانطباعيون: "إنكم لا تصورون الشجرة وإنما النور الذي تعكسه الشجرة".

ونقول: "إنكم لا تصورون المرئي وإنما ظل المرئي"!، حيث أصبح العالم بأجمعه أمام الفنان عالمًا ضبابيًا وأصبح التصوير عملية إظهار للظل المتخفي وراء الضباب. وأمام هذا احتلت الذاكرة

شاكر حسن آل سعيد، ألوان مائية، 1981

فائق حسن، «تجريد»، زيت

البصرية موقعًا مركزيًا.

إن ما تحمله الذاكرة من الركام الوثائقي للفترة (الإيديولوجية) طوال ثلاثين عامًا خرج إلى الوجود على هيئة دلالات هجينة من الرصيد الهائل التاريخي والمتحول الموجود في البنية الثقافية.

وعلى هذا النحو يمكن الحديث عن فن عراقي محدد يبدأ بالأشكال والرموز الأكثر إغراقًا في التجريد لينتهي بالأشكال والتصاوير التشخيصية النابعة من عمق التراث المحلي والعربي والإسلامي مرورًا بالصور الذهنية والحلمية والشخصية أو الجماعية المتخيلة التي تجد في المحيط إمكانات تعبيرية.

والتعبير التشكيلي، انطلاقا من الزخم

جواد سليم، «أعرابية»، ألوان مائية

الذي تمنحه هذه الذاكرة، قد شكل دومًا مجالاً للإبداع والتحول لدى ثلة من الفنانين العراقيين ودفع بهم إلى البحث المضني عن مواطن انغراس العمل التشكيلي في تربته المحلية ولم يكن للسعي للعالمية في هذا المضمار إلا أن يمر حتما بهذه السمة، فهي التي تضمن حدوث الانفتاح وإيصال الخطاب التشكيلي المحمل بالأصالة والموروث والحاضر.

لقد وظف الفنانون معطيات الذاكرة البصرية العراقية بعناصرها منكفئين على مادتهم البصرية الذاتية وعلى لا وعيهم المرئي، ومن ثم راحوا يلتمسون في المكونات الأكثر إيهامًا لهذه التجربة الداخلية بعدًا جماليا بعيدًا عن كل ما يحيط بهذا الواقع من فضاءات خارجية.

إن واقع الشبكة الرمزية للتشكيل العراقي التي تقع بين الحكاية والأسطورة واللسان، وبين الواقع البصري، راح ينفلت باتجاهات مختلفة وأساليب مختلفة لكنها لا تخرج عن المركزية الحالمة بالهروب من المحيط، من الخارج إلى الداخل. وقد وجد الفن العراقي بهذا المعنى أسلوبيته في الخلاص، حتى أن فكرة الخلاص أصبحت خطا ناظما يمسك بالخارج والداخل معًا.

وربما كانت تجارب الفنانين والمعارض التي أقيمت في هذه الفترة متنوعة ولكنها تقع تحت العنوان نفسه، عنوان المحنة التي أحاطت بالإنسان والفن معًا.

وبملاحظة بسيطة نجد أن عناوين بعض المعارض لم تستطع أن تخفي ذلك الظل. فقد اختار علاء بشير تعبير (محنة الإنسان) عنوانًا لمعرضه، وكذلك حدد ماهود أحمد مقولته البصرية في أساطير وحكايات شعبية بحجة الرجوع إلى خطاب الماضي لتزيين الحاضر. أما لوحات شاكر حسن فقد أعادت إنتاج الصوفي، مع تغييب البيئة والواقع تمامًا عن الحضور في الإنتاج الفني واستبدالهما بالبيئة الحلمية والطفولية.

كما ذهب مجموعة من الفنانين إلى المتحف، لأن المتحف هو الذاكرة المنظمة الممتدة في الزمان والمختزلة في المكان. وقد مثل المتحف لدى هؤلاء تاريخا جديدا يتزامن فيه ما هو روحي ومادي ويحتضن خطابًا تصنيفيًا وتكوينيًا جديدًا. إنه حياة من الدلالات المعاصرة.

من هنا صارت الدلالات داخل اللوحة التشكيلية العراقية خطابًا تركيبيًا أصبح فيه الأثر أثرًا لشيء آخر خارجه يندرج في المحيط الجمالي العام والمحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، لتحكم بنيته توليفة من الدلالات التاريخية المستعارة من فنون وادي الرافدين تمثل النسق الفكري الجديد الذي ينتمي إليه العمل الفني.

على هذا النحو، ولد إحساس عام داخل المنظومة الفنية العراقية يتلخص في أنها أصبحت محاصرة بفكرة ثابتة هي أن الإنسان ـ الفنان محاصر ووحيد، منقطع الصلة عن نظم الواقع وحقائق الحياة والمعيشة، وأن على أي مبدع أن يجد خلاصه في فن لا يعبر عن هذا الواقع، بل يعيد اختراعه من جديد، لذا راح الفنان العراقي يؤكد فكرة الانحياز إلى القطيعة برفضه لأسلاف سبقوه عملوا على تأكيد خاصية المكان والواقع.

إن أي مراجعة للموضوع عند الأسلاف تؤكد أن انحرافًا قد حصل داخل المنظومة الاجتماعية والنفسية للفنان العراقي في الثلاثين عامًا الماضية.

لقد رسم الأسلاف المكان. جواد سليم رسم الكوفة، والشجرة القتيلة، وجامع الحيدر خانة، وثورة تموز في نصب الحرية. في حين رسم محمود صبري ثورة الجزائر، ورسم حافظ الدروبي بغداد والريف، ورسم فائق حسن الحرب والسلام. وهكذا نجد موضوعاتهم قد تأطرت بحزام الواقع.

لكن أية مراجعة للوحات الفنان محمد مهر الدين تعطينا الإضاءة الجادة على هذا التحول. فمن موضوعات الأمم المتحدة والإنسان المعاصر التي رسمها في بداية السبعينيات، إلى تحولات التجريد المحمل بواقع أكثر حزنًا في معارضه الأخيرة، حيث لا يمسك بموضوع بعينه وإنما يستخدم إلى أقصى حد متخيلا جماليا وتقنيا يرزح تحت ثقل هاجس أساسي هو إقصاء الموضوع.

في ضوء ما ذكرنا نستطيع القول أن الفن العراقي خلال الثلاثين عاما الماضية قام بتصوير كل شي إلا الواقع. فهل يمكن تخيل ثلاث حروب دامية مرت بالعراق من دون أن يحمل الفن التشكيلي العراقي شيئًا عنها في ذاكرته البصرية، سوى ذاكرة التناسي التي هي ذاكرة الحضور المهيمنة على وجدان الفنان والفن معًا في خروجهما من دائرة الصراع إلى فضاء الصراع مع الحرب ذاتها؟.

إنها معادلة غريبة كونت كل ذلك.

فالواقع يتحول إلى ذاكرة ثم أسطورة ومتحف ووثيقة. لذا فإن الأول وهو الواقع، والأخير وهو الوثيقة، يكونان علامات ضمنية ليس لها وجود في اللوحة. في حين يتأكد حضور الأسطورة والذاكرة والمتحف، بوصفها دالاً شكليًا في اللوحة العراقية، دالاً يشير إلى الخلاص من مدلوله، أي من محنة الواقع.

وعند هذا الحد نجد الفن العراقي يعبر في بنيته الكلية تعبيرًا حقيقيًا عن رفض الحياة لكل ما تحمله من إيديولوجيا الرعب والخوف والحرب والانطلاق نحو حرية الفن والإنسان ووجوده ■

شهد العراق عدة حروب في العقود الأخيرة أسفرت عن وجود الكثيرين من المعاقين، إما بسبب تأثير الألغام الأرضية أو بفعل القتال، حيث يقدر عدد الألغام الموجودة في العراق بملايين الألغام.

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

المعاقون في العراق
التطلع إلى حياة طبيعية

تعد المناطق الشمالية بالعراق، وبالأخص المناطق الحدودية المجاورة لإيران الأكثر كثافة في تواجد الألغام الأرضية في هذا البلد. وتشير تصريحات بعض المنظمات الإنسانية إلى أن تواجد الألغام يزداد في المناطق الخمس والعشرين التابعة للمحافظات الشمالية الثلاث، حيث تؤثر 3444 منطقة مزروعة بالألغام على 148000 عائلة أي حوالي أكثر من خمس السكان، وأكثرية هذه الألغام زرعت خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية. وفي أعقاب حرب الخليج الثانية في 1991. وقد تم الإبلاغ عن 2062 حالة إصابة بفعل الألغام والأجسام غير المنفجرة التي تم إقلاؤها من الجو، ولكن عدد الإصابات تناقص ليصل إلى 139 في عام 2002 وهو الأمر الذي تم تحقيقه بسبب عمليات إزالة الألغام والتوعية بمخاطرها.

وتؤكد منظمة حقوق الإنسان على استخدام الولايات المتحدة خلال حرب الخليج 1991 لـ 117634 لغمًا أرضيًا في العراق والكويت، منها 27967 لغما ضد الأفراد و 89667 لغما ضد المركبات. وتشير إحصائيات منظمة الصحة العالمية لعام 1995 إلى حقيقة وجود 30000 معاق عراقي ممن يحتاجون إلى أطراف اصطناعية بينما يحتاج 50000 عراقي إلى مفاصل.

بدأ مشروع اللجنة الدولية للصليب الأحمر للأطراف الاصطناعية في العراق في سنة 1995، حيث كانت هنالك مشاريع مشتركة مع المعهد الطبي التقني في بغداد، وهو معهد تابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومع وزارة الصحة في ورش الأطراف الاصطناعية في النجف والبصرة ومركز الواسطي ومركز التأهيل الطبي في بغداد ومع مركز ابن القف التابع لوزارة الدفاع، وورشة جمعية الهلال الأحمر العراقية في الموصل. ومجمل ما تم عمله منذ المباشرة بالمشروع هو علاج أكثر من 18111 من مبتوري الأطراف وتصنيع أكثر من 18698 طرفًا وعمل أكثر من 9372 طرفًا من أجل ضحايا الألغام وصنع 10060 مفصلاً وأكثر من 7000 مسند.

وتعد **ورشة الأطراف الاصطناعية في أربيل** من بين مراكز التأهيل المميزة في المنطقة، حيث اكتسبت شهرتها منذ عام 1995 بفضل الخدمات التي تقدمها، حتى إن المركز قد عالج بعض مبتوري الأطراف من بلدان مجاورة مثل تركيا وإيران. وقد أجرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إحصائية في البداية من أجل تقييم الحاجات والمعاناة الموجودة. وبعد مفاتحة مديرية صحة اربيل بصدد النية في إنشاء مركز للأطراف الاصطناعية في المدينة، تبرعت المديرية ببناية وتم اختيار الموقع الحالي والذي كان مركزا لمكافحة مرض الملاريا وكان في حالة يرثى لها. وبدأ العمل في عام 1997، وتم توسيع الورشة لتحوي عددا أكبر من المرضى وفيها قسم داخلي يحوي صالة للتلفزيون وصالة للطعام وألعابا متنوعة. حيث تم العمل مع جمعية الصليب الأحمر النرويجي مع بداية عام 1997، لكي يبقى المرضى قريبين من الناحية الأمنية والفنية.

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

ومن سنة 1996 إلى 1997 كانت حالات إصابات الألغام تشكل النسبة الكبرى من حالات الإصابة، أما الحالات الأخرى فتشكلها حالات الشظايا وإطلاق النار بنسبة 10٪. أما في عام 2003 فتشكل إصابات الألغام 74٪ من مجموع المصابين، أي حوالي 1679 إصابة، وقد نجمت 360 حالة من حالات الإصابة بفعل إطلاق النار، و327 حالة بسبب شظايا القذائف، و281 حالة من جراء الحوادث، و143 حالة بسبب الأمراض، و18 حالة بسبب التعرض للبرد لفترة أطول من قدرة الجسم على التحمل. ويعمل في المركز أربعة أشخاص معاقين، تم اختيارهم لكونهم يعرفون معاناة المعاقين أكثر من غيرهم. فالرسالة التي يراد إيصالها هي، إذا كنت معاقا فهذه ليست نهاية العالم حيث يمكنك الإنتاج وأن تغدو عاملا ماهرا.

وبعد الحرب الأخيرة على العراق، بدأ أكثر المرضى يأتون من مناطق كانت تابعة للسلطة المركزية في مدن مثل الموصل وكركوك والحويجة. وأنتجت ورشة أربيل منذ بداية العمل إلى وقت قريب أكثر من 4294 طرفا و317 مفصلا و1888 مسندا و157 كرسيا متحركا.

يقول **سرود سعاد نافع**، مسؤول الورشة: "**لدينا أكثر من 2813 شخصًا مسجلاً منذ تأسيس المركز، وبعد الحرب الأخيرة على العراق صار عندنا طلب كبير من المناطق الجنوبية والسبب أن المرضى لم يكن بمقدورهم القدوم إلى المناطق الشمالية**".

وتتباين حالات الإصابة بتأثيرها وبأضرارها، كما تتباين كذلك الحالة النفسية للمرضى. حيث يقول **سرود**: "**تعتمد الحالة النفسية في بعض الأحيان على حالة الشخص الثقافية، فكلما ازدادت ثقافة المصاب، كلما ازداد شعوره بالنقص. فقد يعتبر أن حالته مزرية جدًا، وان لديه نقصا أو عوزا وتظهر عنده هذه الحالة. لكن الفلاح مثلا لا يشعر هكذا، وأغلب مرضانا هم من الفلاحين ممن يقطنون الجبال، وهم واثقون من أنفسهم. أنا اعتقد أن الطرف المفقود يجب ألا يؤثر تأثيرا كبيرا على الشخص الذي عليه أن يمتلك العزيمة والإرادة لكي يتخطى الإعاقة، فبعد العلاج ترجع حياته شبه طبيعية**".

وتوجد في المجتمع العراقي بصورة عامة نظرة تعاطف وبالأخص لدى النساء حيال الأشخاص مبتوري الأطراف، بالرغم من إن الكثير منهم لا يرغبون أن يبين الناس لهم هذا التعاطف. وجزء من برنامج التأهيل الصحي للجنة الدولية للصليب الأحمر هو جعل الشخص المصاب يشعر بأنه شخص طبيعي. وتشير الدكتورة **لانا عبد الرزاق** والتي تعمل في ورشة أربيل إلى **حالة لا شعورية عند الكثير من مبتوري الأطراف وهي شعورهم أن لديهم أطرافا حقيقية عندما يتحركون، وذلك بسبب تعودهم على وجود أطرافهم في حياتهم اليومية. وهي حالة قد تخلق عند المصاب شعورا بالإحباط إذا ما شعر بالعجز عن الحركة أو بالبطء عندما يريد فعل شيء ما.**

أما **أرشد مامشيخ** وهو راع للأغنام من مواليد 1975، فقد حكى عن **ظروف تعرضه إلى بتر في ساقه جراء انفجار لغم أرضي أصابه أثناء موسم الرعي في جبال سيدكان. وكيف تم تزويده بطرف اصطناعي**، ويقول: "**إنني خائف من الذهاب إلى ذلك الجبل مرة أخرى بسبب ما تعرضت له، ولست متأكدا من أن باستطاعتي الرعي مرة أخرى خاصة أن مهنتي تتطلب الكثير من القوة والجهد**".

لكن حالة **نور الدين محمد أبو بكر** جعلته يحقق وضعا مغايرا، وقد فقد **نور الدين** طرفه جراء انفجار لغم صادفه في جبال كيلاو سنة 1996، حينما كان يقاتل هناك. وتم تزويده بطرف اصطناعي وصار بوسعه الآن صيد طيور القبج في الجبال. وهو يذكر: "**الناس لا يشعرون حتى بأنني فاقد لطرف ما، وأستطيع المضي في الحياة بصورة طبيعية. فالنظرة العامة هي نظرة تعاطف وليست نظرة ازدراء بتاتا للأشخاص الذين في مثل حالتي**".

أما الفلاح **محمد عمر** من مواليد 1954 من دهوك فقد أصيب جراء انفجار لغم من منطقة جبل دهوك، حينما كان ذاهبا للحقل. ويعد الطرف الذي لديه ثاني طرف اصطناعي له، ولازال يحاول المضي في التدريب، حيث يستطيع القيام بأعمال خفيفة فقط. ويتذكر **محمد** أنه **قد انتابته حالة حزن وكآبه شديدة بعد الحادث مباشرة**، لكنه يضيف قائلا: "**ولكنني تجاوزت مرحلة الحزن هذه وأنا اشعر بخير الآن مع الطرف الاصطناعي الذي أرتديه**".

هناك أيضا بعض المصابين بالأمراض المزمنة الذين يتم تزويدهم كذلك بالأطراف الاصطناعية، مثل المريض **عبد المنعم إسماعيل** وهو في الستين من العمر ويعيش في الموصل. حيث يقول أنه **جاء إلى أربيل من أجل التزود بطرف اصطناعي للرجل التي تم بترها بعدما بدأ جسمه بالذبول وبدأت فقاعات الدم تظهر في رؤوس الأصابع. ويعزى مجيئه هنا إلى الخدمات الممتازة والمجانية التي تقدم إلى كافة الأشخاص بغض النظر عن انتمائهم العرقي والديني.**

وهنا يذكر **سرود**، مسؤول الورشة مثلا، عن حالة مريض من كركوك فاقد للطرفين، استطاع المشي وقال إن هذا المشي يعادل حياته. فمن المفضل عدم إعطاء كرسي متحرك للمصاب لأنه قد يعجز عن الحركة بعدها، وذلك لأن الأرجل الاصطناعية تدفع المصاب للحركة الإجبارية وبالتالي يتكيف الجسم تدريجيا مع التغييرات التي حصلت له. ومما يجب ذكره أيضا، أن كثيرين من المصابين الذين فقدوا أحد أطرافهم منذ فترة ليست بالقصيرة يأتون إلى ورشة الأطراف الاصطناعية مع أطراف صنعوها بأنفسهم وبأشكال مختلفة ومن مواد متداولة في السوق ■

برنامج الأطراف الاصطناعية واحد من البرامج الإنسانية المهمة التي تقوم بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل تخفيف معاناة مبتوري الأطراف الذين تأثروا من جراء الحروب أو الألغام المتبقية من النزاعات المسلحة. بدأ برنامج الأطراف الاصطناعية بعد الحرب العالمية الثانية في عدة دول مثل مصر والجزائر وفلسطين وفيتنام ونيجيريا. ومن أجل تقليل كلفة الاستيراد، تم المباشرة في اليمن في السبعينيات من القرن الماضي بأول مشروع لتصنيع المواد الأولية في البلد نفسه. في عام 1979، بدأ قسم التأهيل الجسماني لضحايا الحروب بالعمل في 56 مشروعا ضمن 25 دولة مختلفة. وفي الفترة ما بين 1979 و 2000، قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتصنيع 162707 أطراف اصطناعية، و62731 مفصلا، و12259 كرسيا متحركا، و217848 مسندا .

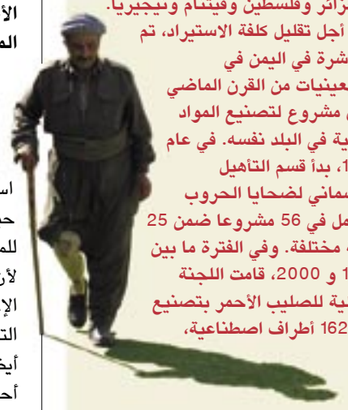

وجوه من الميدان

1

عادل : تقليص عملنا قرار مؤلم

عادل عبد الكريم العطار، شخصية مميزة برصانتها وخبرتها واطلاعها الواسع، فهو مهندس ميكانيكي ومحام، يعمل في قسم المياه والصحة بمكتب اللجنة الدولية للصليب الأحمر في البصرة من عام 1999. قبل التحاقه باللجنة الدولية كان صاحب شركة مقاولات خاصة، ومن قبل كان رئيسا لدائرة مهندسي تشغيل لمحطات المياه بمديرية الماء والمجاري في البصرة. ولد في عاصمة الجنوب العراقي وهو متزوج وله ثلاثة أولاد، هوايته الزراعة، ويفخر بحيازته جائزة الدولة للبحوث البيئية عام 2002.

بانتسابي إلى الصليب الأحمر الدولي حققت عدة طموحات. فالعمل في منظمة دولية كالصليب الأحمر أتاح لي الفرصة للعمل في مشاريع ذات مواصفات مهنية عالية من غير تقديم تنازلات. فهامش التحرك وإمكانية الإبداع في الصليب الأحمر كبيران. كما أن المشاريع التي يقوم بها الصليب الأحمر الدولي تخدم بالفعل الناس الأكثر تضررًا والأشد حاجةً إليها، بعيدًا عن الاعتبارات السياسية أو الإعلامية. في الجنوب مثلاً، أنجزنا مشاريع عدة لخدمة المرّحلين في منطقة الأهوار والقاطنين على نهر العزّ وفي منطقة الدير ومنطقة النشوة الحدودية وعرب بزّون".

"ما سوف أذكره دائما هو الطريقة التي تعامل بها الصليب الأحمر الدولي في الفترة التي سبقت الحرب الأخيرة وكيفية الإعداد لها. فالمنظمة، في أعلى مستوياتها، أخذت احتمالية اندلاع الحرب محمل الجد، وأعدت بدرجة فائقة من المهنية لمواجهة عواقب الحرب.

قمنا، في قسم الماء والصحة، بمسح عام لحاجات جميع محافظات الجنوب في مجال المياه، ووضعنا خطة تأخذ بعين الاعتبار كافة الاحتمالات: كانقطاع التيار الكهربائي، أو فرض حظر التجول الذي قد يحول دون الوصول إلى محطات المياه، أو تعرض أنابيب المياه تحت الجسور للقصف، أو نفاذ غاز الكلورين لتنقية المياه، أو قلة الوقود. وعلى أساس ذلك، قمنا بتزويد المحطات بالمواد الغذائية الجافة والإسعافات الأولية لتكون في متناول العاملين في حال اضطروا إلى البقاء في مواقع عملهم في المحطات. كما زوّدنا المحطات بخزانات وقود للمولدات تضمن عملها لمدة عشر ساعات على مدى ثلاثين يومًا. وقمنا بإصلاح المولدات العاطلة في المحطات، ونصب نقاط تعبئة لصهاريج المياه وزودنا المديريات بإطارات وبطاريات للصهاريج، وأقمنا مضخات طوارئ على الأنهر في أماكن آمنة وجهزنا مادة الكلورين للمحطات الرئيسية، كما تعاقدنا مع مقاولي طوارئ للعمل في خضم المعارك إذا استدعت الحاجة ذلك.

في اليوم الأول للحرب وبعد احتلال قوات الائتلاف مطار البصرة الدولي، عزلت محطة المياه الرئيسية التي تخدم 750000 مواطن لقربها من المطار. وتعطل التيار الكهربائي فيها. وهي محطة "البدعة" التي كانت معروفة سابقًا بمحطة "وفاء القائد. وبفعل طابع الحياد الذي يتمتع به الصليب الأحمر والمعترف به لدى طرفي النزاع ـ العراقي والبريطاني ـ تمكنا من التنسيق بين القطاعات في ظل استمرار تراشق النيران وسمح لنا بنقل الفنيين والاحتياجات من البصرة إلى المحطة المعزولة.

أذكر بدقة ذلك اليوم في 23 مارس/ آذار حين أمضينا 20 ساعة لنقطع مسافة 23 كلم عبر خطوط التماس، وذلك لصعوبة التنسيق واحتداد القتال وحلول الظلام. وصلت إلى المحطة بصحبة مقاول ومهندس عراقيين وأربعة مندوبين أجانب من الصليب الأحمر الدولي. استغرقت عملية الإصلاح قرابة 24 ساعة بعمل شبه متواصل. فصلنا خطوط الكهرباء وتمت تغذية المشروع على المولدات ومدّ خطوط كهربائية جديدة مؤقتة. ظروف العمل كانت صعبة إذ كان المطر ينهمر على المحولات الكهربائية. إلى أن التحقت بنا مجموعة أخرى من دائرة كهرباء البصرة، نقلت ليلاً على متن سيارات اللجنة الدولية، ساعدت في تشغيل المولدات بطريقة سليمة.

أثناء الحرب، انقطع التيار الكهربائي على مدى ثلاثة أيام متتالية. استوردنا 10 بطاريات 180 أمبير للتشغيل الابتدائي لمحطة التوليد في البصرة، كما ربطنا عشرة مولدات مطاحن لمحطة "النجيبية" للكهرباء. على الرغم من أن توليد الكهرباء ليس من اختصاصنا، وعملنا على توفير المتطلبات لنصب الأبراج والخطوط في المدينة إذ أن ذلك أساسي لاستمرار عمل محطات المياه.

خلال الحرب، وزعنا ما يقارب 24000 لتر من الماء يوميًا، وركزنا جهودنا على تزويد المستشفيات بالدرجة الأولى، فنصبنا خزانات بلاستيكية لجمع المياه. ولغاية اليوم، يتم تزويد أربعة مستشفيات من ضمنها مركز غسيل الكلى الصناعية في مدينة البصرة.

جاء قرار تقليص عملنا في أعقاب الهجوم على مقر الصليب الأحمر مؤلما بالنسبة لي. فقد شعرت أن الهيكل الكبير الذي بناه الصليب الأحمر يمكن أن يهتزّ، ولا سيما أننا قطعنا وعودًا مع الجهات المعنية بتنفيذ بعض المشاريع. واليوم نرى أن المليارات التي تتحدث بها وسائل الإعلام والمرصودة لإعادة التعمير لم تجد طريقها إلى أرض الواقع، مما يعني ضياع فرصة أمام الشعب العراقي لتحسن الخدمات الأساسية التي يتلقاها. ولحسن الحظ، الصليب الأحمر لم يسدّ الباب كليًا إذ بقيت لدينا إمكانية التدخل السريع للحيلولة دون وقوع أزمة أو كارثة صحية.

الأمر بالطبع يختلف بين شخص وآخر، فيبدو لي أحيانًا، مع سرعة تغيير العاملين الأجانب، وكأنني في محطة قطار أودع أشخاصا ألفتهم وأستقبل جددًا عليّ أن أتآقلم معهم بسرعة. بعضهم كانوا مخيبين للأمل، إذ توقعت منهم أكثر من قدرتهم على العطاء. ولكن، في معظم الأحيان، أعتبر نفسي محظوظًا إذ اكتسبت الكثير منهم لا سيما حب العمل بدقة واحترام الكلمة والقيم الإنسانية الفعلية وروح التعاون والرغبة في تقديم الخدمة لمن هم أحق بها.

أرجو أن تتم بسرعة أكبر توعية للمواطن ليحافظ على البيئة وليحترم خدمات البنية التحتية من ماء ومجاري وكهرباء وليتحوّل من دور المسيء لهذه الخدمات إلى دور المدافع عنها. فلا بدّ أن يشعر المواطن بأن هذه الخدمات ملكه وأنه لا بدّ له من حمايتها. فإلى جانب إعادة تعمير البلاد، نجد المواطن العراقي اليوم بحاجة إلى شبه إعادة تعمير ذاتية وإلى تعزيز حبه للوطن والحفاظ على منشآته ■

2

سيران : ما حدث لم يكن متوقعا وما كان متوقعا لم يحدث

يقترن اسم **سيران ابراهيم العبادي** بمكتب الصليب الأحمر في بغداد منذ حوالي عقد ونصف العقد. فهي تعمل في قسم البحث عن المفقودين ببعثة اللجنة الدولية في بغداد منذ أغسطس/ آب 1990 أي أنها واكبت قطار المآسي الذي مر بالعراقيين في تلك الفترة وهي في موقع مميز، إذا جاز التعبير، للاطلاع عن كثب على معاناتهم التي، ولحسن الحظ، تتخللها لحظات أمل وتفاؤل.

كانت على معرفة باللجنة الدولية قبل أن تبدأ بالعمل في المنظمة. فالعديد من أفراد عائلتها فقدوا خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية، وقد زارت مرارًا مكتب الصليب الأحمر للاستفسار عن مصيرهم. كما أن عائلتها تلقت مرارًا رسائل الصليب الأحمر من أقرباء كانوا محتجزين في إيران.

وتذكر سيران أنها في الفترة الأولى من عملها في المنظمة، كانت جل الجهود تتركز على إعادة أسرى الحرب الإيرانيين والعراقيين إلى ديارهم، بحيث إن الصليب الأحمر كان ينظم رحلات جوية يوميةً لنقل مئات الأسرى من كلا الطرفين.

أنا أعشق عملي. ومن الصعب جدًا أن أتخيل نفسي أعمل في مجال آخر. ما يعجبني هو الاحتكاك المستمر بالناس، وتحسس مشاكلهم، والتقرب منهم، ومساعدتهم قدر الإمكان. غير أن العمل لا يخلو من درجة عالية من الإحباط إذ يستحيل تلبية توقعات أكثر من نصف المراجعين. فمشاكلهم عسيرة تتعلق بشؤون الأسرى والمفقودين وجميعها أمور تتطلب تدخلات خارجية وتعاون الجهات الرسمية، أي أن حلّها لا يقتصر على الإطلاق على نشاط الصليب الأحمر وحسن نيته وجهوده. ولكن، طالما أردّد لنفسي لأقاوم خيبة أملي ولتعزية المراجعين، إننا على الأقل نستطيع أن نستجيب لتوقعات جزء لا بأس به من المتضررين وهذا أفضل من لا شيء.

ما حدث بالحرب الأخيرة لم يكن متوقعًا وما كان متوقعًا لم يحدث. كنا نخشى نزوح الآلاف داخل العراق ولجوء الآلاف إلى الدول المجاورة. ولكن لحسن الحظ لم يحدث ذلك. من ناحية أخرى لم نكن نتوقع توافد آلاف المراجعين إلى مكاتبنا لقضايا مختلفة: فهناك من كان يبحث عن قريبه المفقود في الحرب الأخيرة أو عن مفقود في التسعينيات أو في أثناء حرب الخليج أو في الحرب العراقية الإيرانية. وهناك من يطالب بشهادة أسر أو تعويض أو يود رفع شكوى، فمآسي العراقيين كثيرة. مباشرة بعد سقوط بغداد في نيسان الماضي، وصل عدد المراجعين إلى الآلف يوميًا وكنا نبذل قصارى جهدنا لمتابعة ملفات كل واحد. وقد أمضينا الكثير من الوقت في محاولة لامتصاص غضب بعضهم والتخفيف من لوعتهم، إلى أن وقع حادث الانفجار الأليم في 27 أكتوبر/ تشرين الأول الذي استهدف مقر الصليب الأحمر في بغداد، فاضطررنا إلى إغلاق مكاتبنا مؤقتًا أمام الجمهور، ليس فقط حفاظًا على أرواحنا بل أيضًا لحماية حشود المراجعين.

مما لا شك فيه أن لمّ شمل العائلات المشتتة له وقع كبير عاطفي ومؤثر. أذكر بالتفاصيل وقائع بعض هذه الأحداث. أحدها كان حزينًا ومؤلمًا للغاية: عام 1999نقلنا ستة أطفال من بغداد إلى السعودية للالتحاق بوالدهم هناك. والدتهم اتخذت هذا القرار قسرًا لإعطائهم فرصة عيش أفضل. بكينا جميعًا مع الأم لدى مغادرة الأطفال وكان الصليب الأحمر قد سهل سفرهم بناء على طلبها.

للأسف فالمعاملات الإدارية المعقدة تعيق إلى حد بعيد عملية لم الشمل وكثيرًا ما يأتي ذلك على حساب المعنيين. غير أننا نتفهم خيبة الأمل ونفاد الصبر ونحاول قدر الإمكان امتصاصهما. أما رسائل الصليب الأحمر فتبقى بصيص أمل ومبعث تفاؤل. فعلى سبيل المثال، يصعب وصف مشهد شخص يتلقى رسالة من قريبه، بعد أن كان قد فقد الأمل واعتقد أنه قد رحل إلى الأبد. كل ذلك يجعلني أتعلق بعملي وأقيمه ولا أتخيل نفسي في أي موقع آخر على الرغم من الصعوبات التي أواجهها.

إن الخطر يحدق بنا في العراق، مع تردي الأوضاع الأمنية. المندوبون الأجانب يجازفون بحياتهم لتقديم خدمة إنسانية، فمن البديهي أن نكون مستعدين وراغبين أن نخدم، نحن وبالدرجة الأولى، أبناء بلدنا. أعتز بالعمل في منظمة نزيهة، غاياتها شفافة وطموحاتها تقتصر على تقديم العون للآخرين. آمل أن نعود لنوسع نشاطاتنا ولاسيما أن الحاجات الإنسانية ملحة، إن كان فيما يتعلق بالمفقودين أو بالمحتجزين. والعراقي تائه اليوم لا يعرف أي باب يدق ليجد من يعينه ويستجيب له. ●●●

●●● العمل مع الأجانب يتضمن نواحي إيجابية عديدة. فالمندوب يأتي عادة بأفكار مهنية جديدة، خلاقة أحيانًا، قد تكون مقتبسة من دول أخرى لكن بالإمكان الاستفادة منها وتطبيقها هنا في العراق. غير أنني أشعر أحيانًا بهوة في التعامل مع بعض الزملاء الذين يأتون لمهمات قصيرة إلى العراق. وألاحظ أن بعضهم يفتقر إلى الحس الثقافي ويجد صعوبة في التأقلم مع مجتمعنا وتقاليدنا، وكأنه جاء ليقدم خدمة لا ليكتسب أي شيء! مع العلم أنه لدينا الكثير من الأمور التي قد تغنيه ■

3

هوشيار: أعرف أن مقرها في سويسرا!

هوشيار قراداغي وجه معروف ومحبوب في اللجنة الدولية للصليب الأحمر في العراق، فقد عمل بدون انقطاع في مكتب البعثة في السليمانية منذ عام 1991. يعمل بمجال الإغاثة والنشر. ويذكر بالتفصيل اليوم الذي التحق فيه بالمنظمة، وكان آنذاك قد نزح من مدينته إلى الحدود الإيرانية. وحين سأله مندوب الصليب الأحمر الذي كان يعمل في منطقة "بنجوين" المتاخمة للحدود الإيرانية ما الذي يعرفه عن اللجنة الدولية، أجاب: "**أعرف فقط إن مقرها في سويسرا**"! ويبدو أن جوابه هذا، ونفسه المرحة، على الرغم من الظروف الصعبة التي كان يعيش فيها، أقنعا المندوب! يقول هوشيار إنه يؤمن بالمبادئ الإنسانية للجنة ويحب عمله، وإلا لما بقي في المنظمة طوال هذه السنوات. وهو يحمل شهادة جامعية في علم الأرصاد الجوية.

السنة الأولى من عملي في الصليب الأحمر الدولي كانت حاسمة إذ كان لها الوقع الأكبر في تكويني المهني وأيضًا في حياتي الشخصية. وتبقى ذكراها راسخة في ذهني بكل تفاصيلها. في تلك الفترة، كنا نعمل على إغاثة آلاف النازحين شمال شرق العراق وبالتحديد في منطقة "بنجوين" أو "نيزارا" حيث أقمنا مخيمًا لإيوائهم في بيوت صغيرة مبنية من الطين. ظروف العمل كانت عسيرة لا سيما مع حلول شتاء قارس وكثافة الثلوج في عام 1992. غير أن المخيم غدا يعرف بجنة بنجوين. نعم! فعلى الرغم من الصعاب والمآسي الفردية، كان هذا المخيم بمثابة جنة، بحكم الروح المرحة التي سادت فيه والتآلف والتعاضد بين الجميع إضافة إلى الطبيعة الجبلية الخلابة. وإلى اليوم، ما زال المندوبون الذين عملوا فيه يتحدثون بكثير من اللهفة عن "جنة بنجوين"!

الخبرة التي اكتسبتها في هذه الفترة لن تعاد وهي حتى اليوم لها أثر عميق في نفسي وفي طريقة تأديتي لمهامي، وقد تخللتها وقائع صعبة كنقل جرحى ومصابين ليلاً عبر طرق وعرة على مدى أربع عشرة ساعة متواصلة. وأخرى مضحكة لطابعها العبثي السوريالي.

لقد ازدادت درجة معرفة الأهالي باللجنة الدولية للصليب الأحمر بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، على الرغم من كثرة المنظمات الأجنبية العاملة في المنطقة وعلى الرغم أيضا من بعض الخلط السائد ما بين الصليب الأحمر الدولي ومنظمة الأمم المتحدة. ويمكن القول اليوم إن اللجنة الدولية تتمتع بمصداقية واحترام لدى مختلف الأطياف الحزبية والسياسية في منطقة السليمانية. كنا من قبل متحفظين للغاية في تعاملنا مع الإعلام. "وهذا خطأ دفعنا ثمنه"، ولكن ولحسن الحظ غيّرنا نهجنا ونعمد الآن إلى توطيد العلاقات مع الصحافة والإعلام المرئي والمسموع المحليين.

ما يعجبني بالدرجة الأولى هو مبادئ الحياد وعدم التحيز التي تلتزمها اللجنة في تقديم العون لمن هم بحاجة إليه بغض النظر عن أية اعتبارات أخرى. غير أنني أتمنى لو تتم إزالة بعض التعقيدات الإدارية التي تعيق العمل في بعض الأحيان إذ أنها تتطلب أحيانًا وقتًا طويلاً لتسويتها.

يستهويني التعرف على أجانب من جنسيات وآفاق مختلفة، ما زلت أحتفظ بصلات صداقة معهم ونتراسل منذ سنوات. قبل أشهر، زرت لأول مرة مقر اللجنة الدولية في جنيف والتقيت بعضهم وكانت اللقاءات مؤثرة للغاية.

طموحاتي المهنية مرتبطة بالمنظمة. آمل أن تسمح لنا الظروف الأمنية الراهنة بالتحرك بحرية لنتمكن من خدمة عدد أكبر من المحتاجين. وآمل بالطبع أن تستتب الأحوال في البلاد بشكل عام مما قد يعطيني فرصة العمل في بلدان أخرى، دائمًا مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ■

آثار الانفجار الذي استهدف مقر اللجنة الدولية في بغداد . 27 أكتوبر/تشرين 1 2003

الصورة الفوتوغرافية: أ ف ب

الصورة الفوتوغرافية: أ ف ب

إغاثة العائلات النازحة في العراق

عاشت سعاد لسنوات طوال في بيت بالإيجار في مدينة البصرة، لكنها اضطرت منذ أشهر إلى الانتقال مع زوجها وأطفالها الأربعة داخل غرفة واحدة في معسكر قديم للجيش العراقي في منطقة المعقل في ضواحي البصرة.

حال سعاد حال الآلاف من العراقيين في محافظات الجنوب. فبعد انتهاء العمليات العسكرية الكبيرة في العراق في أبريل/ نيسان 2003، ورغم أنه، لحسن الحظ، لم تحدث حركة نزوح كبيرة في البلد، إلا أن الكثير من العائلات العراقية اضطرت إلى مغادرة منازلها المؤجرة لعدم قدرتها على دفع مبالغ الإيجارات الجديدة التي ارتفعت بشكل غير معهود في السابق. واضطرت هذه العائلات للسكنى في مباني الدولة والمقرات الرسمية المهجورة ومعسكرات الجيش المنهوبة. ومع اشتداد الحاجة الإنسانية الطارئة مع نقص المؤن والمستلزمات الضرورية للعيش، قرر مكتب اللجنة الدولية للصليب الأحمر في البصرة التدخل لتقديم المساعدة عن طريق تجهيز الخيام والأغطية وأدوات التدفئة وحاويات المياه والمواد الغذائية وغيرها. وقد بلغ عدد العائلات التي تمت مساعدتها في محافظات جنوب العراق الأربع، منذ شهر مايو/ أيار 2003 أي بعد انتهاء الحرب وحتى فبراير/ شباط 2004، أكثر من 1888 عائلة تقطن في حوالي 127 موقعا. بالإضافة إلى ذلك شملت المساعدات العراقيين الذين عادوا من خارج البلد بعد انتهاء الحرب الأخيرة.

أما في المنطقة الشمالية، فقد قامت اللجنة الدولية خلال وبعد الحرب الأخيرة بإغاثة حوالي 8745 عائلة نازحة أو محتاجة إلى المساعدة في مدن الموصل وكركوك وأربيل والسليمانية وديانا ودربندخان ودهوك، حيث جرت معظم عمليات التوزيع بمساعدة جمعية الهلال الأحمر العراقي.

وفي المنطقة الوسطى، قامت اللجنة الدولية بتقديم المساعدة خلال وبعد الحرب لحوالي 1300 شخص من الذين بقوا بدون مأوى في المنطقة بين الحدود العراقية ـ الأردنية. وتلقت أكثر من 8500 عائلة في منطقة المقدادية في محافظة ديالى إغاثة طارئة من خلال تزويدها بالغذاء ومواد أخرى تعينها في معيشتها. كما تم تقديم مواد غذائية إلى 600 عائلة مسجلة لدى جمعية المكفوفين ■

قصائد من العراق

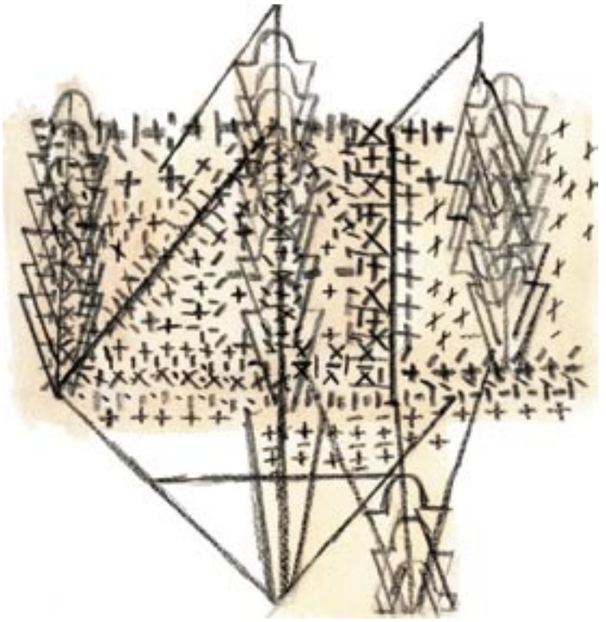

كأننا واحد!

كأننا واحد
وأنتِ سجن يتسع
ثم كأننا اللاشيء في نموك
وهذا اللاشيء أنتِ؛
كذب ما يطلع من أزقتك
ولا طعم نسابا
كما الوحل لونكِ
صرتِ جسرًا لا يؤدي
فلا يعرف الواحد كيف يفلت
إلا بالقفز
ونهركِ لا يُخَلصُ
ما من نجاة منه حتى بالغرق
أضرب طحلبه لكنه صوان
صوانٌ فؤادكِ
أنتِ صوانٌ يسد الحلق
وبرزخ
لا ينفذ من يولد فيه إلا خبلاً
أو جنازة .

×××

نفق
هو جماجم الماضين
والماضون نحن
كأننا واحد!

أحمد كاظم

مشهد أخير

علي الجسرِ المُحاصرِ بالقذائفِ
واقفًا كنتُ
وكان الجسرُ مكتظًا بقطعانِ الجنودِ الهاربة
وكان الموتُ ينهشُ مَنْ يشاءُ
وحينما مرَّ (العراقُ)
ببدلةٍ خاكيةٍ
نسرانِ ميْتانِ على كتفيهِ
ناديتُ:
"انتظرْ
قد يتعبُ الموتُ الـ (.....)
فننجو"
لم يطعْني
سارَ مزهوًا بقامتهِ الرهيفةِ
والدماءُ تسيلُ من جنبيهِ
ساقيتينْ
توقفَ بُرهةً
ورمى إلى وجهِ السماءِ بحفنةٍ من نزفهِ
ــ فاحمرَّ وجهُ (...) من خجلٍ ــ
وأخرجَ من نطاقهِ حربةً
بيضاءَ
ناصعة
.....
ولكنّي
قبيلَ نهايةِ (بدايةِ) الكابوسِ
أنهيتُ القصيدة

حميد العقابي

المرأة العربية والمنازعات المسلحة

إعداد: د. بدرية عبد الله العوضي*

تعج منطقة الشرق الأوسط بالعديد من النزاعات المسلحة التي لا تقف نتائجها عند حدود الخسائر في صفوف المتحاربين، وإنما تمتد آثارها الوخيمة إلى المدنيين، وخاصة النساء والأطفال.

تتمخض عن المنازعات المسلحة نتائج وخيمة ذات تأثير مباشر على حياة ومستقبل المرأة العربية وذلك بفعل الأوضاع غير المستقرة في المنطقة، واستمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية، وحروب الخليج الأولى عام 1981، والثانية 1990، وحرب العراق عام 2003، بالاضافة إلى الحرب الأهلية في لبنان التي اندلعت عام 1975 واستمرت لأكثر من خمسة عشر عاما؛ وبالطبع سبقت ذلك الحروب العربية الإسرائيلية أعوام 1956، 1967، و1973 وغيرها من المنازعات المسلحة التي خلفت الدمار المادي والبشري وأدت إلى نزوح الآلاف من السكان وغالبيتهم من النساء والاطفال كلاجئين داخليين أو إلى الدول المجاورة طلبا للحماية والآمان؛ في حين ظل الفلسطينيون يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي لأكثر من نصف قرن.

هذه الأوضاع اللا إنسانية تحتم معرفة سبل تمكين المرأة العربية من الحماية الدولية التي وفرتها الاتفاقيات الدولية النافذة أثناء المنازعات المسلحة، والتي تعرف باسم القانون الدولي الانساني، خاصة أن النساء يتحملن القسم الأعظم من تبعات الحروب والنزاعات المسلحة. إذ تشير الإحصائيات الدولية أن النساء والأطفال يشكلون نصف ضحايا المنازعات المسلحة الدولية وغير●●●

(*) أستاذة القانون الدولي – الكويت

المرأة العربية والمنازعات المسلحة

[تتمة]

●●● الدولية بصفتهم من السكان المدنيين؛ ومن هنا تتعرض المرأة لشتى أنواع العنف أو حتى الموت من جراء الأعمال الحربية أو نتيجة زرع الألغام أثناء المنازعات المسلحة من قبل المتحاربين.

النساء يشاركن في العمليات العسكرية

ومنذ الحربين العالميتين الأولى والثانية صرنا نشهد مشاركة النساء في العمليات العسكرية ضمن القوات النظامية وغير النظامية، وينطبق ذلك بصورة أكبر في الحروب المعاصرة في مختلف مناطق العالم ومنها المنطقة العربية. كما تشارك النساء في الحرب كمساعدات أو ممرضات أو عاملات في مصانع السلاح أو بالانخراط مباشرة في القتال. فعلى سبيل المثال قدرعدد النساء اللاتي شاركن ضمن القوات الأمريكية أثناء حرب الخليج الثانية (1990–1991) بحوالي 40 ألف امرأة وبلغت نسبة النساء في القوات المحاربة في حرب التحرير الإريترية حوالي خُمس القوات، وبلغت نسبة المرأة في "جبهة تحرير التاميل وإيلام" في سيريلانكا بحوالي الثلث.

من ناحية أخرى، شاركت المرأة بفاعلية في حروب التحرير الوطني في أفريقيا وآسيا وفي أمريكا اللاتينية، وشاركت المرأة العربية مع القوات غير النظامية في حركات التحرير الوطنية ضد قوات الاحتلال الأجنبية، وكانت مشاركتها رئيسية في وجود المقاومة وصمودها. مثال ذلك مشاركة المرأة الجزائرية مع جبهة التحرير الوطنية في مقاومة الاحتلال الفرنسي للجزائر في الستينيات ومشاركة المرأة الكويتية مع المقاومة الكويتية عامي 1990/ 1991. أضف لذلك مشاركة المرأة الفلسطينية في الانتفاضة وتعرضها من جراء ذلك للتهجير والاعتقال وغيرها من أعمال العنف.

ضرورة المعرفة بالقانون

إزاء هذه المعاناة والتضحيات بالنفس والولد والزوج والإخوة لا بد من معرفة الحماية القانونية المقررة للمرأة العربية في القانون الدولي الإنساني عندما تقع ضحية المنازعات المسلحة، وكيفية تمكين المرأة من معرفة تلك الحماية والاستفادة منها في تلك الاوقات العصيبة وبصفة خاصة المرأة العربية اللاجئة أوالنازحة من إلى أماكن أخرى داخل وطنها.

وإذا كانت غالبية الدول العربية قد صدقت على المعاهدات الدولية المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني فهي بالتالي ملزمة بتنفيذها أثناء المنازعات المسلحة إلا أن هذه المعاهدات تلزم أيضا الدول غير الأطراف لأنها تضع معايير دولية لحماية ومساعدة النساء ضحايا المنازعات المسلحة.

ويقع على عاتق الدول المتعاقدة تنفيذ وتطبيق القانون الدولي الانساني والعمل على منع وقوع الانتهاكات لهذا القانون ومعاقبة مرتكبيها عند الاقتضاء، وذلك من خلال إصدار القوانين واللوائح لتأمين تطبيق القانون الدولي الانساني. ولتسهيل تنفيذ هذا القانون قامت بعض الدول بإنشاء لجان وطنية وزارية لإنفاذ القانون الدولي الانساني بهدف إرشاد الحكومة ومساعدتها على تطبيق القانون ونشره. وقد شجعت على اتخاذ هذه الخطوة اللجنة الدولية للصليب الأحمر وفريق الخبراء الحكوميين لحماية ضحايا الحرب عام 1995.

من جانب آخر تضمنت خطة العمل الإقليمية لتطبيق القانون الدولي الإنساني على الصعيد العربي لعام 2003 ، في مجال قمع جرائم الحرب، العمل على:

1 – تنسيق الجهود لمراجعة التشريعات الوطنية النافذة في الدول العربية بحيث تتفق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالقانون الدولي الإنساني.

2 – التأكيد على أهمية سن الدول العربية لتشريعات وطنية لحماية شارتي الصليب الأحمر والهلال الأحمر وشارات الحماية الأخرى بما يكفل درء حالات سوء استخدامها وتحديد العقوبات الرادعة لذلك.

وفي مجال التعاون الاقليمي: العمل على إصدار التقرير العربي الدوري عن حالة تطبيق القانون الدولي الانساني، الذي صدر عدده الأول في أول يوليو/ تموز 2003، والاستمرار في إصداره بصفة سنوية بما يتيح تداول المعلومات الخاصة بتطبيق أحكام هذا القانون في الدول العربية.

المشاركة تعزز الحماية

إن المشاكل والاحتياجات الخاصة بالمرأة أثناء المنازعات المسلحة تتطلب مشاركة النساء أو اللاجئات أنفسهن فى إعداد ووضع الانشطة الخاصة بالحماية والمساعدة، لأن المشاركة ذاتها تعزز الحماية، وغالبا لا تستطيع المرأة المشاركة فى اتخاذ القرار، لأن الفرصة لا تتاح لها قبل وقوع المنازعات المسلحة، بحجة أن النساء لسن أهلا لاتخاذ القرارات قبل وأثناء المنازعات المسلحة، بالإضافة إلى أن دور المرأة العربية في السلك العسكري محدود رغم أنها الأكثر تضررا من الحروب الأهلية والدولية.

إن الدور المهم للمرأة في منع الصراعات وحلها وفي بناء السلام أكده القرار رقم (1325) الصادر من مجلس الأمن الدولي في 31 اكتوبر عام 2000، وذلك من خلال تأكيده على زيادة دورها في صنع القرار المتعلق بمنع الصراعات وحلها وكذلك في التطبيق الكامل للقانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الانسان اللذين يحميان حقوق المرأة والفتاة أثناء الصراعات وبعدها.

ورغم هذا الاتجاه الدولي في تعزيز حق المرأة في المشاركة في صنع القرار، إلا أن الدول العربية تصر على عدم إشراك المرأة في أية قرارات خاصة بالنهوض وتطبيق القانون الدولي الإنساني ويظهر ذلك بوضوح في خطة العمل الإقليمية لتطبيق القانون الدولي الإنساني على الصعيد العربي لعام 2003، حيث لم تتضمن التوصيات الخاصة بنشر أحكام القانون الدولي الإنساني والتدريب على أحكامه، أية إشارة إلى الوضع الخاص للمرأة العربية وأهمية توعيتها بالحماية والضمانات المقررة بصورة خاصة للمرأة في القانون الدولي الإنساني حيث ركز البند الخاص بهذا الموضوع على ضرورة إدراج القانون الدولي الإنساني ضمن برامج تكوين القضاة ورجال النيابة العامة والقضاء العسكري والتوصية بتنظيم دورة إقليمية لأساتذة القانون الدولي الانساني، ودمجه في المناهج التعليمية بهدف تعزيز الجهود الرامية إلى نشر أحكام هذا القانون والتعريف به على أوسع نطاق.

تعاون الدول

من جانب آخر نرى أن توفير الحماية في القانون الدولي الإنساني للمرأة أثناء المنازعات المسلحة، يتطلب أيضا تعاون الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف والبرتوكولين الإضافيين في احترام جميع الأشخاص الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية، حيث تشكل النساء والأطفال، الأغلبية العظمى من المتأثرين سلبا بالصراع المسلح لذا يجب مراعاة الاحتياجات الخاصة للمرأة والفتاة وحمايتهن باعتبارهن مدنيات.

الأهم من ذلك العمل على أن يكون تطبيق أحكام القانون الدولي الإنساني، التي تمنح النساء حماية خاصة، التزاما حقيقيا وذلك من خلال تقديم مرتكبي الجرائم التي تمس كرامة المرأة وشرفها وبصورة خاصة جريمة الاغتصاب والإكراه على الدعارة وغيرها من جرائم الإيذاء الجنسي ضد المرأة اثناء المنازعات المسلحة الدولية والداخلية والالتزام بمحاكمة مرتكبي تلك الجرائم باعتبارها من الانتهاكات الجسيمة أمام المحاكم الوطنية والدولية.

ولعل الأحكام التي صدرت مؤخرا من المحكمة الجنائية الدولية لمجرمي الحرب في يوغسلافيا السابقة وفي رواندا وفي إقليم يوغسلافيا تجعل من القانون الدولي الإنساني قانونا فاعلا وتضع حدا لمعاناة النساء ووقف جميع الانتهاكات، حتى يتحقق الاحترام التام لحقوق الناس أثناء المنازعات المسلحة.

توصيات ضرورية

إن ازدياد تعرض المرأة بصفة خاصة لجرائم الاغتصاب والقتل والتعذيب يتطلب إيجاد نظام قانونى على المستويين الوطنى والدولى لحمايتها أثناء المنازعات المسلحة، لذا تضمنت الدراسة التي تقدمت بها كاتبة هذه السطور لمؤتمر بيروت توصيات عامة لتمكين المرأة العربية من التمتع بالحماية الدولية وتضمنت هذه التوصيات ما يلي:

أولا : تشجيع مشاركة المرأة في حل المنازعات وفي اتخاذ القرار في وقت السلم من أجل دعم الأنشطة الأمنية لحماية المرأة في الحروب وغيرها من المنازعات.

ثانيا: زيادة نسبة النساء على مستوى اتخاذ القرارات والتي من شأنها التأثير على سياسات حفظ السلام العالمي.

ثالثا: التأكيد على تولي الهيئات القضائية الدولية لجريمة اغتصاب النساء وغيرها من جرائم العنف ضد المرأة أثناء المنازعات المسلحة الأهلية والدولية.

رابعا : توفير الأماكن أو الملاجئ الخاصة بالمرأة أثناء الأزمات والمنازعات الدولية والأهلية مع الأخذ في الاعتبار خصوصية المرأة واحتياجاتها أثناء الحجز والأسر.

خامسا: توعية المرأة بالضمانات الدولية المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف لعام 1949 والبروتوكولين الأول والثاني وغيرها من الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة الأسيرة والمرأة اللاجئة حتى تكون على دراية تامة بحقوقها القانونية أثناء فترة الأسر تطبيقا ●●●

كلمات

"كانت هناك حالات ظلت غير مقبولة وصعبة وحالات أخرى توصلنا إلى حل بشأنها؛ هذه طريقتنا في العمل. وهي طريقة يثمنها الكثيرون، وفي المقام الأول أولئك الذين نزورهم بالسجون"

بيير كراينبول

مدير عمليات اللجنة الدولية
في بيانه للصحافة عن انتهاكات سجن أبو غريب

"من المهم الآن تلافي الكارثة الإنسانية في العراق على أساس قرارات مجلس الأمن الدولي، ولفت الأنظار إلى أن هؤلاء الذين يخوضون الحرب يتحملون المسؤولية عن أمن المواطنين والأمن والنظام هناك"

جيرهارد شرويدر

المستشار الألماني

جيرهارد شرويدر

"كل وضع يضطر فيه أشخاص أو مجموعات بشرية للفرار من أرضها لإيجاد ملجأ في مكان آخر، يشكل إهانة للإنسان"

البابا يوحنا الثاني

في نداء من أجل السلام في فلسطين

البابا يوحنا الثاني

"قديما قالوا الحقيقة هي أولى ضحايا الحروب، ولكن ما نراه يجعلنا نضيف أيضا أن الأخلاق هي ثاني ضحايا الحروب"

بوب كلارك

جريدة "ديلي ديسباتش" جنوب أفريقيا

"يجب التعود على فكرة أن عالما أحادي الجانب عسكريا ودبلوماسيا هو بنيويا عالم من الإرهاب المنتشر الذي يهدد بطبيعته بضرب القواعد الاستراتيجية"

بيير كونيسا

جريدة لوموند دبلوماتيك يناير/ كانون الثاني 2004

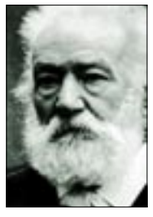

فيكتور هوغو

"إذا لم تتم السيطرة السياسية على الرأسمالية التي ما عاد لها حد ولا حدود فسيكون من المستحيل التمكن من وقف المسيرة الهدامة للاقتصاد العالمي"

يورغن هابرماس

فيلسوف ألماني

"الفقر ليس جريمة، فهو اختبار التمدين، وهو والثراء إثمان متلازمان"

فيكتور هوغو

●●● لاتفاقيات جنيف لعام 1949 والبروتوكولين الإضافيين لعام 1977.

سادسا: تفعيل الحماية القانونية للمرأة أثناء المنازعات المسلحة في الدول العربية من خلال الالتزام بالقانون الدولي الإنساني وهو الأمر الذي يتطلب اتخاذ التدابير لتطبيق الإجراءات التالية على المستوى الوطني:

1 – العمل على تضمين قوانين الجزاء في الدول العربية مواد صريحة حول الاختصاص الجنائي للمحاكم الوطنية بشأن الانتهاكات الجسيمة لأحكام اتفاقيات جنيف والبروتوكولين الإضافيين لضمان الالتزام التام بالقانون الدولي الإنساني.

2 – إصدار قانون خاص لجرائم الحرب، كما هو الحال في بعض الدول المتقدمة، أو إضافة بعض المواد إلى قانون الجزاء بشأن جرائم الحرب، أو وضع عقوبات للجرائم التي ترتكب أثناء المنازعات المسلحة.

سابعا: نشر القانون الدولي الإنساني بين أفراد القوات المسلحة بواسطة دمج القانون الدولي الإنساني في التدريبات والتعليمات العسكرية. وأن يتلقى الجنود التعليم المناسب في القانون الدولي الإنساني والتأكيد على إعادة تدريبهم.

ثامنا : إدخال القانون الدولي الإنساني في مناهج الجامعة، وعلى الأخص في مناهج كليات الحقوق والطب وكليات الإعلام والكليات العسكرية في الدول العربية.

تاسعا: إنشاء مركز للقانون الدولي الإنساني وتحديد مهامه في العمل على جمع الوثائق والأبحاث وأن تعطي لجمعيات الهلال الأحمر الوطنية الدور الأساسي بشأن توعية السكان المدنيين حول كيفية استخدام شارتي الصليب والهلال الأحمر.

عاشرا: مطالبة جميع الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف والبروتوكولين الإضافيين بتفعيل حق المرأة في الحصول على معلومات بشأن مصير أقاربهن الذكور المفقودين والعمل على إخطارهم بذلك وفقا للقانون الدولي الإنساني ■

في إطار توصيات إعلان منتدى المرأة في بيروت :

المصورة الفوتوغرافية / آ. ف. ب

المشاركات والمشاركون بمؤتمر المرأة العربية والنزاعات المسلحة

العنف ضد المرأة–خلال النزاعات–جريمة حرب

مع انتهاء فعاليات مؤتمر المرأة العربية والمنازعات المسلحة الذي دعا إليه منتدى المرأة في بيروت بمشاركة قيادات العمل النسائي بالمنطقة صدر إعلان عن المؤتمر تضمن توصيات لتمكين المرأة العربية من المشاركة الكاملة في كل ما يصنع حياة مجتمعها تشريعيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا وتربويا وثقافيا وإعلاميا وتمكينها من اتخاذ دورها في مواقع صنع القرارات وصنع القوانين والمشاركة في إنتاج السياسات العامة. وإتاحة الفرص المتساوية أمام المرأة من أجل ضمان حقها في التعليم في جميع مراحلها وحقها في العمل والائتمان والضمانات الاجتماعية والصحية وضمان الشيخوخة. والعمل الحثيث من أجل محو أمية المرأة العربية في مجالي المعلومات والاتصال باعتبارهما يمثلان روح العصر وتزويد المرأة بالمهارات والكفاءات التي تمكنها من الاطلاع على قاعدة المعلومات الضرورية المخزونة في برامج الإنترنت حول مختلف المواضيع وخصوصا الاستقرار الأسري وبرامج تربية الأطفال.

وقد نصت التوصيات على ضرورة تحديث وسن التشريعات التي تضمن للمرأة تحقيق الاستقرار الأسري والداعمة لمشاركتها في الحياة العامة. وإزالة جميع العقبات التي تحول دون تمتع المرأة العربية بحقوقها السياسية التي لا تنفصل عن حقوقها الاجتماعية والاقتصادية في الأسرة والمجتمع والتأكيد على أن مشاركة المرأة في العمل السياسي شرط أساسي للتقدم في مجتمعاتنا نحو ثقافة عصرية تضمن التحول نحو الديمقراطية. كما أكدت التوصيات على مشاركة المرأة في العمل من أجل صنع وبناء السلام ومن أجل صيانة السلام وفي حل النزاعات الوطنية والدولية وغيرها من أنواع النزاع؛

وفي توصية تم التشديد عليها بشكل خاص طالبت المجتمعات باعتبار العنف ضد المرأة بصفة خاصة في أثناء الحرب والنزاع المسلح والاحتلال والحصار جريمة حرب والعمل على جعلها كذلك من قبل مؤسسات المجتمع الدولي؛

وقد أكدت النساء المُجتَمِعات على تقديرهن العميق لدور المرأة اللبنانية في التخفيف من الآلام خلال مراحل النزاع المسلح في لبنان، وعلى دعمهن الكامل للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، والرفض المطلق لبناء الجدار العازل، ورفض التوطين والتأكيد على الهوية الوطنية لأبناء الشعب الفلسطيني. كما أكدن على مساندة الشعب العراقي في ممانعته للاحتلال الأجنبي والوقوف إلى جانبه في الحفاظ على وحدة أرضه وتقرير مصيره بنفسه ■

الخرطوم:

رئيس اللجنة الدولية يزور السودان ...

أجرى **جاكوب كلينبرغر** رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر محادثات مع الرئيس السوداني **عمر حسن البشير**، وعدد من أعضاء حكومة السودان، وتعد هذه أول زيارة يقوم بها رئيس اللجنة الدولية إلى السودان. تناولت المحادثات الأنشطة التي تقوم بها بعثة اللجنة الدولية في السودان، ونشاط المنظمة في منطقة دارفور، بصورة خاصة، ويعد السودان بالنسبة للنفقات المقررة لعام 2004 من أكبر المستفيدين من عمليات اللجنة الدولية في أفريقيا. كذلك اجتمع رئيس اللجنة بالأمين العام للهلال الأحمر السوداني. وبعد ذلك توجه إلى شمال كينيا للالتقاء بزعيم الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان **جون غارنغ**، والنائب الأول للرئيس السوداني **علي عثمان طه** الذي يرأس وفد الحكومة السوداني في "نيفاشا".

شبه الجزيرة العربية:

... ويزور شبه الجزيرة

في الفترة من 14 إلى 16 أبريل/ نيسان، قام **جاكوب كيلنبرغر** رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة إلى الإمارات العربية والبحرين وقطر، التقي فيها بكبار المسؤولين الحكوميين في البلدان الثلاثة، كما التقى بالقائمين على الجمعيات الوطنية فيها. وقد ركز الحوار بينه وبينهم على التحديات الإنسانية الرئيسية التي تواجهها اللجنة الدولية اليوم، كما شمل جدول أعمال محادثاته معهم أهمية القانون الدولي الإنساني وواجب الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف على العمل لضمان احترام هذا القانون.

المنصة في إحدى جلسات مؤتمر الخبراء العرب في مجال القانون الدولي الإنساني

القاهرة:

مؤتمرات وندوات

شهدت القاهرة مؤخرا العديد من المؤتمرات والندوات حول القانون الدولي الإنساني، حيث استضافت **الاحتفال باليوبيل الذهبي لاتفاقية لاهاي لعام 1954، من أجل حماية الأعيان الثقافية في أوقات النزاعات المسلحة**. شارك بالمؤتمر اللجنة الوطنية المصرية للقانون الدولي الإنساني، واللجنة الدولية للصليب الأحمر بالتعاون مع جامعة الدول العربية ومنظمة اليونسكو واللجنة البرلمانية للقانون الإنساني ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة والمجلس المصري للشئون الخارجية والمجلس الأعلى للآثار والهلال الأحمر المصري وهيئة الاستعلامات. وقد أثمر المؤتمر "**إعلان القاهرة بشأن حماية الممتلكات الثقافية**"، والذي دعا الدول غير الأطراف في الاتفاقية إلى الانضمام إليها، وكذلك دعا الدول الأطراف في الاتفاقية إلى توثيق تشريعاتها الوطنية لتتوافق مع أحكام اتفاقية لاهاي 1954 وبروتوكوليها الإضافيين.

وفي وزارة العدل المصرية، عقدت الدول العربية **المؤتمر الثالث للخبراء الحكوميين العرب لإنفاذ القانون الدولي الإنساني في الدول العربية**، وذلك تحت رعاية اللجنة الدولية، واللجنة الوطنية المصرية للقانون الدولي الإنساني والإدارة القانونية بجامعة الدول العربية. شاركت خلاله 15 دولة عربية، بالإضافة إلى السلطة الفلسطينية، وقد عرضت خلال المؤتمر الجهود التي قامت بها كل من اللجنة الدولية وجامعة الدول العربية بشأن إقامة مركز تدريب إقليمي للقضاة في الكويت ولضباط الشرطة في القاهرة.

وللتخصصات الأخرى في بيروت (المركز العربي للدراسات القانونية والقضائية). وعلى هامش **الاحتفال باليوم العالمي للمرأة 8 مارس/ آذار** قام قسم الخدمات الاستشارية باللجنة الدولية بالتنسيق مع المجلس القومي للمرأة بعقد ندوة حول "**آثار النزاعات المسلحة على النساء**" تم في نهايتها عرض فيلم وثائقي يعكس ما تتعرض له النساء من معاناة نتيجة للمنازعات.

عمان:

استقبال في بيت البركة بعمان

جلالة الملك عبد الله الثاني يصافح غي ميليت

استقبل جلالة **الملك عبد الله الثاني**، رئيس بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في بيت البركة في عمان في نهاية شهر مارس/ آذار. وأكد جلالته على دعمه ومساندته لمختلف الأنشطة الإنسانية التي تقوم بها اللجنة الدولية في الأردن ودول المنطقة، انطلاقا من التقدير الكبير للخدمات التي تساهم بشكل فعال في التخفيف من حدة المعاناة التي يتعرض لها المدنيون جراء الكوارث والحروب والأزمات. وقد أثنى **غي ميليت** رئيس بعثة اللجنة الدولية على دعم جلالة الملك المتواصل لأعمال ونشاطات اللجنة الدولية في مختلف مناطق وبؤر التوتر في العالم، كما وجه الشكر لجلالة **الملكة رانيا العبد الله** على دعمها الشخصي لأنشطة اللجنة الدولية والجهود التي تقوم بها لنشر القانون الدولي الإنساني.

●●●

صنعاء:

ورشة عمل في صنعاء

عقدت **اللجنة الدستورية البرلمانية** وبعثة اللجنة الدولية في اليمن ورشة عمل حول **النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية** في نهاية شهر يناير/ كانون الثاني، وكانت الأولى من نوعها التي تعقد في القاعة العامة للبرلمان اليمني، حضرها 200 شخص من بينهم وزراء بالحكومة، ورؤساء لجان برلمانية وأعضاء في البرلمان وأيضا ممثلون عن الهيئات القضائية ومنظمات المجتمع المدني. تناولت ورشة العمل الملامح الرئيسية للمحكمة والجرائم التي تدخل في نطاق اختصاصها، والتكامل بينها وبين العدالة الوطنية، وعلاقة النظام الأساسي للمحكمة بالتشريعات والدستور اليمني. وقد علق الشيخ **عبد الله بن حسين الأحمر**، رئيس البرلمان ورئيس حزب الإصلاح الإسلامي على أهمية المحكمة الجنائية الدولية قائلا: "**لقد جعلت رياح التغيير التي تهب على العالم إنشاء هيئة قضائية دولية أمرا ضروريا**" مشيرا إلى عدم وجود تناقض بين روح الشريعة الإسلامية والقانون الإنساني، ومطالبا البرلمان بالتصديق على نظام روما الأساسي في دورته المقبلة، وعلى صعيد آخر، أوضح الدكتور **أبو بكر القربي** وزير الخارجية ورئيس اللجنة الوطنية لتنفيذ القانون الدولي الإنساني عدم وجود أي تعارض بين نصوص المحكمة الجنائية الدولية والدستور اليمني، استمرت ورشة العمل يومان أقر خلالها المشاركون عددًا من التوصيات التي تطالب بوضع قانون نموذجي عربي لتعريف الجرائم التي تقع تحت اختصاص المحكمة الجنائية الدولية وكذلك الانتهاء من الإجراءات القانونية الأخرى اللازمة للتصديق على نظامها الأساسي.

[أعلى :]
الشيخ عبد الله الأحمر أثناء مداخلته

[أسفل :]
جانب من المشاركين في ورشة العمل

الكويت:

50 قاضيًا ووكيل نيابة في دورة

في مبنى **معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية**، الذي يعد أحد المعالم التاريخية، أقيمت دورة حول القانون الدولي الإنساني وتطبيقاته لأكثر من 50 قاضياٍ ووكيل نيابة وذلك بالتعاون مع البعثة الإقليمية للجنة الدولية للصليب الأحمر لشبه الجزيرة العربية. وقد استمرت فعالياتها على مدار أسبوع في بداية شهر مارس/ آذار. افتتح الدورة سعادة مدير المعهد المستشار **محمد بن ناجي القناعي**، بكلمة ترحيبية قال فيها "**إن هذه الدورة تعد "حجر الأساس للمهتمين بالقانون الدولي الإنساني**". فيما قال المفوض الإقليمي للجنة الدولية، السيد **ميشيل مير** "**بأن هذه الدورة انعكاس للتعاون البارز بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر وإدارة المعهد**". وأضاف أنها مناسبة لطرح ومناقشة أهمية القانون الدولي الإنساني في العالم عموما وفي البلاد العربية على وجه الخصوص ، مشيرا إلى أهمية تطبيق هذا القانون على الصعيد الوطني وإدماجه في التشريعات الوطنية. حاضر في هذه الدورة المستشار **شريف عتلم** المنسق الإقليمي للخدمات الاستشارية لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وأكد المستشار **عادل بورسلي** نائب مدير المعهد، أن هذه الدورة "**كانت من أنجح الدورات التي أقامها المعهد**" مشيرا إلى ضرورة استمرار عقد هذه الدورات للجهاز القضائي في الكويت بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

الجولان المحتلة:

أفراح الجولان

في نهاية شهر مارس/ آذار، قامت اللجنة الدولية بتسهيل الاحتفال بعروسين وعودة 21 طالبا يعبرون عند "**القنطيرة**" من سوريا إلى الجولان المحتلة وسط المنطقة الخالية من السلاح والفاصلة بين سوريا ومنطقة الجولان التي تحتلها إسرائيل، كذلك تم نقل مريض يحتاج إلى زراعة كلية يرافقه أحد أفراد أسرته من الجولان إلى دمشق لتلقي العلاج. يعيش في "**الجولان**" حوالي 19000 من السكان الدروز، وبموجب اتفاقية جنيف الرابعة يستفيد المدنيون الذين يعيشون تحت الاحتلال من مهمة الحماية التي تضطلع بها اللجنة الدولية. ومنذ 1978 سهلت بعثة اللجنة الدولية في دمشق وتل أبيب مرور المئات من الطلاب عبر الخط الفاصل من أجل الدراسة في الجامعات السورية، كذلك مرور الحجاج الدروز لزيارة الأماكن المقدسة في سوريا. وفي عام 1983 سهلت اللجنة الدولية تنظيم أول عرس من سلسلة من الأعراس على جانبي الخط الفاصل.

الخرطوم:

ورشة عمل صحفية

عقدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر دورة تدريبية لحوالي عشرين صحفيًا سودانيًا حول القانون الدولي الإنساني والقواعد المنظمة لسلوك المقاتلين أثناء النزاعات المسلحة. وأثار الصحفيون الذين مثلوا مختلف الصحف والمناطق السودانية، العديد من الأسئلة التي تتعلق بدور اللجنة وحيادها والدور الذي يمكن أن يقوم به الإعلام خلال النزاعات المسلحة. كما طالب الصحفيون في نهاية ورشة العمل بإنشاء جماعة تضم الصحفيين وإلى الاهتمام بالقانون الدولي الإنساني وذلك لتحذو حذو الجماعة التي تضم أساتذة الجامعات العاملين في مجال القانون الدولي الإنساني.

مسقط:

نشر قانون النزاعات المسلحة في سلطنة عمان

بالتعاون بين البعثة الإقليمية للجنة الدولية للصليب الأحمر لشبه الجزيرة العربية وقوات السلطان المسلحة، عقدت بالفترة من 22 إلى 29 مارس/ آذار 2004، دورة أساسية مدمجة للقوات المسلحة في السلطنة، وشارك فيها 18 ضابطا تمّ اختيارهم بعناية من مختلف الوحدات العسكرية الرئيسية ليكونوا نواة المدربين الوطنيين لهذا القانون. افتتح الدورة مدير التدريب في رئاسة أركان القوات المسلحة الذي أشار إلى اهتمام السلطات العسكرية في السلطنة بنشر قانون النزاعات المسلحة على أوسع نطاق، وحثّ في كلمته الافتتاحية الضباط المشاركين على الاستفادة بأقصى قدر ممكن من هذه الدورة. إضافة إلى ذلك، دعت مديرية التدريب والتمارين المشتركة في السلطنة يوم 30 مارس 2004 حوالي 25 من كبار الضباط في مختلف الوحدات العسكرية إلى حضور ندوة دامت لبضع ساعات تم فيها التعريف بقانون النزاعات المسلحة والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وقواعد قانون النزاعات المسلحة، وذلك برعاية مساعد رئيس الأركان للتدريب والتمارين المشتركة في قوات السلطان المسلحة.

صورة تجمع المشاركين بالدورة الأساسية المدمجة التي عُقدت بمسقط

بعثات اللجنة الدولية للصليب الأحمر في المنطقة

القاهرة: 31 شارع جدة، حي المهندسين، الرقم البريدي 12311
هاتف: 7619332/ 3379282 (202++) فاكس: 7618487 (202++)
البريد الإلكتروني: cairo.cai@icrc.org
مسؤول الإعلام: **جاسر الشاهد**

عمان: شارع أبو حامد الغزالي – الرقم البريدي 11191 صندوق بريد 9058
هاتف: 5688645/ 5688646 (9626++) فاكس: 5688649 (9626++)
البريد الإلكتروني: amman.amm@icrc.org
مسؤول الإعلام: **معين قسيس**

بغداد: حي النضال، محلة 103 زقاق 30، رقم الدار 27
هاتف: 7174751/ 7182309 (9641++) فاكس: 7171865 (9641++)
البريد الإلكتروني: bagdad.bag@icrc.org
مسؤول الإعلام: **ندى دوماني**

دمشق: أبو رمانة، ميدان الروضة، شارع مصر، بناية جرد، الدور الثالث
صندوق بريد 3579
هاتف: 3310476/ 3339034(96311++) فاكس: 3310441 (96311++)
البريد الإلكتروني: damas.dam@icrc.org
مسؤول الإعلام: **لانا بيدس**

القدس: شارع النبي شعيب رقم (8) شيخ جراح، الرقم البريدي 91202
صندوق بريد: 20253
هاتف: 5828441/ 5828845/ 5828802 (9722++) فاكس: 5811375 (9722++)
البريد الإلكتروني: jerusalem.jer@icrc.org
مسؤول الإعلام: **ستيفن أندرسون**

بيروت: بناية عيتاني، شارع السادات، الحمرا، رأس بيروت
صندوق بريد 7188–11، رياض الصلح 2230 1107
هاتف: 739297/ 739298/ 739299(9611++) فاكس: 740087(9611++)
البريد الإلكتروني: beyrouth.bey@icrc.org
مسؤول الإعلام: **محسن الجمل**

الخرطوم: شارع رقم 33 منزل رقم 16 امتداد العمارات . صندوق بريد 1831
هاتف: 476464 (24911++) (خمس خطوط) فاكس: 467709 (24911++)
البريد الإلكتروني: khartoum.kha@icrc.org
مسؤول الإعلام: **كارلو بيكسينيني**

تونس: المندوبية الإقليمية للمغرب العربي، ضفاف البحيرة
نهج بحيرة كانستانس عمارة 9، مدرج 2 صندوق بريد: 1053
هاتف: 960179/ 960154/ 960458 فاكس: 960156 (21671++)
البريد الإلكتروني: tunis.tun@icrc.org
مسؤول الإعلام: **محمد بن أحمد**

الجزائر: 18 شارع بوجمعة 16070 . المرادية . الجزائر
هاتف: 80 28 2160 / 21482482 (213++) فاكس: 80 28 2160 (213++)

صنعاء: شارع بغداد ص.ب 2267 شارع رقم 19، منزل رقم 20
هاتف: 4/ 467873 / 44 38 121 46 (9671++) فاكس: 75 78 46 (9671++)
البريد الإلكتروني: sanaa.san@icrc.org
مسؤول الإعلام: **رونالد اوفترينجر**

الكويت: البعثة الإقليمية لشبه الجزيرة العربية: الجابرية، قطعة 5، شارع رقم 3،
منزل رقم 32 صندوق بريد: 28078 – الصفاة 13141
هاتف: 5322061/ 5322062/ 5322098 (965++) فاكس: 5324598 (965++)
البريد الإلكتروني: koweit.kow@icrc.org
مسؤول الإعلام: **فؤاد بوابة**

بعثة الصومال: International Committee of the Red Cross
Somalia Delegation, Denis Pritt Road
P.O.Box 73226 - 00200 . Nairobi . Kenya
هاتف: 5/4/ 2723963 – 8/9/ 2713367 (25420++) فاكس: 2713731 254 20 ++
البريد الإلكتروني: somalie.sak@icrc.org
مسؤول الإعلام: **مارك فنيلينج**

طهران: كميته بين المللي صليب سرخ
تهران – بلوار آفريقا – خيابان تابآن شرقي – شماره 75
هاتف: 8785503 98++ فاكس: 98218783370 ++
البريد الإلكتروني: teheran.teh@icrc.org
مسؤول الإعلام: **مريم كاشفي**

لا يعرفون على من يبكون

حسين شريفارا*

الرسم: أردشير رستمي**

كانت الساعة الثانية بعد الظهر، وكانت الطائرة المتجهة من طهران إلى بام على وشك دخول سماء المدينة، بعد أن أقلعت منذ ساعة ونصف من مطار "مهرباد" متوجهة إلى منطقة كيرمان جنوب شرقي البلاد حيث وقع الزلزال المدمر. وكنت على متن الطائرة للالتحاق بزملائي في الموقع.

وبقدر ما يمكن للعين أن تلمح من نوافذ الطائرة، لم يكن على كلا الجانبين سوى أراض بور. فقد كشفت في الواقع سنوات من النقص غير المسبوق في كميات الأمطار عن مستوى شديد من الضعف أثناء فترات الجفاف في الجزء الجنوبي الشرقي من البلاد، وضعفت، على مدار السنين، قوة العمل والموارد المالية التي ضخت من الأراضي المنتجة إلى المدن الكبرى المكتظة في المنطقة. ورغم أن المشاريع الإنسانية التي تمد المياه إلى المتضررين من الجفاف لا تزال تقوم بعملها، والمنطقة تكافح هذه الظاهرة التي دامت عشر سنوات، إلا أنه لا يصعب قراءة المأساة، هناك، في الأعماق، وفوق كل ذلك يأتي الزلزال.

قطع الصمت على متن الطائرة بإعلان طاقمها: "السيدات والسادة، نحن الآن نهبط في مطار بام، رجاء ربط الأحزمة". زأرت الماكينات وقادت الطائرة في اتجاه شريط أسود طويل وعريض يقع بجوار ركام وأنقاض المدينة التي دمرت بشدة. مال الركاب المثبتون في المقاعد فجأة نحو النوافذ ليروا كيف تبدو مدينة بام. شيء لا يمكن تصديقه!

كانت المدينة التي ضربها الزلزال مقصدا لمئات السياح من مختلف أنحاء العالم من المهتمين برؤية أوسع وأكبر قلعة طينية يرجع عمرها لأكثر من 2000 عام، قلعة أرجي ـ إي بام، التي يحيط بها خندق عريض وعميق ليحميها من الغزو. وداخل الجدران كان يوجد الحمام العام الأصلي، وصالة الألعاب الرياضية، والحامية، والاسطبل، والسجن، وبيت الحاكم. كما كانت تحيط بالمدينة التاريخية حديقة بنخلها السامق دائم الخضرة، وبلحها الطيب، وهي أيضا سوق للمدن المجاورة في الإقليم، حيث تطورت لتصبح المركز التجاري والاقتصادي في مناطق جنوب شرق البلاد.

توقفت الطائرة تماما. كانت هناك طائرتان من طراز جامبو لنقل البضائع على الممرات، وكان عمال الإغاثة يفرغون حمولتهما من المساعدات الدولية. قال لي أحد الزملاء الذي جاء ليأخذني إلى مقر مواجهة الأزمة في الهلال الأحمر الإيراني: "هنا نشعر على نحو أكثر عمقا بأثر الزلزال القاتل في أركان البيوت التي سويت بالأرض، وفي قلوب المكلومين المحطمة الذين يبحثون عن أحبائهم وهم ينتحبون".

رحت أنظر للبيوت التي تحولت إلى شظايا لا نفع فيها، كانت كل المدينة قد تعرضت لدمار عنيف فقد قضى الزلزال على حيوات الكثيرين من سكانها، وأتلف غالبية ممتلكاتهم، فلم تنج منه البيوت ولا مراكز الخدمات ولا البنى التحتية. إضافة لما خلفه من تشريد وإصابات طالت أعدادًا هائلة.

قال "على حافظيان"، الذي يعمل بحماس منذ بدأت عملية الإغاثة والإنقاذ: "فجعني الزلزال في أمي، وشقيقتيّ، وشقيقيّ، و81 فردا من أقاربي". ورغم شعوره بالإرهاق إلا أنه فضل العودة للعمل لمساعدة الناجين من الزلزال القاتل، رغم الخسارة الكبيرة والثقيلة التي يحملها على كاهله، عن أن يواصل الكلام معنا. كان منذ مدة رئيسا لفرع الهلال الأحمر في مدينة بام لمدة ثماني سنوات ويعرف تقريبا كل شخص فيها.

وصف التقرير الأول عن العملية الصادر عن الهلال الأحمر الإيراني الزلزال بأنه واحد من أكثر الكوارث تدميرا التي أصابت إيران، وأنه يندر وقوع هذا المدى من الدمار في تاريخ الكوارث التي تكون على مستوى الدولة. وذكر التقرير الكميات الضخمة من المساعدات الإنسانية الدولية والوطنية.

ولمواجهة الاحتياجات الفعلية للناس كما وكيفا، قسم المقر الرئيسي لمواجهة الأزمة المدينة إلى 13 قطاعا بكل منها فريق إغاثة تابع للهلال الأحمر مسؤول عن توزيع مساعدات الإغاثة. يقوم الفريق في كل قطاع بتسجيل الأسر ومنحها بطاقات لحصص الإغاثة. ويوجد أيضا مركز صغير للتوزيع عند البوابة الرئيسية للمقر الرئيسي يقدم المساعدة إلى البيوت المجاورة، وإلى الذين يأتون للتسجيل والحصول على طرد الإغاثة الأول.

جاءت سيدة في منتصف العمر إلى مركز التوزيع لتحصل على المساعدة، وقالت: "فقدت زوجي في الزلزال، ويريد طفليّ أن يريا والدهما، وأقول لهما أنه في المستشفى لإصابته بجروح، ولكن صبرهم نفد. ولا أدري إلى متى يمكنني الكذب عليهما. لقد مات زوجي". توقفت عن الكلام ولم يمكنها إخفاء دموعها. قال موظف الإغاثة المسؤول عن توزيع المساعدات: "توزع أنواع مختلفة من مواد الإغاثة عليها وعلى عدد ضخم من المشردين من بام والقرى المجاورة الذين كانوا يكافحون خلال سنوات من الجفاف، وذلك من خلال نظام يقوم على حصص الإغاثة العائلية".

وفي الوقت الذي تأتي فيه الهبات العامة التي تتزايد قيمتها باطراد والتي تجمعها الأقاليم في كافة أنحاء البلاد، وأيضا المشاركة الوجدانية مع المناطق التي لحقت بها الكارثة، تأتي المساعدة الدولية أيضا من مختلف الدول، والمنظمات الإنسانية بما فيها هيئة الأمم المتحدة، والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ومنها مستشفى ميداني تبلغ سعته 150 سرير، بموظفين من جمعيات الصليب الأحمر الألماني والفنلندي والنرويجي لتقديم الرعاية الصحية للناجين من الزلزال المدمر. والمستشفى به جناح للجراحة وعيادتان للمرضى الخارجيين يمكنه تقديم العلاج لمئات المرضى.

قال رجل يعمل الآن سائقا في فريق الاتحاد الدولي: "كنت أعرف أن زلزالا سوف يقع، لذلك قضينا الليل كله نائمين في السيارة"، وأضاف قائلا: "وعندما وقع الزلزال القاتل أنقذنا بعضا من جيراننا". لم يبدُ الرجل سعيدا رغم أن كل أسرته قد نجت. ونفس القصة تقريبا حدثت لرجل في منتصف العمر اتخذ نفس القرار عندما وقع زلزال في الرابعة صباحا تقريبا، كان يريد أن يترك البيت، فطلب من أفراد أسرته أن يناموا في مكان أكثر أمانا في المنزل. ويقول: "عندما وصلت إلى البيت، كان الأمر لا يمكن تصديقه، وجدت جميع أفراد الأسرة

(*) رئيس المكتب الدولي للإعلام في إدارة العلاقات الدولية بالهلال الأحمر الإيراني.

(**) فنان إيراني بارز في مجالي الرسم والكاريكاتير.

على قيد الحياة"، ورغم ذلك لم يكن صوته ينم عن الشعور بالانتصار، بل إنه كان أيضا ضحية من ضحايا الكارثة. قال في حزن: "في بضع ثوان، فقدنا كل ما جمعناه قطعة قطعة على مر السنين".

لم يتمكن عدد كبير من الأسر من النجاة من الكارثة القاتلة، لذلك كانت هناك مشاهد حزينة هائلة ستبقى في ذاكرة المرء لسنوات قادمة. وربما يكون النحيب علاجا للناجين لتخفيف آلامهم بإطلاق كلمات أخيرة في شكل مونولوج إلى جثث القتلى الذين كانوا يصغون في صمت تام. وكان هناك أيضا أطفال لا يعرفون على من يبكون، على الأب، أم الأم، أم الإخوة، أم الأخوات، أم الأقارب.

وينتبه النشطاء المخلصون من عمال الإغاثة والمتطوعين والشباب والموظفين إلى احتياجات الناجين من حيث التأهيل البدني والنفسي من خلال برنامج للدعم النفسي والتأهيل، بالإضافة إلى الاحتياجات التي تشمل الطعام والصحة والملبس والمأوى. ويدير فريق للدعم النفسي يتكون من عمال إغاثة تابعين للهلال الأحمر الإيراني برامج ذات صلة في كل منطقة من المناطق الثلاث عشرة. وبينما تمكن عمال الإغاثة من جعل الأطفال يضحكون ويلعبون لبعض الوقت، كان الآخرون يتحدثون إلى آبائهم في محاولة للتخفيف من آلامهم النفسية.

وقد تلقى الهلال الأحمر الإيراني عددا كبيرا من خطابات التعزية، والتعاطف والتأييد من مختلف المنظمات الإنسانية الدولية والوطنية، كما راحت الخبرات التي تجمعت في إطار الاستجابة للزلزال تعمل في كل من "رودبار" و"خورسان" و"أردبيل"، وغازفين" كدعم قائم يعتمد عليه لدفع عجلات الإغاثة والإنقاذ في بام لضمان سلامة واستمرار العملية. ومن أجل مواجهة أي كارثة مستقبلية محتملة والاستجابة المثلى لها، فلابد من الاهتمام الشديد بالدروس المستفادة، وتقييم العملية، وإعادة ملء مخزون الإغاثة، والاستمرار في عملية الاستعداد للكوارث من أجل تعزيز القدرات أكثر فأكثر.

ورغم أن استجابة الإغاثة دخلت مرحلة أكثر استقرارا، وبدأ الهلال الأحمر الإيراني في توزيع حصص إغاثة شهرية، من المفيد أن نشرع في إثارة بعض الأسئلة مثل: هل يمكن للهلال الأحمر الإيراني والحركة الدولية تجنب الأثر القاتل لمثل هذه الكوارث؟ ماذا يمكن أن يكون الاختلاف ـ مقارنة بالبرامج القائمة للاستعداد للكوارث ـ لو استخدم الهلال الأحمر الإيراني برنامجا للكوارث وتقليل الخطر يعتمد على المجتمع المحلي؟ وما نوع المساعدة التي يمكن أن تتناسب مع الاحتياجات التي تنشأ عن الأثر المدمر لزلزال بهذا الحجم؟ ■

مختارات المجلة الدولية

صدر العدد السنوي من **مختارات المجلة الدولية بالعربية**. في هذا العدد حرص المكتب الإعلامي بالقاهرة على مراعاة المواضيع التي تهم القارئ العربي أكثر من غيرها، لذا سيجد القارئ مقالا قيما عن الإسلام والقانون الدولي الإنساني. كما تتوزع المقالات الأخرى على مسائل ذات شأن في الوقت الراهن مثل "الحرب العادلة"، و"الإدلاء بالشهادة في حالة انتهاك القانون الدولي الإنساني"، و"الحرب المعلوماتية"، و"القضاء الجنائي الدولي"، و"الإرهاب في ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني"، و"أسرى الحرب" و"مسؤولية الدول تجاه انتهاكات القانون الدولي الإنساني"، إضافة إلى مواضيع أخرى من شأنها تعميق الأفكار حول القانون الدولي الإنساني وتطبيقه.

يطلب من بعثات اللجنة الدولية بالمنطقة.

النساء يواجهن الحرب
أفلام فيديو

تحت عنوان "**النساء يواجهن الحرب**" أنتجت اللجنة الدولية سلسلة من الأفلام القصيرة تصف ما تعانيه النساء من آثار الحروب. وقد بدأ عرض هذه الأفلام من 8 مارس/ آذار 2004 والموافق يوم المرأة العالمي، وهي تعرض كل أسبوع على شبكة الانترنت في تسجيلات فيديو جديدة مختارة. وقد سبق أن عرضت هذه الأفلام في محطات تلفزيونية دولية.

يمكن متابعة هذا الأفلام على موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

موسوعة قواعد القانون الدولي والعلاقات الدولية في شريعة الإسلام

موسوعة من ثلاثة عشر جزءا، صدرت طبعتها الأولى عن دار النهضة العربية عام 2001، وهي من تأليف الدكتور **أحمد أبو الوفا**، الذي يعالج فيها مواضيع القانون الدولي والعلاقات الدولية في الشريعة الإسلامية مقارنة مع القانون الدولي المعاصر، إضافة لما كتب في هذا الشأن باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية. تطلب من الناشر.

لأي مدى نحن آمنون

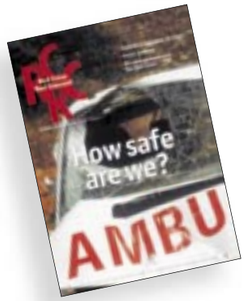

حول "**أمن العمل الإنساني**" وأهميته، صدر هذا العدد الأخير من مجلة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، التي تصدرها اللجنة الدولية بالتعاون مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر. يتصدر العدد موضوع بعنوان: "**لأي مدى نحن آمنون**"، كما يتضمن ملفا مصورا حول جهود الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في إغاثة ضحايا زلزال مدينة "**بام**" الإيرانية، إضافة إلى موضوعات أخرى حول إنقاذ سكان الأمازون، والحدود التشادية، والمؤتمر الدولي الثامن والعشرين للحركة الدولية.

الصحة النفسية

صدر العدد الثالث من مجلة الصحة النفسية التي تصدرها جمعية الهلال الأحمر اليمني بالتعاون مع بعثة اللجنة الدولية في صنعاء، وهي المجلة التي تعنى بالدعوة لتقديم العناية للمرضى النفسيين باليمن. تضمن العدد مقتطفات من اتفاقيات جنيف، وموضوعات حول عمل اللجنة الدولية مع المصحات النفسية في السجون اليمنية. ومن المعروف أن اللجنة الدولية تقوم بدعم المصحات النفسية القائمة في هذه السجون، وهي مبادرة كانت محل تقدير اليمنيين والسلطات اليمنية. يرأس تحرير المجلة الدكتور **عبد الوهاب عباس الغرياني**.

تطلب من بعثة اللجنة الدولية بصنعاء.

مخلفات الحرب المنفجرة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا

حول مخلفات الحرب المنفجرة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا، صدرت هذه الوثيقة باللغة العربية، وهي مترجمة عن الجزء الخاص بهذه المناطق من المسح العالمي لمخلفات الحروب المنفجرة، أو القابلة للانفجار الذي أصدرته منظمة مكافحة الألغام في المملكة المتحدة في يونيو 2003.

صدر هذا الكتاب عن منظمة الحماية من الأسلحة وآثارها، وقام بإعداده وقدم له **أيمن سرور** المدير التنفيذي لهذه المنظمة.

يطلب من الناشر.

Contents

• War doesn't justify Guantanamo
Two years have passed since the US set up the detention camp in Guantanamo Bay in Cuba, where about 660 detainees continue to be held in difficult conditions. The US is proceeding with plans to subject these detainees to military trials, citing the Geneva Conventions provision that prisoners of war be tried by military courts. On this issue, an ICRC legal advisor writes on the legitimacy of this practice, as well as on the legal breaches of detaining people in relation to the war against terrorism. By: **Gabor Rona**

• Abughreib/Guantanamo: violations must stop
By: **Mohamed Seif**

• From Solferino to the bloody future
On the 8th of May, the International Movement of the Red Cross and Red Crescent celebrates the anniversary of the birth of its founder Henry Dunant. In this article, Al-Insani features some aspects of Dunant's life and thoughts, which predicted the serious effects of modern wars on the future of humanity.

• The Barrier
Many questions were raised on the legality of the barrier constructed by Israel in the West Bank. In this article, Al-Insani reviews these questions, and answers them demonstrating the ICRC's stance.

Rwanda: The war of everyone against everyone and against the nation
From 7 April to mid July 1994, a genocide was committed against the backdrop of a civil war in Rwanda, killing between 500,000 to one million people. In this article, the author reviews the events of those terrible days. Al-Insani also presents a number of photos on the grave consequences which befell the Rwandan people. By: **Dr. Sayid Awad**

• Exploring Humanitarian Law
For the purpose of teaching international humanitarian law to the youngsters and the young, the ICRC has designed an educational course to be applied all over the world. In this issue, Al-Inasni discusses the importance of this program, and the progress achieved in the Arab countries so far.

- **Teaching IHL, its importance and necessity** By: **Dr. Abdel-Aleem Mohamed**
- **Exploring IHL: Morocco, a case study** By: **Mohamed Ben Mo'ezah**
- **Account of a trainer** By: **Talia Arawy**

special pages

Iraq to-day
Despite the deteriorating security situation prevailing in Iraq, the staff of the ICRC delegation in Baghdad has participated in producing these articles on the humanitarian work in the country.

• Basra: city of history, sciences and arts By: **Dr. Hemeid Ahmed Hemdan Al-Temimy**

• Arab Treasures By: **Ihasan Wafeeq Al-Samerra'ey**

• Iraqi art: a legend of ordeal and salvation By: **Dr. Balassem Mohamed**

• I used to see in her a mother and a father By: **Nadia Hamdan**

• Homeless because of poverty and violence
Looking forward to a normal life By: **Ahmed Khalid Al-Rawi**

• Faces from the field
Three accounts by national ICRC personnel in Iraq

• Arab women and armed conflicts
The Middle East region is undergoing many armed conflicts, the severe consequences of which are not confined to the belligerents, but extended to the civilian populations, particularly women and children. In this respect, and in conformity with the recommendations announced by the Women forum held in Beirut in March 2004 , this article reviews the rights of Arab Women in armed conflicts. By: **Dr. Badria Al-Awadi**

• Around the world
News from the field

• Cry for whom?
A humanitarian reflection on what happened during the Bam earthquake in Iran.

Editorial

A tribute to national humanitarian workers

With the escalation of security risks in all areas of armed conflict all over the world, humanitarian workers find themselves in an unenviable position. The situation may reach a level where it becomes impossible to continue working, particularly when the humanitarian work itself is targeted, whether intentionally or out of lack of knowledge.

This was the case in Chechnya and Africa when humanitarian workers were kidnapped, or even killed, and the humanitarian assistance was pillaged, and stolen!

Similar threats have reappeared recently in Afghanistan, then in Iraq, where humanitarian work has been targeted.

In Iraq, for example, such incidents started by targeting ICRC vehicles, which resulted in the killing of two expatriate colleagues. It then ended with the explosion of a bombed car in front of the ICRC office in Baghdad, which claiming the lives of a number of national colleagues, and resulting in serious consequences on the ICRC's work in Iraq. The ICRC had to reduce some of its activities although they were necessary for the lives and protection of the Iraqi people. It also withdrew most of its expatriate staff, and decided to continue part of its activities by relying on the national staff, in extremely difficult circumstances. It must be noted that with the withdrawal of expatriates, field work misses the professional experience they usually have, and the activities which require their existence, can be suspended.

However, with the growing importance of humanitarian work, as we now see, the role of national staff, who become responsible for providing support and protection to those in need, becomes increasingly crucial. As felt in all conflicts, national staff has proved to be efficient and capable.

These colleagues, the national staff, perform their duty in deep conviction of the importance of humanitarian work. They believe that they are doing a task that is indispensable for protecting, insuring the protection of, and assisting the victims. This happens everywhere, as it happens in Baghdad, Basra, Al Fallujah, and throughout Iraq, north and south.

National humanitarian staff always constitutes the majority of ICRC personnel. It is the solid nucleus for humanitarian work in each situation. It must be noted that before reducing its activities in Iraq, the ICRC had about ٧٥٠ personnel of whom only ١٤٠ were expatriates. Also, the staff of the ICRC in Israel, Occupied Territories and Autonomous Territories, is made of ١٩٠ national staff, and ٨٠ expatriates. National staff, as the working policy of the ICRC recognizes, is more able to assess the nature and needs of the humanitarian work in their countries. It is more capable of understanding the situation, without the obstacles imposed by cultural and linguistic differences. It would become a guide to the work, and a source of accumulated experience, practical and theoretical, which enriches the activities all over the world.

In this issue, readers will find a special file on Iraq, which was drafted with the contribution of our colleagues there who tried to reflect the humanitarian work still going on despite the difficulties they face, and the deteriorating security situation.
Humanitarian workers, naturally, would not imagine a situation where wars and conflicts take place in an ideal way, and where violations can be easily and smoothly stopped. They work while fully aware of the dangers surrounding them. And it is the national staff who often confronts these threats, and accepts encountering them while seeking to provide necessary services to its people.

To those who carry the banner of the humanitarian work, in Iraq and the Palestinian territories, or any other conflict region in the world, the "Al-Insani" is expressing its appreciation and gratitude to their heroic role.

"Al-Insani"